دراسة حول الخيارات العملية لزيادة التنسيق بين دول منظمة التعاون الإسلامي في منظمة التجارة العالمية

المركز الإسلامي لتنمية التجارة
الدار البيضاء، أكتوبر 2018

Rev 2

دراسة حول الخيارات العملية لزيادة التنسيق بين دول منظمة التعاون الإسلامي في منظمة التجارة العالمية

الفهرس

مقدمة

الفصل الأول: الوضع الحالي للتنسيق بين دول منظمة التعاون الإسلامي الأعضاء في منظمة التجارة العالمية

القسم الأول: الخلفية: التطورات

القسم الثاني: دور منظمة التعاون الإسلامي في قضايا منظمة التجارة العالمية

القسم الثالث: أنشطة دول منظمة التعاون الإسلامي في منظمة التجارة العالمية

الفصل الثاني: ديناميكية التحالف داخل منظمة التجارة العالمية

القسم الأول: الوضعية الراهنة للتحالفات في منظمة التجارة العالمية

القسم الثاني: التحديات التي تواجه الدول النامية في التزامها مع التحالفات

القسم الثالث: التنسيق من خلال بعض المجموعات المختارة داخل منظمة التجارة العالمية

الفصل الثالث: سبل المضي قدما: مقترحات لزيادة مستوى التنسيق بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في إطار منظمة التجارة العالمية

القسم الأول: توصيات الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي في سنة 1997

القسم الثاني: تحليل توصيات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

القسم الثالث: الخيارات السياسية الرئيسة

الخاتمة

قائمة المراجع

الملاحق

الملخص التنفيذي

سوف تركز هذه الدراسة على الأهداف التالية: تقييم التنسيق الحالي للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في المسائل المتعلقة بمنظمة التجارة العالمية، وعرض ممارسات التنسيق الحالية داخل منظمة التجارة العالمية من خلال مجموعات منظمة التجارة العالمية، والخيارات العملية المقترحة لتعزيز آليات التنسيق، مع مراعاة قدرات وخصوصيات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

التنسيق يعني "العمل المشترك أو العمل معا". نتيجة لذلك، يتم حاليا التركيز بشكل أكبر على إنشاء وتثبيت آليات تنسيق داخل المجموعة تكون قارة ومستدامة، سواء من خلال نظام محكم للتنسيق الجماعي المتناوب، أو من خلال قبول المجموعة لعضو يتولى مهام التنسيق الخاصة بها.

لقد أصبح تناسق المجموعة أولوية رئيسية من أجل بناء التحالف. وتظل مهمة التنسيق هي نتيجة عمل أعضاء المجموعة الذين يوفرون الموارد البشرية والإدارية واللوجستية الأساسية لبعثاتهم في جنيف.

تكمن مشاكل التنسيق في تنسيق الروابط العالمية، أو تبادل المعلومات، والمنتجات، والخدمات، والأموال عبر الحدود الوطنية. من أجل أن تكون مشاركة أي بلد في مفاوضات منظمة التجارة العالمية ذات قيمة كبيرة، يجب اتباع سياسة تجارية تتكون من مرحلتين. أولاً، يتعين على البلدان أن تكون قادرة على تحديد مصالحها الاستراتيجية وأن تكون على علم بالانعكاسات المترتبة على الخيارات السياسية المختلفة المفتوحة أمامها. ثانيا، تقتضي عملية السياسة التجارية تحديد استراتيجية التفاوض. وفي هذه العملية، يمكن أن يكون البُعد الإقليمي مفيدًا.

تتمحور هذه الدراسة حول ثلاثة أقسام:

- الوضع الحالي للتنسيق بين دول منظمة التعاون الإسلامي الأعضاء في منظمة التجارة العالمية؛
- ديناميكية التحالف داخل منظمة التجارة العالمية؛
- سبل المضي قدما: مقترحات لزيادة مستوى التنسيق بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في إطار منظمة التجارة العالمية.

الفصل الأول: الوضع الحالي للتنسيق بين دول منظمة التعاون الإسلامي الأعضاء في منظمة التجارة العالمية

بدأ الاهتمام القوي بمسألة التنسيق تجاه قضايا منظمة التجارة العالمية في سنة 1997. ومنذ ذلك التاريخ، كانت قضايا منظمة التجارة العالمية دائما نقطة محورية في جداول أعمال اجتماعات الكومسيك، سواء في لجان المتابعة أو اللجان الدائمة. كما دعت الكومسيك أيضا البنك الإسلامي للتنمية وباقي مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي إلى تقديم المساعدة للدول الإسلامية في المفاوضات المستقبلية. وبشكل أكثر تحديدا، حث البنك الإسلامي للتنمية والمركز الإسلامي لتنمية التجارة على توحيد الجهود والوسائل الكفيلة بتعزيز القدرات البشرية لدول منظمة التعاون الإسلامي الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، من أجل تكوين رؤية أكثر كفاءة وتكامل أكبر في النظام التجاري المتعدد الأطراف والتجارة الدولية.

يتجسد دور منظمة التعاون الإسلامي في قضايا منظمة التجارة العالمية في المؤسسات التالية: الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي / إدارة الشؤون الاقتصادية، مكتب منظمة التعاون الإسلامي في جنيف، الكومسيك، المركز الإسلامي لتنمية التجارة، ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية. حيث تساهم

في تزويد الدول الأعضاء بالمساعدة الفنية، والخدمات الاستشارية، والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.
مجموعات منظمة التجارة العالمية التي تضم أهم عدد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي هي حسب الأهمية: مجموعة دول " W52"، مجموعة الدول التسعين، المجموعة الأفريقية، مجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ، الدول الأقل نموا، الدول النامية الآسيوية، ومجموعة الدول G-33. وتعد هذه المجموعات كلها "تحالفات عالمية جنوبية": بعضها قائم على أساس القضايا، وبعضها قائم على خصائص إقليمية / جغرافية، في حين أن البعض منها تحالفات مميزة. القضايا التي تحظى بالأولوية بالنسبة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي هي: القضايا العامة والإقليمية، واتفاقية تريبس والمؤشرات العامة، والزراعة والأفضليات. في حين تظل باقي القضايا ذات أهمية أقل بالنسبة لها (ناما، القطن، القواعد).

<u>الفصل الثاني</u>: ديناميكية التحالف داخل منظمة التجارة العالمية

منذ جولة أوروغواي، أصبحت بعض الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي نسبيا أكثر نشاطًا في مفاوضات جولة الدوحة، وشكلت تحالفات مع الدول النامية الأخرى لزيادة قدرتها التفاوضية واعتمدت منهجًا استراتيجيًا للتجارة يضمن كون مشاركتها في إصلاحات جولة الدوحة لا تؤثر سلبا على تحقيق أهداف التنمية الوطنية الرئيسية. ومع مفاوضات جولة الدوحة، ظهر عدد كبير من التحالفات الجديدة من دول الجنوب التي تتميز بخاصيتين: التحالفات العالمية/ الإقليمية الجنوبية والتحالفات القائمة على الخصائص. وقد تم التركيز على المجموعات التالية: مجموعة الدول العربية، المجموعة الأفريقية، مجموعة دول جنوب شرق آسيا ومجموعة إفريقيا والكاريبي والمحيط الهادي.

مجموعة الدول العربية: في سنة 2006، قررت الدول العربية، الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية من أجل تحسين تنسيق مواقفها في مفاوضات جولة الدوحة. وتضم مجموعة الدول العربية الـ 12 التي هي أعضاء فعلا في منظمة التجارة العالمية: البحرين وجيبوتي ومصر والأردن والكويت وموريتانيا والمغرب وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية وتونس والإمارات العربية المتحدة. ومن العوائق الرئيسية التي تواجه الدول العربية للمشاركة الكاملة في عمل منظمة التجارة العالمية قلة الموارد البشرية، المرتبطة بنقص في الخبرة الفنية والموظفين الأكفاء. ويقتصر تمثيل الدول العربية في منظمة التجارة العالمية على عدد قليل من المسؤولين. علاوة على ذلك، فإن وفود الدول العربية في جنيف لا تهتم بعمل منظمة التجارة العالمية فقط.

المجموعة الإفريقية: في أعقاب اتفاقية منظمة التجارة العالمية، شعرت معظم الوفود الإفريقية بالحاجة إلى توحيد قواها واتخاذ مواقف قوية وموحدة. وقد بدأ تنسيق المجموعة الإفريقية في منظمة التجارة العالمية في سنة 1995. تتوفر المجموعة الإفريقية على القدرة على التفاوض بشأن كافة القضايا في طور المفاوضات بمنظمة التجارة العالمية. ويعد إعلان وزراء التجارة الأفريقيين بشأن المفاوضات هو نقطة البداية. ويقوم المستشارون/ الخبراء بترجمة الموقف الذي اتخذه الوزراء بمصطلحات فنية. تقوم المجموعة الأفريقية بتنسيق دوري لمدة سنة واحدة. يمثل المجموعة سفير البلد المنسق لباقي الوفود والمجموعات. تعقد المجموعة اجتماعات لمناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك أو لاتخاذ قرارات بشأن القضايا ذات المصالح المختلفة. طورت المجموعة الأفريقية نظام نقاط الاتصال حيث يتولى من خلاله بلد معين قيادة موضوع محدد. واعتبرت الدول الأفريقية مفاوضات جولة الدوحة كنهج للتنمية. وعلى الرغم من نقاط ضعفها في مجال التفاوض، إلا أنها كانت فعالة في مفاوضات جولة الدوحة. وتواصل مشاركة إفريقيا تحسنها بدرجة كبيرة على مستوى

التنسيق، ليس فقط فيما يتعلق بالمسؤولين الإفريقيين بجنيف، بل الأهم من ذلك على مستوى الوزراء.

مجموعة رابطة دول جنوب شرق آسيا (الأسيان)

تَكيّف أعضاء رابطة دول جنوب شرق آسيا بشكل جماعي، وبشكل فردي مع قواعد التفاعل الجديدة بين الدول النامية والمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف. في جنيف، يقوم الأعضاء بتقسيم المهام لتنسيق قضايا / لجان منظمة التجارة العالمية (تريبس، تسهيل التجارة، وما إلى ذلك). وعندما يتم الاتفاق على ذلك، يقوم البلد المنسق بالإشعار بوجهة النظر الجماعية لرابطة دول جنوب شرق آسيا. توجد لجنة رابطة دول جنوب شرق آسيا بجنيف وتجتمع رسمياً مرتين على الأقل في السنة، وتعقد اجتماعات أسبوعية غير رسمية على مستوى السفراء. يشكل خفض عدد المندوبين المقيمين في جنيف والمستعدين للعمل في أنشطة وجولات مفاوضات الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة / منظمة التجارة العالمية حافزا مهما خاصة بالنسبة لأعضاء رابطة دول جنوب شرق آسيا الجدد والأصغر حجما. وقد تم تحقيق درجة عالية من التعاون / التنسيق. لقد مكّن التضامن بين أعضاء رابطة دول جنوب شرق آسيا من الحفاظ على هذا الموقف الصعب للمفاوضات في مواجهة معارضة قوية من لدن الدول الأعضاء المتقدمة الرئيسية في منظمة التجارة العالمية.

مجموعة دول إفريقيا والكاريبي والمحيط الهادي: توجد حاليا 80 دولة عضو في مجموعة إفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ: 48 دولة من إفريقيا جنوب الصحراء، و16 دولة من منطقة الكاريبي و15 دولة من المحيط الهادئ. وتوجد 60 دولة عضو في مجموعة إفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ أعضاء أيضا في منظمة التجارة العالمية، 8 دول منها في طور الانضمام، في حين أن 11 دولة ليست أعضاء في منظمة التجارة العالمية ولا تتمتع بصفة مراقب فيها. تشارك دول إفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ في جولتين متوازيتين من المفاوضات تتسمان بأهمية كبرى بالنسبة لسياستهما التجارية والزراعية. وقد شاركت معظمها، بصفتها أعضاء في منظمة التجارة العالمية، في إعادة التفاوض منذ سنة 2000 بشأن الاتفاق الزراعي الذي تم تنفيذه في سنة 1995. وكان من المقرر أن تنتهي عملية إعادة المفاوضات عند نهاية سنة 2005، بمناسبة انعقاد المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية في هونغ كونغ. تتجلى نقطة القوة الرئيسية للمجموعة في حالتها الاستثنائية لتوفير ملتقى ثلاث قارات للمشاركة والتأثير على الحوكمة العالمية في المجالات الرئيسية. تطورت ثقافة مجموعة دول إفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ على مدى سنوات عديدة من مسلسل بناء التوافق السياسي والدبلوماسي وساهمت في الحفاظ على المجموعة كفاعل عالمي.

الفصل الثالث: سبل المضي قدما: مقترحات لزيادة مستوى التنسيق بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في إطار منظمة التجارة العالمية

أ. توصيات الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي في سنة 1997

تؤكد هذه التوصيات الصادرة عن الاجتماع الثالث عشر للجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك في سنة 1997 على "أهمية مبادرة إنشاء آلية للتشاور بين الدول الأعضاء خلال اجتماعات منظمة التجارة العالمية". كما أشارت إلى أن العولمة، التي عرفت درجات متفاوتة من التكامل المتزايد للأسواق العالمية للسلع والخدمات ورأس المال والتكنولوجيا والعمل، قد أتاحت الفرص والتحديات لعملية التنمية".

كما ذكر التقرير أن "الترابط بين البلدان أدى بالفعل إلى ظهور وتعزيز التجمعات الإقليمية"، وأكد على "أهمية أنشطة التعاون مع العالم الإسلامي"، مشددًا على أهمية دور منظمة التعاون الإسلامي

في هذا الصدد. ومنذ ذلك التاريخ، تعتبر مسائل منظمة التجارة العالمية بندا دائما ضمن أجندة الكومسيك ولجنة المتابعة المنبثقة عنها.
وقد تم اقتراح المراحل التالية: المرحلة 1: مراقبة التطورات ذات الصلة، المرحلة 2: تحديد الموعد المناسب للاجتماعات، المرحلة 3: القيام بالأعمال اللازمة لعقد الاجتماعات، والمرحلة 4: تنفيذ إجراءات المتابعة.

ب. تحليل توصيات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

من أجل الكشف عن مواقف دول منظمة التعاون الإسلامي المتعلقة بمسألة التنسيق، أجريت دراسة تجريبية في شكل استبيان تم تقسيمه إلى أربعة أقسام. كل قسم يتوافق مع مستوى المعلومات اللازمة لدراسة مسألة التنسيق. وقد تم تصنيف نتائج هذا الاستبيان كما يلي:

المستوى الأول: أهمية ومعرفة النظام التجاري المتعدد الأطراف وآثاره على الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

يبلغ متوسط عدد الموظفين العاملين في قضايا منظمة التجارة العالمية في دول منظمة التعاون الإسلامي حوالي 6 مسؤولين في كل بلد. في معظم الحالات، ينتمي هؤلاء المسؤولون إلى وزارات التجارة. ويمثل المسؤولون المقيمون في جنيف منظمات دولية أخرى. تم تصنيف مستوى المؤهلات والمهارات للمسؤولين في ثلاث فئات: عالية ومتوسطة وأساسية. وفي بعض الحالات، قد يتم تعيين المسؤولين وفقًا لمعايير أخرى.
في حالات قليلة، استفاد المسؤولون بدرجة كبيرة من برامج تأهيل الكفاءات (البنك الإسلامي للتنمية، المركز الإسلامي لتنمية التجارة) أو من برامج مماثلة على أساس متوسط. وفي معظم الحالات، استفاد المسؤولون من تدريب أساسي فقط. كما استفاد بعض مسؤولي الدول الأعضاء بشكل كبير من برامج التوعية لمنظمة التجارة العالمية، بينما استفاد آخرون من مستوى متوسط/ أساسي.

المستوى الثاني: التنسيق على المستويات الوطنية والإقليمية والمتعددة الأطراف

بشكل عام، المؤسسات العاملة في السياسة التجارية هي، حسب ترتيب الأهمية: وزارات التجارة، الصناعة، الزراعة، الاقتصاد، المالية، والشؤون الخارجية. في بعض الحالات، يشارك القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية أيضا. وفي جميع الحالات تقريباً، توجد مؤسسات وطنية مختلفة تعمل بمثابة أطر تنسيق وطنية: اللجان الوطنية، المؤسسات، وفرق العمل، إلخ؛ ومعظم دول منظمة التعاون الإسلامي هي أعضاء في مجموعات التنسيق التابعة لمنظمة التجارة العالمية: المجموعة الأفريقية، مجموعة إفريقيا والكاريبي والمحيط الهادي، مجموعة الـ 90، مجموعة الـ 90 زائد الصين، مجموعة الـ 33، القطن 4، الدول الأقل نموا، مجموعة دول W52، المجموعة العربية، إلخ. وتعقد بعض دول منظمة التعاون الإسلامي اجتماعات للسفراء حول قضايا منظمة التجارة العالمية قبل انعقاد المؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية مباشرة.
ويمكن تنظيم الخيارات العملية المقترحة لتطوير التنسيق بين دول منظمة التعاون الإسلامي على النحو التالي: الانخراط، مزيد من المفاوضات حول التنسيق، تبادل المعلومات، مشاركة المستشارين والخبراء، المتابعة، ودراسة الأولويات.

المستوى الثالث: قدرة دول ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي على تحديد وتنفيذ إصلاحات مؤيدة للتنمية وسياسات ملائمة للاستفادة من النظام التجاري المتعدد الأطراف

تشير النتائج إلى الأولويات التالية كما حددتها الدول الأعضاء. تم تصنيفها تنازليا حسب الأهمية: التنمية المستدامة؛ الزراعة، المساعدة الفنية، الوصول إلى الأسواق؛ تريبس، تسهيل التجارة، الصحة والصحة النباتية، القطن؛ أسواق البيع المباشر، حزمة الدوحة؛ بناء القدرات، السلامة الغذائية، المنافسة، المؤشرات الجغرافية، المنتجات الاستوائية، الموز، التجارة الإلكترونية، الصفقات

العمومية، الحواجز غير التعريفية، شروط الوصول إلى الأسواق، النظام التجاري المتعدد الأطراف، الوصول إلى الأسواق غير الزراعية (ناما)، الصحة العمومية، المساعدة من أجل التجارة.
بالنسبة للمجالات التي يمكن فيها توضيح المواقف المشتركة نجد: المساعدة من أجل التجارة، قضايا منظمة التعاون الإسلامي، مسائل متعلقة بالتنسيق، أجندات المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية، مواقف الدول الأعضاء، الزراعة، والمعاملة الخاصة والتفضيلية.

تم تصنيف الفرص الحالية لمنظمة التعاون الإسلامي لتحسين القيود التي تعرقل العرض حسب ثلاثة مستويات:
المستوى السياسي / النظامي: 1) اتصالات ومشاورات مكثفة حول قضايا منظمة التعاون الإسلامي والتعاون البيني لدول المنظمة ونظام الأفضليات التجارية. 2) مراعاة الاعتبارات السياسية وتجاوز أهداف جولة الدوحة. 3) الرفع من القدرات الوطنية.
المستوى الاقتصادي: 1) التنمية الاجتماعية والاقتصادية. 2) التجارة والاستثمار والتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي.
المستوى الفني: دعم جسور التجارة العربية الأفريقية (AATB) وبرنامج مبادرة المساعدة من أجل التجارة للدول العربية (AfTIAS).
تم تحديد بعض القيود التي يجب معالجتها ويمكن تصنيفها حسب الفئات التالية:
سياسية: توحيد تنفيذ التدابير، الابتعاد عن النزاعات السياسية، الترويج للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية (المركز الإسلامي لتنمية التجارة والبنك الإسلامي للتنمية)، تبادل المعلومات، دعم الآليات القائمة.
اقتصادية: تعزيز القدرة الإنتاجية، الاستفادة من التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي، تعزيز تسهيل التجارة.
فنية: مزيد من الدراسات حول الفرص التجارية، والمساعدة الفنية.
قيود مختلطة: الاستفادة من النظام التجاري المتعدد الأطراف، دعم منظمة التعاون الإسلامي للمساعدة من أجل التجارة، دعم منظمة التعاون الإسلامي لتأهيل الكفاءات، مزيد من المشاريع حول التنمية المستدامة، ومزيد من المشاورات المباشرة.

<u>المستوى الرابع</u>: تحسين التواصل وتبادل المعلومات بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وبعثات منظمة التعاون الإسلامي بجنيف ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي والأمانة العامة

تتفق جميع الدول الأعضاء على ضرورة تحسين آلية منظمة التعاون الإسلامي في جنيف؛ وتقترح: دعما عاما لمكتب منظمة التعاون الإسلامي في جنيف، وعقد اجتماعات لزيادة تبادل المعلومات والاتصالات، والتنسيق وفقا للحاجيات. تختلف مواعيد عقد الاجتماعات: مرة كل 6 أشهر، أو3 أشهر أو حتى مرة واحدة إلى مرتين في الشهر؛
تتفق جميع الدول الأعضاء على أهمية نقاط الاتصال: إما على أساس كل حالة على حدة؛ أو في شكل نظام دوري؛ من أجل تقاسم ونشر المعلومات بين وفود الدول الأعضاء؛ لمناقشة قضايا التنسيق؛ ولتسهيل العمل على القضايا المخصصة.
كما يجب أن تكون نقاط الاتصال قد استفادت من تدريب جيد. لم تترأس معظم الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية مجموعات التنسيق، ويرجع ذلك أساسا إلى نقص في الموارد البشرية.
من شأن تحسين قدرة منظمة التعاون الإسلامي على المشاركة في مسائل منظمة التجارة العالمية، وتطوير الردود على القضايا ذات الأولوية، وزيادة تأثيرها على عمليات منظمة التجارة العالمية، أن يسمح بالدفاع عن مواقع الدول الأعضاء. ويتمثل العائق الرئيسي في كون منظمة التعاون الإسلامي

لا تتوفر بعد على صفة مراقب بمنظمة التجارة العالمية. لذلك، يجب اتخاذ الخطوات التالية: 1) إجراء مشاورات أكثر كفاءة للتنسيق بين دول المنظمة وتوحيد المواقف، 2) إشراك الخبراء والمستشارين في هذه العملية، 3) تأييد باقي مجموعات منظمة التجارة العالمية، و4) التقرب من منظمة التجارة العالمية (الأمانة العامة)، والضغط من خلال المجموعات.

تحليل النتائج

مكونات التنسيق	عمليات التنسيق المرتبطة: "التنسيق يعني العمل معا"
الأهداف	**تحديد الأهداف: توجيه الأنشطة نحو بعض الأهداف:** - يبدو أن الأنشطة موجهة نحو القضايا المتعلقة بالتنمية (المستدامة) والتجارة. - علاوة على ذلك، فإن قطاعات مثل الزراعة، والمساعدة الفنية، والوصول إلى الأسواق، واتفاقية تريبس، وتسهيل التجارة، والصحة النباتية والصحة، والقطن، وما إلى ذلك، مهمة أيضا. - زيادة القدرات الوطنية. - دعم آليات (التنسيق) القائمة. - الوعي بالحاجة إلى تجاوز أهداف جولة الدوحة.
الأنشطة	**ربط الأهداف بالأنشطة (تحليل الأهداف): جهة فاعلة واحدة أو أكثر تقوم ببعض الأنشطة. الأنشطة ليست مستقلة.** حسب ترتيب الأهمية: - مشاريع / مبادرات بناء القدرات. - الوعي بالفوائد / المزايا التي يتعين جلبها من برامج منظمة التجارة العالمية. - الوعي بمزيد من المشاورات الفعالة بشأن المواقف الموحدة، من خلال المزيد من تبادل المعلومات، وتحسين الاتصالات، واجتماعات سفراء دول منظمة التعاون الإسلامي المتكررة.
الفاعلون	**ربط الأنشطة بالفاعلين (تحديد المهام): الأنشطة التي يقوم بها الفاعلون بطريقة تساعد على تحقيق الأهداف.** - المؤسسات المشاركة: وزارات التجارة والصناعة والزراعة والاقتصاد والمالية والشؤون الخارجية. - في بعض الدول الأعضاء، إشراك المنظمات غير الحكومية. - إنشاء أطر تنسيق وطنية أو مؤسسات مماثلة. - العضوية في بعض مجموعات التنسيق التابعة لمنظمة التجارة العالمية.
أوجه الاعتماد المتبادل	**'إدارة' أوجه الاعتماد المتبادل (تخصيص الموارد، التسلسل، والتزامن): التوصل إلى تنسيق فعال يستند إلى حل وسط / توافق في الآراء فيما يتعلق بجميع الأبعاد الأربعة المذكورة أعلاه. التنسيق الذي يؤدي إلى اتفاقات أكثر أو أقل تفصيلا.** - بشكل عام، منظمة التعاون الإسلامي (باعتبارها منظمة دولية) لا تشارك بما فيه الكفاية في قضايا منظمة التجارة العالمية. - بعض الدول الأعضاء تحاول التوصل إلى مواقف مشتركة بشأن القضايا، مثل: الساعدة من أجل التجارة، ومشاكل التنسيق في منظمة التعاون الإسلامي، وأجندات المؤتمر الوزاري، إلخ. - أوجه الاعتماد المتبادل السياسي والنظامي: قلة الاتصالات المكثفة والمشاورات بشأن القضايا بين دول منظمة التعاون الإسلامي.

	- الاقتراحات للبدء على أساس كل حالة على حدة (القضايا المخصصة).

ت. الخيارات السياسية الرئيسية

وفقاً لتحليل البيانات، من الممكن التفكير في ثلاثة خيارات ممكنة لتطوير التنسيق بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في منظمة التجارة العالمية، والتي تتراوح بين أقل إلى أكثر تحفظاً.

الخيار الأول: إنشاء مجموعة منظمة التعاون الإسلامي بمنظمة التجارة العالمية

سيكون الخيار الأول والأكثر جذرية هو إنشاء مجموعة لمنظمة التعاون الإسلامي داخل منظمة التجارة العالمية تشبه مجموعة الدول الأفريقية في هيكلها وآلياتها وتوافق خصوصيات دول منظمة التعاون الإسلامي.

منظمة التعاون الإسلامي ليست مجموعة اقتصادية في المقام الأول؛ بدلاً من ذلك، فهي تاريخياً كيان سياسي وفي الوقت الحاضر أكثر تعاونًا اقتصاديًا وفنيًا وأكثر ميولا نحو الجانب الإنساني؛

منظمة التعاون الإسلامي هي منظمة دولية كبيرة، وعدد الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ضخم، ولا تلتقي "المجموعة" بأكملها في جنيف.

تميل تصرفات منظمة التعاون الإسلامي في منظمة التجارة العالمية إلى أن تكون براغماتية للغاية (مثل مسألة القطن)؛ ضمن منظمة التعاون الإسلامي، تنشط الدول الأعضاء الأفريقية والأسيوية في مجموعات أخرى. لذلك، فإن هذه المجموعة المحتملة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بحاجة إلى إعادة احياء نشاطها من خلال بناء القدرات، المساعدة الفنية، والدعم في المفاوضات. القيمة المضافة لمجموعة منظمة التعاون الإسلامي في منظمة التجارة العالمية هي إمكانية تقديم أفكار جديدة حول مستقبل منظمة التجارة العالمية، التي توجد في الوقت الحاضر في مرحلة حرجة.

الخيار الثاني: إصلاح الممارسة الحالية

يشمل الخيار الثاني، الخطوات التالية: إنشاء بند مستقل في جدول الأعمال، مخصص لقضايا منظمة التجارة العالمية في اجتماعات الكومسيك؛ عقد اجتماعات استشارية على مستوى كبار المسؤولين في جنيف و / أو في الدار البيضاء وجدة بالتناوب لمناقشة القضايا ذات الأولوية؛ تنظيم اجتماع وزاري تشاوري حول قضايا منظمة التجارة العالمية (على هامش الاجتماعات الوزارية للكومسيك) قبل انعقاد المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية؛ تمكين المركز الإسلامي لتنمية التجارة ومكتب منظمة التعاون الإسلامي بجنيف: يمكن إنشاء وحدة منظمة التجارة العالمية بمكتب جنيف بالتعاون مع المركز الإسلامي لتنمية التجارة والبنك الإسلامي للتنمية.

وهنا مرة أخرى، من أجل إصلاح الممارسة الحالية، لابد من تطوير تأهيل الكفاءات التي تهتم بالقدرة على التفاوض التجاري وجوانب التنفيذ. يعد تطوير المساعدة الفنية ذات الصلة بالتجارة وبناء القدرات أمراً حيوياً بالنسبة لدول منظمة التعاون الإسلامي لزيادة المشاركة الفعالة في النظام التجاري المتعدد الأطراف وزيادة قدرة العرض الخاصة بالتجارة لمنظمة التعاون الإسلامي. ينبغي إعادة النظر في بناء قدرات دول منظمة التعاون الإسلامي وتعزيزها. ومن المهم بنفس القدر تعميم التجارة على المستوى المؤسسي. تحتاج بلدان منظمة التعاون الإسلامي إلى ضمان تنسيق التجارة على مستوى وزارات الحكومات المختلفة.

من الضروري الاستفادة من الآليات التي تمت مواءمتها من تجارب مختلف المجموعات في منظمة التجارة العالمية. ومن المهم أيضا تنظيم اجتماعات تشمل جميع مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي التي تعنى بقضايا التجارة (المركز الإسلامي لتنمية التجارة، البنك الإسلامي للتنمية، المؤسسة

الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، الكومسيك، الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة، مركز أنقرة، منظمة التجارة العالمية، الأونكتاد، منظمة الجمارك العالمية، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا، إلخ.). كما أن دور المركز الإسلامي لتنمية التجارة في التدريب أمر بالغ الأهمية. ويقترح أيضا تشجيع إنشاء مجموعة غير رسمية لمنظمة التعاون الإسلامي داخل منظمة التجارة العالمية من قبل بعثات جنيف.

<u>الخيار الثالث:</u> الإبقاء على الوضع شبه الراهن / إصلاحات عملية:

يشمل هذا الخيار: الاضطلاع بالممارسة الحالية إلى جانب برنامج مخصص للبعثات المقيمة بجنيف؛ المزيد من التنسيق بين أصحاب المصلحة الرئيسيين: الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، والبعثة الدائمة لمنظمة التعاون الإسلامي بجنيف، والكومسيك، ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة. كما يشمل أيضا تعزيز أنشطة بناء القدرات في قضايا منظمة التجارة العالمية؛ وتمكين مكتب منظمة التعاون الإسلامي في جنيف وتعزيز دوره في مسائل منظمة التجارة العالمية.

مـقدمـــــــــــــة:

في إطار مهمتهما المتعلقة بمساعدة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بشأن مسائل التجارة الدولية، دأب المركز الإسلامي لتنمية التجارة ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية على تقديم المساعدة الفنية بخصوص مسائل النظام التجاري المتعدد الأطراف منذ إطلاق جولة أوروغواي بموجب الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة (الغات). منذ ذلك الوقت قام كل من المركز الإسلامي لتنمية التجارة والبنك الإسلامي للتنمية بتوحيد جهودهما للاستجابة لطلبات وحاجيات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من خلال تنسيق جهودهما تحت مظلة الكومسيك والأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي.

وفي هذا السياق ، طلبت الدورة الثالثة والثلاثون للكومسيك التي انعقدت في اسطنبول خلال الفترة 20- 23 نوفمبر 2017 من المركز الإسلامي لتنمية التجارة ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية تقديم ورقة عمل وعرضها على أنظار الاجتماع القادم للكومسيك حول الخيارات العملية لزيادة التنسيق بين وزراء التجارة في دول منظمة التعاون الإسلامي بشأن التطورات الأخيرة في المفاوضات الجارية في إطار منظمة التجارة العالمية وصياغة المواقف بشأن القضايا ذات الأولوية لدول منظمة التعاون الإسلامي في جولة الدوحة الحالية للتنمية، وكذلك حول القضايا الجديدة المقترحة حالياً في منظمة التجارة العالمية. (قرار رقم: OIC/COMCEC/33-17.RES)

وعليه، سيكون تركيزنا الرئيسي على مسألة التنسيق. وبالتالي، فإن المفاوضات ليست مجال تركيزنا. ولن يتم تقديم أي معلومات حول كيفية إجراء مفاوضات منظمة التجارة العالمية أو كيفية التوصل إلى الاتفاقيات أو إبرامها.

بالنسبة للمركز الإسلامي لتنمية التجارة ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية، سوف تركز هذه الدراسة على الأهداف التالية:

1. تقييم التنسيق الحالي للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في المسائل المتعلقة بمنظمة التجارة العالمية،
2. عرض ممارسات التنسيق الحالية داخل منظمة التجارة العالمية من خلال مجموعات منظمة التجارة العالمية،
3. الخيارات العملية المقترحة لتعزيز آليات التنسيق، مع مراعاة قدرات وخصوصيات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

1) مفهوم التنسيق

وفقا لتعريف واسع، التنسيق يعني "العمل المشترك أو العمل معا". وبالتالي، يجب أن يكون هناك فاعل واحد أو أكثر للقيام ببعض الأنشطة الموجهة نحو بعض الأهداف. ومن خلال تعريف كلمة "معا"، يتضح أن الأنشطة ليست مستقلة. أي يجب أن تقوم بهذه الأنشطة جهات فاعلة بطريقة تسمح بتحقيق الأهداف. وتسمى هذه العلاقات التي تربط الأنشطة بالهدف بأوجه الاعتماد المتبادل.

يلخص الجدول أدناه المكونات ذات الصلة وعمليات التنسيق المرتبطة بها. هناك أربعة عناصر وهي: الأهداف والأنشطة والجهات الفاعلة وأوجه الاعتماد المتبادل - ضرورية لتحليل حالة كتنسيق. ويكون التنسيق فعالا عندما يتم التوصل إلى اتفاق يستند إلى حل وسط أو توافق في الآراء فيما يتعلق بجميع الأبعاد الأربعة المتعلقة بالمسألة المطروحة. إن القدرة على التوصل إلى اتفاق لا تعني بالضرورة أن عملية التنسيق كانت عالية الجودة. لأن التنسيق يمكن أن يؤدي إلى أنواع مختلفة من الاتفاقات التي تكون أقل أو أكثر تفصيلا. وينتج عن التنسيق الفعال عمومًا التوصل إلى اتفاقيات مفصلة تتضمن جميع الأبعاد الأربعة. (Nedergaard, Peter, 2007).

الجدول 1: مكونات التنسيق

مكونات التنسيق	عمليات التنسيق المرتبطة
الأهداف	تحديد الأهداف (على سبيل المثال اختيار الأهداف)
الأنشطة	ربط الأهداف بالأنشطة (على سبيل المثال: تحليل الأهداف)
الفاعلون	ربط الأنشطة بالفاعلين (على سبيل المثال: تعيين المهام)
أوجه الاعتماد المتبادل	'إدارة' أوجه الاعتماد المتبادل (على سبيل المثال: تخصيص الموارد، التسلسل، والتزامن)

المصدر: MALONE و T.W. و(1991) .CROWSTON, K
جلبت الفترة الحالية من العولمة دعوات إلى التنسيق الدولي والعمل الجماعي. ويؤدي التوسع في الأسواق إلى تعميق الاعتماد المتبادل بين الاقتصادات والطلب المتنامي على التنسيق في مجموعة من المجالات التنظيمية، بما في ذلك معايير السلامة الغذائية والمصرفية والمنتجات. (Coglianese, Gray).

التنسيق والقيادة:
نتيجة لذلك، يتم حاليا التركيز بشكل أكبر على إنشاء وتثبيت آليات تنسيق داخل المجموعات تكون قارة ومستدامة، سواء من خلال نظام محكم للتنسيق الجماعي المتناوب، أو من خلال قبول المجموعة لعضو يتولى مهام التنسيق الخاصة بها. لقد أصبح تناسق المجموعة أولوية رئيسية من أجل بناء التحالف. في هذه الدراسة، سيتم استخدام مصطلحي التحالف والائتلاف بترادف، بغض النظر عن أوجه الاختلاف الموجودة بينهما.
تظل آلية تنسيق المجموعات الدورية هي الطريقة الأساسية المعتمدة لقيادة مجموعات البلدان الأفريقية والكاريبي والمحيط الهادئ والدول الأقل نموا.
تُسند مهمة تنسيق الإجراءات العامة ومواقف الأعضاء داخل هذه المجموعات بشكل دوري للأعضاء الذين يوفرون الموارد البشرية والإدارية واللوجستية الأساسية لبعثاتهم في جنيف. وعادة ما يتم التنسيق العام للمجموعة من قبل سفير البلد الذي يلعب دور المنسق، مدعوما من طرف موظفي بعثته المتواجدين في جنيف. تصبح مهمة التنسيق أسهل من خلال ممارسة اختيار **"نقاط الاتصال المكلفة بالقضايا"** – أي أن باستطاعة عضو آخر من المجموعة الذي يتوفر على القدرة والرغبة لتولي قيادة المجموعة أثناء مفاوضات محددة، من خلال تعيين أحد الخبراء الفنيين للمجموعة أو مندوبي بعثاتها في جنيف، أن يتولى مسؤولية اقتراح وصياغة وتنسيق المواقف والإجراءات داخل المجموعة بشأن هذه القضايا المحددة.
يمكن أن تتفق التحالفات على توفير أعضاء محددين يقومون بوظائف التنسيق والقيادة على حد سواء. إن وجود قيادة قوية من قبل بعض أعضاء المجموعة وقبول مثل هذه القيادة على أساس القواسم المشتركة ذات الأهمية أمر ضروري لضمان نجاح المجموعة، خاصة في حالة المجموعات التي تعتمد على الكتلة أو المجموعات القائمة على القضايا. على سبيل المثال، كانت الأدوار القيادية للبرازيل والهند كفيلة بعدم انهيار مجموعة العشرين بعد مؤتمر كانكون الوزاري. وفي حالة مجموعة الـ 33، كانت ومازالت قيادة إندونيسيا والفلبين تلعب دوراً أساسياً في الحفاظ على وجود المجموعة (YU, Vicente Paolo B., 2008).
مشاكل التنسيق:

يكمن النوع الأول من المشكلة في تنسيق الروابط العالمية، أو تبادل المعلومات، والمنتجات، والخدمات، والأموال عبر الحدود الوطنية. وتمثل مشاكل التنسيق مصدر قلق خاص للشركات المصنعة التي تواجه معايير تنظيمية وطنية مختلفة. تحكم الأنظمة الوطنية كل من تصميم وأداء المنتجات التي يتم بيعها داخل البلد (معايير المنتوج)، وكذلك العمليات التي يتم من خلالها تصنيع المنتجات (معايير العملية). وقد تعكس الاختلافات في المعايير ظروفا أو أفضليات مختلفة داخل دولة معينة وهو ما يبرر ليس فقط وجود معايير مختلفة، بل وحتى غير متوافقة.

الدعم والتنسيق الإقليمي

من أجل أن تكون مشاركة أي بلد في مفاوضات منظمة التجارة العالمية ذات قيمة كبيرة، يجب اتباع سياسة تجارية تتكون من مرحلتين. أولاً، يتعين على البلدان أن تكون قادرة على تحديد مصالحها الاستراتيجية وأن تكون على علم بالانعكاسات المترتبة على الخيارات السياسية المختلفة المفتوحة أمامها. وتتطلب هذه المرحلة الأولى القدرة المناسبة على تحليل ووضع السياسة التجارية ومواقف التفاوض. أما المرحلة الثانية من عملية السياسة التجارية فتقتضي تحديد استراتيجية التفاوض. وهو الأمر الذي يتطلب تشكيل تحالفات وائتلافات مع شركاء يتقاسمون وجهات نظر مشتركة ومصالح تجارية. كما يجب أن تكون الاستراتيجيات مرنة وأن تكون فترة الاستجابة لها محدودة، وذلك من أجل التكيف مع مناخ التفاوض المتطور بسرعة. ولا ينبغي النظر إلى هاتين المرحلتين كونهما مستقلتين، بل مكملتين لبعضهما البعض.

وفي هذه العملية، يمكن أن يكون **البُعد الإقليمي** مفيدًا. أولاً، يمكن للمنظمات الإقليمية أن تدعم العمل التحضيري للدول الأعضاء فيها. ومن الأمثلة على مثل هذه الأنشطة الداعمة تنسيق برامج بناء القدرات التجارية، وتنظيم ورشات عمل إقليمية، وإعداد أوراق عمل فنية ونشر المعلومات عن مسائل منظمة التجارة العالمية. كما يمكن أن تساهم اللقاءات الإقليمية أيضًا في تسهيل تبادل المعلومات والخبرات بين الدول المجاورة. ثانياً، قد يكون للمجموعات الإقليمية دور في مساعدة بلدانها الأعضاء على تنسيق مواقفها على مستوى منظمة التجارة العالمية، بطريقة تناسب أهدافها المتعلقة بالتكامل الإقليمي والسياسة التجارية. (SANOUSSI, Bilal and SZEPESI, Stefan).

في السياق الحالي للاقتصاد العالمي، يمكن تسهيل ذلك من خلال عرض متقن للدبلوماسية الدولية. لقد تمكنت الالتزامات الوطنية وقوانين الشفافية، إلى جانب التمييز المتوازن بين الالتزامات المتقاربة من جانب البلدان الصناعية والنامية واتفاق تضامن شامل لصالح الفئة الأكثر فقرا من إشراك كل دولة على حدة في نهاية المطاف. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لسلطة التحالفات في تطوير وتنفيذ الاتفاقيات على الصعيدين الوطني والدولي.

دوافع وشروط تشكيل تحالف ناجح

الفكرة الأساسية هي زيادة الطموح السياسي وإيلاء أهمية أكبر لاهتمامات الدول النامية. وقد يكون الدافع الرئيسي لتشكيل التحالفات هو الخوف من فقدان التأثير. وتختلف التحالفات من حيث درجة الطابع الرسمي. وكلما كانت المجموعات رسمية أكثر، كلما كان احتمال استمراريتها أكثر. ومع ذلك، يمكن أن تنجح كذلك التحالفات الانتقائية وقصيرة الأجل والمخصصة. يمكن تحديد العوامل صلبة / ناعمة والسهلة كشروط لتحقيق النجاح.

الجدول 2: عوامل النجاح (مقتبسة من HIRSCH، توماس، 2016)

عوامل صلبة	عوامل ناعمة
أهداف مشتركة تتوافق مع المصالح الأساسية للأعضاء؛ اقتناع الشركاء بأن أهدافهم يمكن تحقيقها بشكل	النزاهة: الشفافية والمحاسبة؛ علاقات شخصية جيدة بين الشخصيات

أفضل في إطار التحالف؛ الصلة السياسية (أعضاء كافيين و/أو من ذوي النفوذ السياسي)؛ التنسيق الجيد والتمثيل المتوازن، والموارد الكافية والخبرات والتقسيم الذكي للعمل والاستراتيجيات الفعالة؛ التصور العام: أفعال وخطابات ذات صدى سياسي وإعلامي قوي؛ توازن جيد بين التفرد والانفتاح على الأطراف الاخرى؛ اتجاه التأثير: المرونة والقدرة على التغيير.	الرئيسية؛ فهم متبادل قوي بين الشركاء؛ فهم السياق والتقييم الاستباقي للجانب المقابل؛ صورة إيجابية كمحرك لتقدم السياسة التجارية (تمكين وليس عرقلة)

يمكن تقسيم التحالفات إلى مجموعات **"بين متساوين"** ومجموعات من **"شركاء مختلفين"**. ويميل خبراء الدول النامية، إلى تفضيل التحالفات بين المتساوين، معتبرين أن التفاهم والثقة والتعاون المتبادل على أساس المساواة يكون أكثر نجاحا ويسهّل العمل معا. وعلى الصعيد الدولي، تتطلب مثل هذه التحالفات حساسية بين الثقافات وتدابير لبناء الثقة.

حدود ومخاطر تشكيل التحالف

قوة تشكيل التحالفات لها حدودها، خاصة في عمليات التفاوض المتعددة الأطراف، التي تتطلب إجماعا في نهاية المطاف. وتعتمد هذه الحدود بشكل كبير على السياق والحالة، ولا يمكن صياغة قواعد عامة. وهذا يعني أن التحالفات المكونة من مجموعات رسمية من الدول لتعزيز متابعة المصالح ينبغي أن تشهد الإصلاح باستمرار في تشكيلات متغيرة. فمن جهة، يمكن أن يساهم تفرد معين في جعل التحالف جذابا وقابلا للاستمرار. ومن جهة أخرى، يمكن أن يثير استياء بين الدول غير الأعضاء وحتى تعميق أوجه النزاع. لذلك يجب إيجاد توازن في إدارة التوقعات؛ أو بعبارة أخرى، وضع توقعات عالية لزيادة التعبئة، مع تجنب مسببات خيبة الأمل التي من شأنها إضعاف التحالف. (HIRSCH, Thomas, 2016).

هيكل الدراسة:

1. الوضع الحالي للتنسيق بين دول منظمة التعاون الإسلامي الأعضاء في منظمة التجارة العالمية؛
2. ديناميكية التحالفات في إطار منظمة التجارة العالمية؛
3. سبل المضي قدما: مقترحات لزيادة مستوى التنسيق بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في إطار منظمة التجارة العالمية.

الفصل الأول

الوضع الحالي للتنسيق بين دول منظمة التعاون الإسلامي الأعضاء في منظمة التجارة العالمية

تعزز التحالفات والتنسيق تأثير وقوة الدول الأعضاء الفردية في المنظمات الدولية التي تتجاوز سلطتها الفردية. وتعتبر المؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية ذات أهمية كبيرة، نظرا لكون مختلف القضايا التي تمت دراستها تؤثر على الدول، ولاسيما الدول النامية ومستقبلها الاقتصادي. وتشير الدراسات والممارسات أن البلدان ذات الدخل المرتفع تريد التفاوض بشأن قضايا جديدة تشكل جزءاً من أفكار التجارة الحرة وتحرير التجارة التي تروج لها، في حين تريد الدول ذات الدخل المنخفض حصر المفاوضات في القضايا القديمة التي تتعلق في الغالب بالزراعة واتفاقية تريبس التي تؤثر عليها بشكل أكبر. ويلاحظ وجود هذه الاتجاهات نفسها فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

القسم الأول: الخلفية: التطورات

بدأ الاهتمام القوي بمسألة التنسيق تجاه قضايا منظمة التجارة العالمية في سنة 1997. ومنذ ذلك التاريخ، كانت قضايا منظمة التجارة العالمية دائما نقطة محورية في جداول أعمال اجتماعات الكومسيك، سواء في لجان المتابعة أو اللجان الدائمة. انعقدت الدورة الثالثة عشرة للكومسيك في اسطنبول في الفترة من 1 إلى 4 نوفمبر 1997، وبعدما ثمنت بجهود البنك الإسلامي للتنمية لمساعدة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في مساعيها لتصبح أعضاء في منظمة التجارة العالمية، ومبادرة البنك الإسلامي للتنمية لتنظيم مشاورات بين الدول الأعضاء خلال الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية الذي تم عقده في سنغافورة في ديسمبر 1996، وكذلك تنظيم العديد من الندوات وورشات العمل بشأن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، دعت هذه الدورة البنك الإسلامي للتنمية لمواصلة تقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية والاستفادة بشكل أكثر فعالية من أحكام اتفاقيات جولة أوروغواي.

اعتبرت الدورة الرابعة عشرة للكومسيك (اسطنبول، 1-4 نوفمبر 1998) وجميع أجندات الدورات الموالية لها أن التنسيق فيما يتعلق بمسائل منظمة التجارة العالمية مسألة بالغة الأهمية، تضم عددا من مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي: الأمانة العامة، البنك الإسلامي للتنمية، المركز الإسلامي لتنمية التجارة، مركز أنقرة، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة. لذلك دعت جميع هذه المؤسسات إلى تنظيم مشاورات قبل وخلال الاجتماعات الوزارية الثانية لمنظمة التجارة العالمية، ودعت البنك الإسلامي للتنمية إلى مواصلة برنامجه لتقديم المساعدة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي تتقدم بطلب الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، ودعم دول منظمة التعاون الإسلامي الأعضاء في منظمة التجارة العالمية أصلا، للاستفادة بشكل فعال من أحكام اتفاقيات جولة أوروغواي.

كما دعت الكومسيك أيضا البنك الإسلامي للتنمية وباقي مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي إلى تقديم المساعدة للدول الإسلامية في المفاوضات المستقبلية، خاصة فيما يتعلق بقواعد سياسة المنافسة، والاستثمارات الأجنبية المباشرة، والقواعد التي تحكم واجهة "التجارة والبيئة". وبشكل أكثر تحديدا، حثت البنك الإسلامي للتنمية والمركز الإسلامي لتنمية التجارة على توحيد الجهود والوسائل الكفيلة بتعزيز القدرات البشرية لدول منظمة التعاون الإسلامي الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، من أجل تكوين رؤية أكثر كفاءة وتكامل أكبر في النظام التجاري المتعدد الأطراف والتجارة الدولية (المصادر: تقارير وقرارات مختلف دورات الكومسيك، منذ 1997، مكتب تنسيق الكومسيك، أنقرة).

القسم الثاني: دور منظمة التعاون الإسلامي في قضايا منظمة التجارة العالمية

تشارك العديد من مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي في عملية التنسيق: الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي / إدارة الشؤون الاقتصادية، مكتب منظمة التعاون الإسلامي في جنيف، الكومسيك، المركز الإسلامي لتنمية التجارة، ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية.

1. إدارة الشؤون الاقتصادية التابعة للأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي

تتولى إدارة الشؤون الاقتصادية من بين مهام أخرى، مهمة التنسيق الشامل لتنفيذ سياسات منظمة التعاون الإسلامي وبرامجها ومشاريعها التي أقرتها الدول الأعضاء. كما تحيط الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي علما بالتطورات الاجتماعية والاقتصادية في الدول الأعضاء، بما في ذلك القضايا المتعلقة بالمنظمات الدولية. وعلاوة على ذلك، تساعد الإدارة الدول الأعضاء على إيجاد حلول متعددة الأطراف لتحدياتها وأولوياتها التنموية الوطنية من خلال تقديم المساعدة الفنية وبناء القدرات من قبل الدول المانحة ذات الصلة في منظمة التعاون الإسلامي. بالإضافة إلى ذلك، تقوم الإدارة بتنسيق أنشطة مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي المعنية العاملة في المجال الاقتصادي بهدف توفير أقصى قدر من الخدمات وتخصيص فعال للموارد، لاسيما في القضايا التالية:

- التعاون الدولي والإقليمي؛
- برامج التطوير الخاصة التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي؛
- التعاون في القطاع المالي؛
- تنمية القطاع الخاص؛
- التدريب وبناء القدرات.

2. مكتب منظمة التعاون الإسلامي بجنيف

تتوفر جميع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على مكتب تمثيل بمنظمة التجارة العالمية في جنيف، باستثناء غينيا بيساو وسورينام.

وفد منظمة التعاون الإسلامي في جنيف:

لا يتمتع وفد منظمة التعاون الإسلامي في جنيف بصفة مراقب في منظمة التجارة العالمية. وقد تم تقديم الطلب الرسمي للحصول على صفة مراقب في 10 يناير 1997. وطلب وفد منظمة التعاون الإسلامي الحصول على هذه الصفة في هيئات منظمة التجارة العالمية التالية: المجلس العام، ومجلس تجارة السلع، ولجنة التجارة والتنمية، ولجنة اتفاقيات التجارة الإقليمية. وردا على هذا الطلب، قال السيد بيتر تولوش، مدير قسم تطوير منظمة التجارة العالمية آنذاك (بتاريخ 4 مارس 1999)، بأن لجنة التجارة والتنمية (CTD) قررت في دورتها الرابعة والعشرين منح صفة مراقب خاص لوفد منظمة التعاون الإسلامي في اجتماعات لجنة التجارة والتنمية على أساس كل حالة على حدة.

حاليا، يتمتع وفد منظمة التعاون الإسلامي بصفة مراقب ويتابع الاجتماعات على أساس كل حالة على حدة للجنة التجارة والتنمية واللجنة الفرعية المعنية بالدول الأقل نمواً.

منسق مجموعة منظمة التعاون الإسلامي بجنيف بشأن القضايا الاقتصادية والتنموية:

من أجل تعزيز التعاون في المجال الاقتصادي، قررت مجموعة منظمة التعاون الإسلامي بجنيف إنشاء تنسيق بشأن القضايا الاقتصادية والتنموية. وقد اقترح الوفد الإيراني، المنسق السابق، خطة العمل التالية بشأن القضايا الاقتصادية والتنموية في الأنشطة ذات الصلة بمنظمة التجارة العالمية:

- تنظيم ورشات عمل للمسؤولين والخبراء من عواصم الدول والمقيمين بجنيف من أجل فهم أفضل وتعميق المعرفة بخصوص قواعد وأنظمة منظمة التجارة العالمية في إطار التعاون الثلاثي بين منظمة التعاون الإسلامي والبنك الإسلامي للتنمية والأمانة العامة لمنظمة التجارة العالمية؛

- تنظيم ورشات عمل / ندوات لفائدة المسؤولين والخبراء المقيمين بجنيف ومن عواصم الدول التي توجد في طور الانضمام لمنظمة التجارة العالمية من أجل فهم أفضل وتعميق المعرفة بشأن عملية مفاوضات الانضمام المعقدة وطويلة الأمد في إطار التعاون الثلاثي بين منظمة التعاون الإسلامي والبنك الإسلامي للتنمية والأمانة العامة لمنظمة التجارة العالمية؛

- زيادة الوصول إلى الأسواق لمنتجات منظمة التعاون الإسلامي من خلال:
  1. مشاريع المساعدة من أجل التجارة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛
  2. الشراكات المشتركة بين القطاعين العام والخاص لتعزيز الوصول إلى الأسواق لتنمية التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي؛
  3. دعم برامج تأهيل الكفاءات الجارية لتسهيل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية؛
  4. تكثيف الجهود من أجل الحصول على صفة مراقب لمنظمة التعاون الإسلامي في منظمة التجارة العالمية.

ومع أخذ البيانات المذكورة أعلاه بعين الاعتبار، يتوفر مكتب منظمة التعاون الإسلامي بجنيف على ولاية ونطاق عمل محدودين جدا. وينبغي أن يحصل على دور أكثر أهمية مع إعادة تفعيله من أجل تنفيذ القرارات التي تتخذها مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة.

3. الكومسيك

تعتبر اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي (الكومسيك) ملتقى رئيسيا للتعاون الاقتصادي والتجاري المتعدد الأطراف في العالم الإسلامي.

أهداف الكومسيك هي:

- دراسة التحديات الاقتصادية للأمة الإسلامية والمساهمة في جهود التنمية للدول الأعضاء؛
- إنتاج ونشر المعرفة، وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات، وتطوير فهم مشترك، وسياسات تقريبية بين الدول الأعضاء بما يتماشى مع رؤية ومبادئ الاستراتيجية؛
- العمل كملتقى رئيسي للدول الأعضاء لمناقشة القضايا الاقتصادية والتجارية الدولية؛
- دراسة جميع الوسائل الممكنة لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء؛
- إعداد برامج وتقديم مقترحات تهدف إلى زيادة رفاه الدول الأعضاء؛
- العمل على التنسيق العام لأنشطة منظمة التعاون الإسلامي المتعلقة بالتعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء.

يقوم مكتب تنسيق الكومسيك بتنسيق تنفيذ إستراتيجية الكومسيك بالتعاون مع الدول الأعضاء ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي وباقي المنظمات الدولية بهدف ضمان التعاون الفعال. ومن بين وظائف ومسؤوليات مكتب تنسيق الكومسيك نجد:

- إعداد وتنظيم الاجتماعات في إطار عمل الكومسيك؛
- تنسيق تنفيذ ومراجعة الاستراتيجية وتقديم تقارير مرحلية إلى اجتماعات لجنة الكومسيك ولجنة المتابعة؛
- تنظيم أنشطة مع دول ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي وباقي المنظمات الدولية من أجل تحقيق أهداف الكومسيك؛
- إعداد و / أو تنسيق الدراسات اللازمة لتحسين التعاون الاقتصادي والتجاري في إطار الكومسيك؛
- التواصل مع دول ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي وباقي المنظمات الدولية لضمان التعاون الفعال.

4. المركز الإسلامي لتنمية التجارة

ترتبط أهداف المركز الإسلامي لتنمية التجارة بتنمية التجارة والاستثمار بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. ومن بين المهام التي يقوم بها المركز نجد:

- تشجيع الاتصالات بين رجال الأعمال في الدول الأعضاء والحرص على الالتقاء فيما بينهم؛
- تنظيم ندوات تدريبية ومعارض للمشاركين من دول منظمة التعاون الإسلامي؛
- المساعدة على نشر المعلومات والبيانات التجارية بين دول منظمة التعاون الإسلامي؛
- إعداد الدراسات والبحوث؛
- مساعدة دول منظمة التعاون الإسلامي على إنشاء أو تعزيز منظمات أو جمعيات وطنية لتعزيز التجارة.

قام المركز الإسلامي لتنمية التجارة بالعديد من الأنشطة خدمة للمصالح الاقتصادية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي فيما يتعلق بقضايا منظمة التجارة العالمية. وتتمحور الأنشطة الرئيسية حول الآتي:

- بناء القدرات من خلال تنظيم ورشات عمل تدريبية، وندوات للتوعية، خاصة لفائدة كبار المسؤولين الحكوميين؛
- التعاون مع مجموعة البنك الإسلامي للتنمية خلال الاجتماعات الوزارية التشاورية على هامش مؤتمرات منظمة التجارة العالمية؛
- تقديم تقارير إلى الدول الأعضاء على أساس منتظم ونشر دراسات تتعلق بمسائل منظمة التجارة العالمية؛
- تمثيل الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي في مؤتمرات منظمة التجارة العالمية.

<u>الجدول 3</u>: بعض أنشطة المركز الإسلامي لتنمية التجارة المتعلقة بتقديم المساعدة الفنية وتأهيل الكفاءات في مسائل منظمة التجارة العالمية التي تم تنظيمها منذ الدورة السابعة والعشرين للكومسيك

	الأنشطة/ الفعاليات	التاريخ	المكان	الملاحظات
1	ورشة عمل حول "إدارة الاتفاقيات التجارية الإقليمية وآفاق التكامل الإقليمي في دول منظمة التعاون الإسلامي"	21-23 ديسمبر 2015	الدار البيضاء- المملكة المغربية	شاركت 22 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي في هذا الاجتماع
2	ندوة حول نتائج المؤتمر الوزاري العاشر لمنظمة التجارة العالمية والانضمام إلى اتفاقية تسهيل التجارة لمنظمة التجارة العالمية	25 فبراير 2016	الدار البيضاء- المملكة المغربية	انضمت 44 دولة في منظمة التعاون الإسلامي انضمت إلى منظمة التجارة العالمية
3	ندوة إقليمية حول "اتفاقية تسهيل التجارة لمنظمة التجارة العالمية وآفاق تفعيل الشباك الموحد لمنظمة التعاون الإسلامي لفائدة الدول الأفريقية الأعضاء"	30 مايو – 1 يونيو 2016	الدار البيضاء- المملكة المغربية	شارك في التنظيم المركز والبنك الإسلامي للتنمية ووزارة التجارة الخارجية للمملكة المغربية
4	ورشة عمل حول "آليات تسوية نزاعات التجارة والاستثمار بين دول منظمة التعاون الإسلامي"	20-21 فبراير 2017	الدار البيضاء- المملكة المغربية	خبراء من غرفة التجارة الدولية بالمغرب، الغرفة الفرنسية للتجارة والصناعة بالمغرب (CFCIM)، اتحاد غرف وتبادل السلع التركي (TOBB)، الجمعية المغربية للمصدرين (ASMEX)، منظمة التجارة العالمية، لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال)، المركز الإسلامي الدولي للتحكيم والمصالحة (IICRA)، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) والمركز الإسلامي لتنمية التجارة.
5	ورشة عمل تدريبية حول تجارة الخدمات للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي	22-24 مارس 2017	الدار البيضاء- المملكة المغربية	شارك في التنظيم المركز الإسلامي لتنمية التجارة ومركز أنقرة والبنك الإسلامي للتنمية ووزارة التجارة الخارجية للمملكة المغربية. وخبراء من الكومسيك والمركز

				الإسلامي لتنمية التجارة ومركز أنقرة والبنك الإسلامي للتنمية وجامعة الدول العربية ومركز التجارة الدولي والأونكتاد
6	ورشة عمل حول التحضير للمؤتمر الوزاري الحادي عشر لمنظمة التجارة العالمية	17-19 يوليو 2017	شارك في التنظيم المركز والبنك الإسلامي للتنمية ووزارة التجارة الخارجية للمملكة المغربية	منظمة الأغذية والزراعة، والأونكتاد، CUTS International، والبنك الإسلامي للتنمية والمركز الإسلامي لتنمية التجارة

5. مجموعة البنك الإسلامي للتنمية: أنشطة البنك الإسلامي للتنمية فيما يتعلق بقضايا منظمة التجارة العالمية

قام البنك الإسلامي للتنمية على الدوام بتنفيذ برنامجه بشأن منظمة التجارة العالمية بالتعاون الوثيق مع منظمة التجارة العالمية ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي. وتم إطلاق برنامج المساعدة الفنية وتأهيل الكفاءات للبنك الإسلامي للتنمية في إطار منظمة التجارة العالمية في سنة 1997. وقد تم تنظيم العديد من الفعاليات لاسيما دورات السياسة التجارية وندوات حول الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية التي تعتبر عناصر رئيسية للبرنامج. ومنذ الدورة الثالثة والثلاثين للكومسيك (نوفمبر 2017)، تم التركيز على مساعدة الدول الأعضاء في انضمامها لمنظمة التجارة العالمية، وتعزيز مهاراتها التفاوضية.

الجدول 4: العناصر الرئيسية للبرنامج

1	**الندوات وورشات العمل**	اعتبارا من نهاية أكتوبر 2017، تم تنظيم أكثر من 86 ندوة و48 ورشة عمل.
2	**دورات السياسة التجارية**	قدمت منظمة التجارة العالمية في جنيف، دورات مصغرة للسياسة التجارية لمنظمة التجارة العالمية حول: الوصول إلى الأسواق، والجمارك، والقطاعات المختلفة، والجوانب القانونية، وغيرها.
3	**دراسات خاصة**	دراسات متعمقة حول القضايا المتعلقة بمنظمة التجارة العالمية: الزراعة، والخدمات، والجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية، والتجارة الإلكترونية، إلخ.
4	**اجتماعات تشاورية**	بالتعاون مع الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، لتبادل وجهات النظر والعمل كمجموعة. تم تنظيم 9 اجتماعات تشاورية.
5	**المساعدة الفنية لمنظمة التجارة العالمية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي**	تقديم مساعدة فنية محددة للدول الأعضاء بشأن القضايا الحيوية: الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وتأهيل الكفاءات، إلخ.

إلى غاية الآن، نظم البنك الإسلامي للتنمية سبعة اجتماعات تشاورية لفائدة مسؤولين من الدول الأعضاء أو المقيمين بجنيف. كما قدم البنك الإسلامي للتنمية أيضا المساعدة الفنية المحددة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من خلال الاستعانة بخدمات استشارية أو إيفاد خبراء منظمة التجارة العالمية بشأن القضايا الحيوية لمنظمة التجارة العالمية مثل الانضمام إلى المنظمة وصياغة القوانين الوطنية وإنشاء وحدات منظمة التجارة العالمية وتأهيل الكفاءات لجميع الأغراض العامة.

ويَنصبُّ التركيز الحالي للبرنامج على ثلاثة مواضيع: (1) الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية (2) التكامل الإقليمي و (3) مهارات التفاوض. وفيما يلي سيتم عرض بعض الأنشطة الرئيسية التي نظمها البنك الإسلامي للتنمية منذ الدورة السابعة والعشرين للكومسيك.

الجدول 5: بعض أنشطة مجموعة البنك الإسلامي للتنمية المتعلقة بالمساعدة الفنية وبناء القدرات في منظمة التجارة العالمية منذ الدورة السابعة والعشرين للكومسيك

	الأنشطة/ الفعاليات	التاريخ	المكان	الملاحظات
1	الاجتماع التشاوري الوزاري لمنظمة التعاون الإسلامي	14 ديسمبر 2011	جنيف، سويسرا	عشية انعقاد المؤتمر الوزاري الثامن لمنظمة التجارة العالمية
2	ورشة العمل الإقليمية حول "آلية مراجعة السياسة التجارية"	30 يناير- فاتح فبراير 2012	أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة	تقديم مراجعة تفصيلية خطوة بخطوة لمسلسل مراجعة السياسة التجارية
3	ندوة حول "مفاوضات الوصول إلى الأسواق غير الزراعية (ناما)"	13-15 فبراير 2012	باكو، أذربيجان	شرح وتحليل جميع القضايا المتعلقة بالمفاوضات الجارية حول الوصول إلى الأسواق غير الزراعية (ناما)
4	ندوة حول "مفاوضات الدوحة ومسلسل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي: تجربة الجمهورية التركية"	18-20 يونيو 2012	إسطنبول، الجمهورية التركية	إطلاع المشاركين على النظام التجاري المتعدد الأطراف والمبادئ والأحكام والحقوق والالتزامات الرئيسية الخاصة باتفاقية الغات/ منظمة التجارة العالمية.
5	ندوة حول "المساعدة من أجل التجارة: التوجه نحو التخفيف من حدة آفة الفقر"	25-27 يونيو 2012	تونس العاصمة، الجمهورية التونسية	دراسة وتحليل دور مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في مجال المساعدة من أجل التجارة. تم إعدادها بالاشتراك مع المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، بالنيابة عن مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومركز التجارة الدولي واليونيدو والأونكتاد ومنظمة العمل الدولية.

المصدر: تقارير البنك الإسلامي للتنمية

بعد الدورة الثالثة والثلاثين للكومسيك، ركز البنك الإسلامي للتنمية والمركز الإسلامي لتنمية التجارة، من بين أمور أخرى، على الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وورشات العمل حول تأثير المؤتمر الوزاري الحادي عشر في بوينس آيرس على الدول الأعضاء.

القسم الثالث: أنشطة دول منظمة التعاون الإسلامي في منظمة التجارة العالمية

أجريت تسع جولات من المفاوضات المتعلقة بالتجارة المتعددة الأطراف منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وكانت آخرها وهي الأكثر التزاما بقضايا التنمية جولة الدوحة التي انطلقت في نوفمبر 2001.

الجدول 6: محادثات التجارة المتعددة الأطراف منذ سنة 1947

السنة	المكان/ الجولات	الموضوع	الدول المشاركة	الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي
1947	جنيف	التعريفات الجمركية	23	1
1949	آنيسي	التعريفات الجمركية	13	1
1951	توركاي	التعريفات الجمركية	38	3
1956	جنيف	التعريفات الجمركية	26	3
1960-1961	جولة جنيف/ديلون	التعريفات الجمركية	26	6
1964-1967	جولة جنيف/كنيدي	التعريفات وتدابير مكافحة الإغراق	62	20
1973-1979	جولة جنيف/ طوكيو	التعريفات، التدابير غير التعريفية، الاتفاقيات "الإطار"	102	23
1986-1994	جولة جنيف/ أوروغواي	التعريفات، التدابير غير التعريفية، القواعد، الخدمات، الملكية الفكرية، تسوية النزاعات، النسيج، الزراعة، إنشاء منظمة التجارة العالمية، إلخ.	123	28
2001	الدوحة	أجندة التنمية، الزراعة، الدخول إلى الأسواق غير الزراعية، الخدمات، تسهيل التجارة، التجارة والبيئة، الاتفاقية حول الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية (تريبس)، التنمية، تسوية النزاعات	153	44

يبين الجدول أعلاه الدور المتنامي للدول النامية في مفاوضات منظمة التجارة العالمية، منذ جولة جنيف- كنيدي، أو بالأخص منذ جولة طوكيو. ويقترح أن نظام التجارة الدولية الأكثر قوة يتأثر بالخيارات التي تتخذها البلدان النامية. وبالتالي، فإن نطاق منظمة التجارة العالمية قد امتد ليشمل مزيدا من القواعد والأنشطة الاقتصادية، كما أن عدد المجالات التي تحتاج فيها الدول النامية لكي تكون "تنافسية" في ارتفاع. وتتبع دول منظمة التعاون الإسلامي نفس النمط الذي اتبعته باقي الدول النامية. فمنذ جولة الدوحة، التي وصفت بأنها تتوفر على أهم أجندة للتنمية وتركز على مساعدة البلدان النامية، أصبحت هذه الدول متحمسة لأن تكون أعضاء في منظمة التجارة العالمية. ومن بين المؤشرات الأكثر أهمية، سيتم التركيز على عضوية دول منظمة التعاون الإسلامي في مجموعات منظمة التجارة العالمية، ومجالات القضايا ذات الأهمية ورئاسة لجان وهيئات منظمة التجارة العالمية.

<u>الرسم البياني 1</u>: مشاركة منظمة التعاون الإسلامي في اتفاقية الغات/ جولات منظمة التجارة العالمية

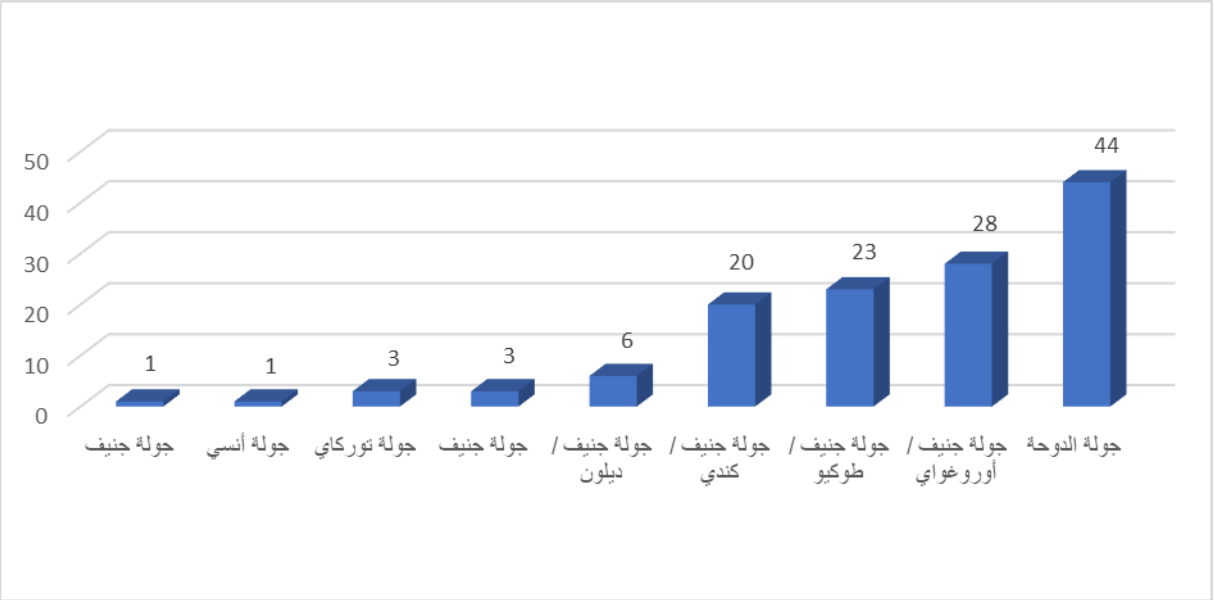

أصبحت مشاركة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في اتفاقية الغات/ جولات منظمة التجارة العالمية مهمة منذ جولة جنيف- كينيدي في سنة 1973. وقد شاركت تقريبا جميعها في جولة الدوحة في سنة 2001، حيث بلغ عدد الدول المشاركة 44 دولة.

الجدول 7: مشاركة منظمة التعاون الإسلامي في اتفاقية الغات/ جولات منظمة التجارة العالمية منذ سنة 1973

المجموعات في منظمة التجارة العالمية	المسائل	عدد الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي	النسب %
مجموعة دول " W52"	الاتفاقية حول الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية (تريبس)	29	16
مجموعة التسعين (G-90)	عامة	28	15
المجموعة الإفريقية	إقليمية/عامة	22	12
مجموعة دول افريقيا والكاريبي والمحيط الهادي	الأفضليات	21	12
الدول الأقل نموا	عامة	18	10
الدول النامية الأسيوية	إقليمية/عامة	14	8
مجموعة الدول 33	الزراعة	12	7
أعضاء المادة 12	عامة	7	4
مجموعة المحيط الهادي	عامة	6	3
مجموعة العشرين	الزراعة	4	2
القطن 4	القطن	4	2
دول الفقرة 6	الوصول إلى الأسواق غير الزراعية (ناما)	4	2
منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي (APEC)	إقليمية/عامة	3	2
رابطة دول جنوب شرق	إقليمية/عامة	3	2

آسيا (الأسيان)			
مجموعة كيرنز للبلدان النامية المصدرة للمنتجات الزراعية	الزراعة	3	2
ناما II	الوصول إلى الأسواق غير الزراعية (ناما)	3	2
الاقتصادات الصغيرة والهشة	عامة	1	1
الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية	الزراعة	1	1
مجموعة الدول النامية الباحثة عن الوصول إلى أسواق المنتوجات الاستوائية	الزراعة	1	1
مجموعة مفاوضات مكافحة الإغراق	القواعد (مكافحة الإغراق)	1	1
مجموعة دول دعم صيد الأسماك	القواعد (دعم صيد الأسماك)	1	1
المقترح المشترك	اتفاقية تريبس	1	1
مجموعة الدول العشر	الزراعة	0	
أصدقاء الطموح (ناما)	الوصول إلى الأسواق غير الزراعية (ناما)	0	

المصدر: حسب بحوث مؤلف الدراسة/ منظمة التجارة العالمية

مجموعات منظمة التجارة العالمية التي تضم أهم عدد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي هي حسب الأهمية: مجموعة دول " W52"، مجموعة الدول التسعين، المجموعة الأفريقية، مجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ، الدول الأقل نموا، الدول النامية الآسيوية، ومجموعة الدول G-33. وتعد هذه المجموعات كلها "تحالفات عالمية جنوبية": بعضها قائم على أساس قضايا، وبعضها قائم على خصائص إقليمية / جغرافية، في حين أن البعض منها تحالفات مميزة (انظر الفصل الثاني).

الرسم البياني 2: عضوية دول منظمة التعاون الإسلامي في مجموعات منظمة التجارة العالمية حسب الدول

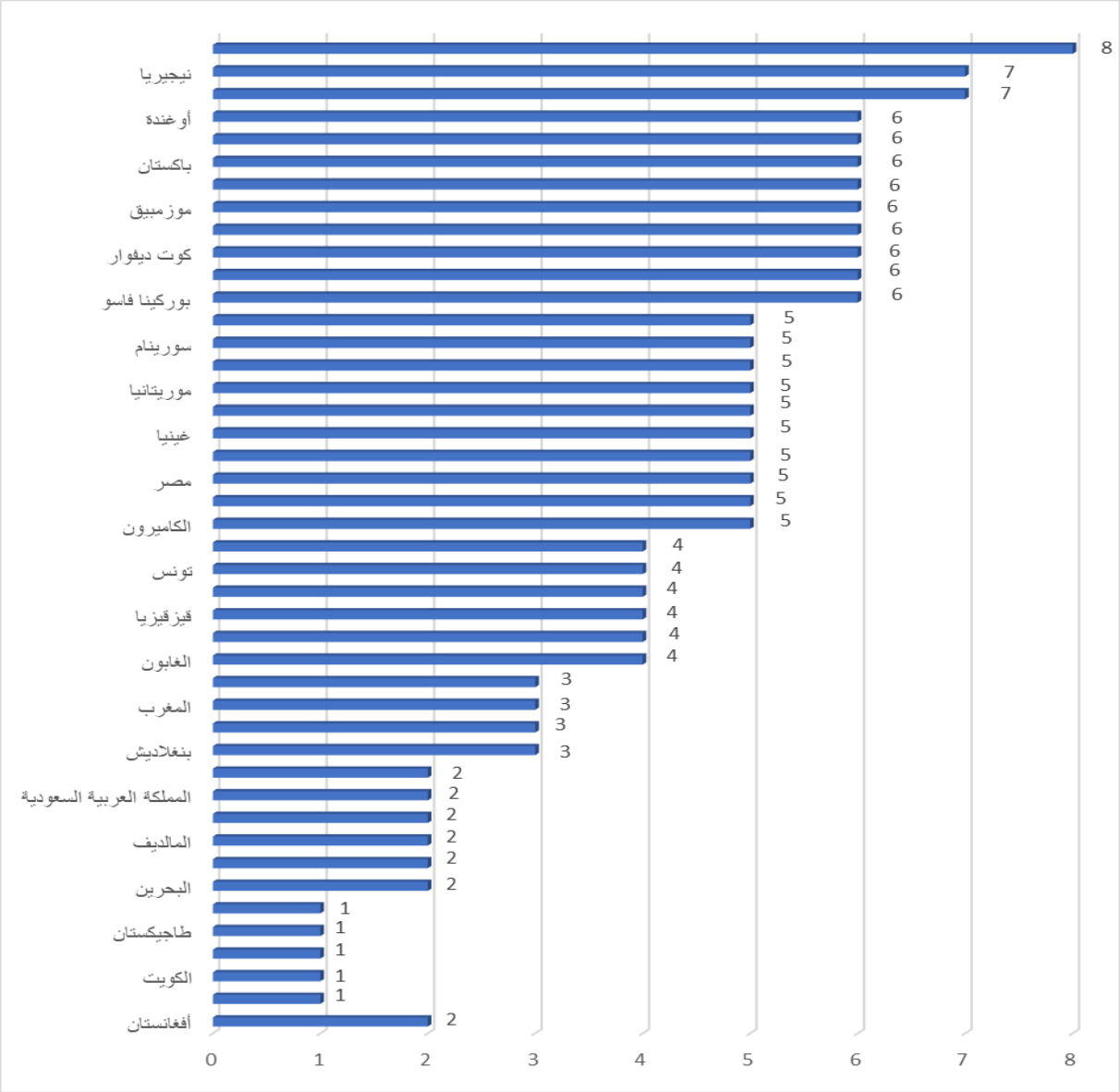

المصدر: حسب بحوث مؤلف الدراسة/ منظمة التجارة العالمية

دول منظمة التعاون الإسلامي الأكثر نشاطا لتصبح أعضاء في مجموعات منظمة التجارة العالمية هي: إندونيسيا (8 مجموعات) ونيجيريا وبنين (7 مجموعات)، وأوغندا والسنغال وباكستان والنيجر وموزمبيق ومالي وكوت ديفوار وتشاد وبوركينا فاسو (6 مجموعات)، ثم توغو وسورينام وسيراليون وموريتانيا وغينيا بيساو وغامبيا ومصر وجيبوتي والكاميرون (5 مجموعات). ومعظم هذه الدول من أفريقيا أو مجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ أو الدول الأقل نموا.

الرسم البياني 3: مجالات/ قضايا ذات أهمية بالنسبة لدول منظمة التعاون الإسلامي بالنسب %

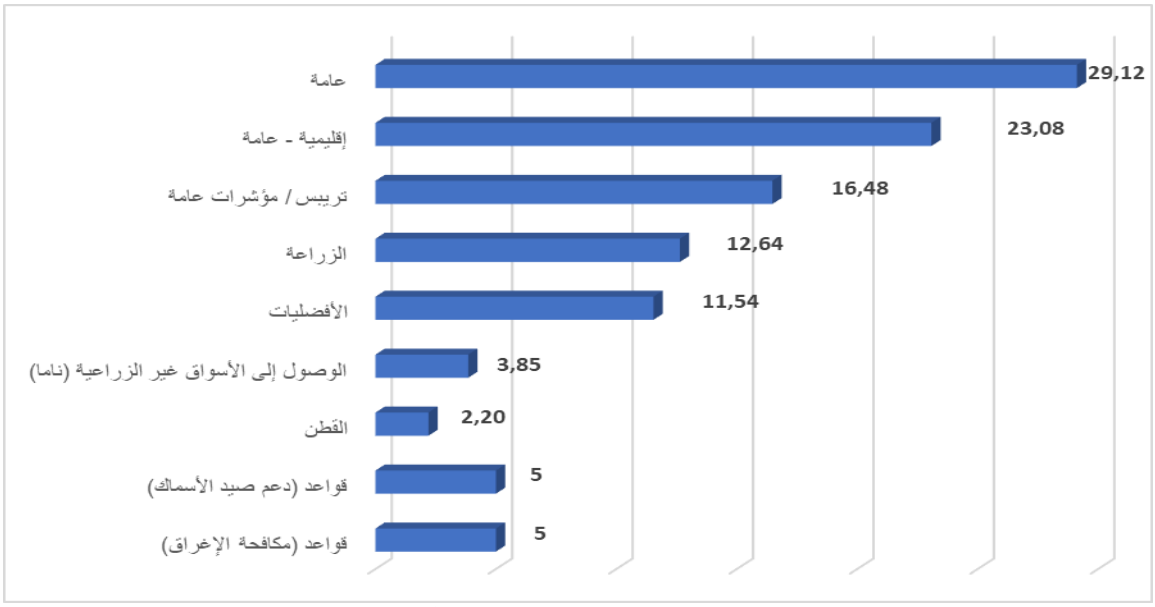

المصدر: حسب بحوث مؤلف الدراسة/ منظمة التجارة العالمية

القضايا التي تحظى بالأولوية بالنسبة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي هي: القضايا العامة والإقليمية، واتفاقية تريبس والمؤشرات العامة، والزراعة والأفضليات. في حين تظل باقي القضايا ذات أهمية أقل بالنسبة لها (ناما، القطن، القواعد).

الجدول 8: الرئاسة السابقة لدول منظمة التعاون الإسلامي للجان/ هيئات منظمة التجارة العالمية 1995-2017

	1995-2002	2003-2007	2008-2010	2011-2017	المجموع
مصر	4	6	3	7	**20**
باكستان	3	8	4	7	**22**
ماليزيا	3	4		6	**13**
بنغلاديش	3	3		2	**8**
العربية السعودية				6	**6**
تركيا	3		2	4	**9**
اندونيسيا			1	3	**4**
نيجيريا	3	2	3	3	**11**
المغرب	4			1	**5**
أوغندا	1	1	2	2	**6**
السنغال	1	2		2	**5**
تونس	2	1		1	**4**
كوت ديفوار	2				**2**
الغابون	1	2			**3**
قطر				1	**1**
البحرين				1	**1**
عمان				2	**2**
كازاخستان				1	**1**
الأردن				1	**1**
مجموع منظمة التعاون الإسلامي	**30**	**29**	**15**	**50**	**124**

المصدر: حسب بحوث مؤلف الدراسة/ منظمة التجارة العالمية

فيما يتعلق برئاسة منظمة التعاون الإسلامي للجان/ هيئات منظمة التجارة العالمية، ومنذ إنشاء منظمة التجارة العالمية إلى غاية 2017، فإن الترتيب هو كما يلي: باكستان، مصر، تليها ماليزيا ونيجيريا وتركيا وبنغلاديش، ثم المملكة العربية السعودية وأوغندا. ومن الجدير بالذكر أن التوجه نحو رئاسة هيئات منظمة التجارة العالمية من قبل دول منظمة التعاون الإسلامي قد شهد وتيرة جديدة منذ سنة 2011. حيث أصبحت باكستان ومصر وماليزيا والمملكة العربية السعودية أكثر نشاطا خاصة منذ ذلك التاريخ.

الجدول 9: رئاسة دول منظمة التعاون الإسلامي لفرق العمل في منظمة التجارة العالمية

البلدان	تاريخ إنشاء فريق العمل	رئيس فريق العمل
الجزائر	17 يونيو 1987	الأرجنتين
أذربيجان	16 يوليو 1997	ألمانيا
القمر الاتحادية	9 أكتوبر 2007	بيرو
العراق	13 ديسمبر 2004	المغرب
إيران	26 مايو 2005	-
لبنان	14 أبريل 1999	فرنسا
ليبيا	27 يوليو 2004	إسبانيا
الصومال	7 ديسمبر 2016	-
السودان	25 أكتوبر 1994	اليابان
سوريا	4 مايو 2010	-
أوزبكستان	21 ديسمبر 1994	كوريا

المصدر: منظمة التجارة العالمية، ديسمبر 2017

الرسم البياني 4: عدد حالات رئاسة دول منظمة التعاون الإسلامي لمنظمة التجارة العالمية

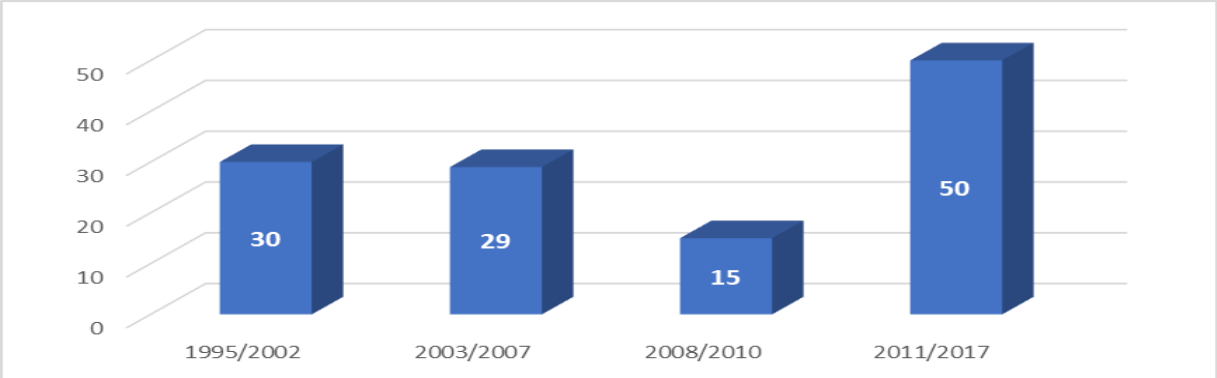

المصدر: حسب بحوث مؤلف الدراسة/ منظمة التجارة العالمية

في الفترة من 1995 إلى 2007، كانت رئاسة دول منظمة التعاون الإسلامي لهيئات منظمة التجارة العالمية ثابتة. وأصبحت أقل نشاطا في الفترة من 2008 إلى 2010. ثم باتت أكثر نشاطا منذ سنة 2011، وتولت الرئاسة أكثر من 50 مرة. وارتفع عدد مرات تولي رئاسة هيئات منظمة التجارة العالمية من قبل الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بشكل كبير.

الرسم البياني 5: هيئات منظمة التجارة العالمية التي ترأستها بلدان منظمة التعاون الإسلامي، حسب القطاع خلال الفترة 1995-2017

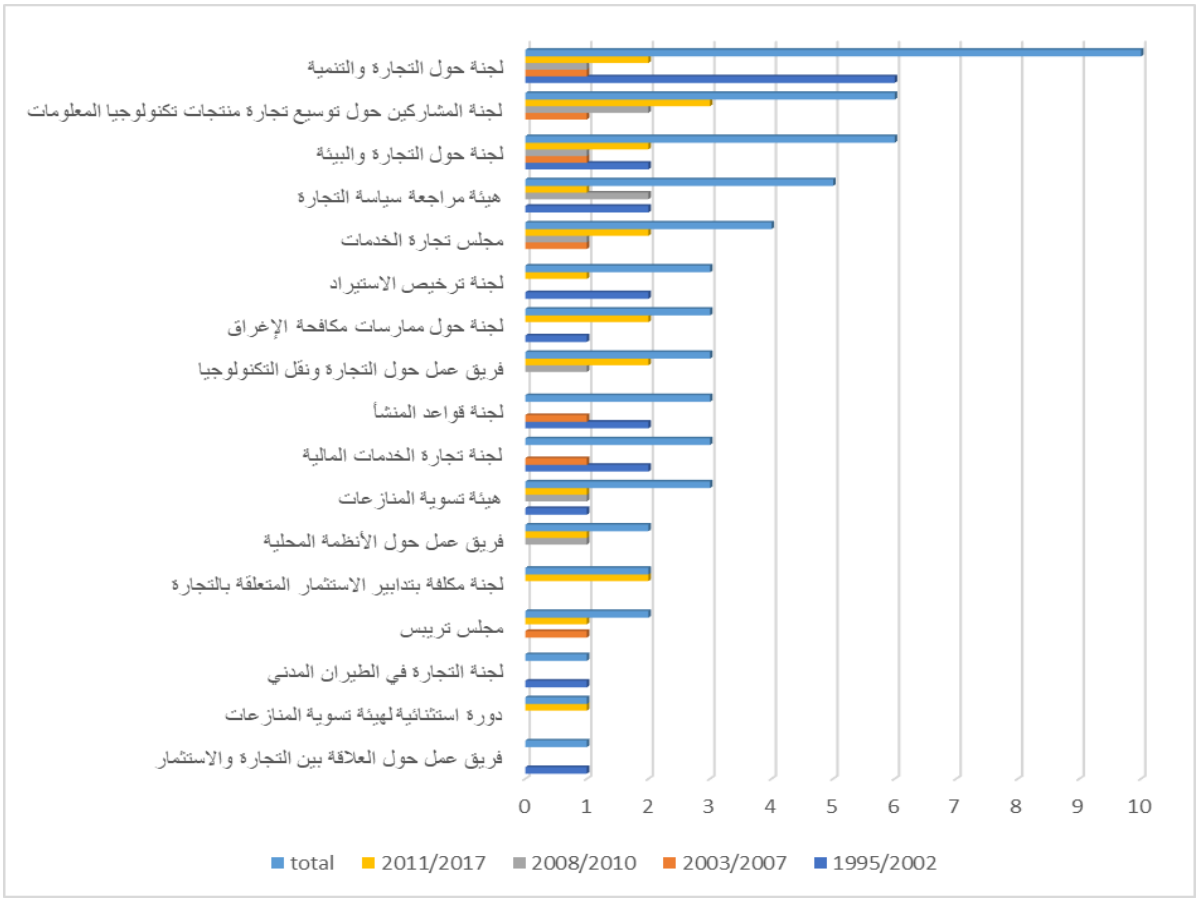

المصدر: حسب بحوث مؤلف الدراسة/ منظمة التجارة العالمية

أعطيت الأولوية لرئاسة اللجنة حول التجارة والتنمية ولجنة المشاركين حول توسيع تجارة منتجات تكنولوجيا المعلومات ولجنة التجارة والبيئة، إلخ.

الرسم البياني 6: هيئات منظمة التجارة العالمية التي ترأستها بلدان منظمة التعاون الإسلامي، حسب القطاع خلال الفترة 1995-2017

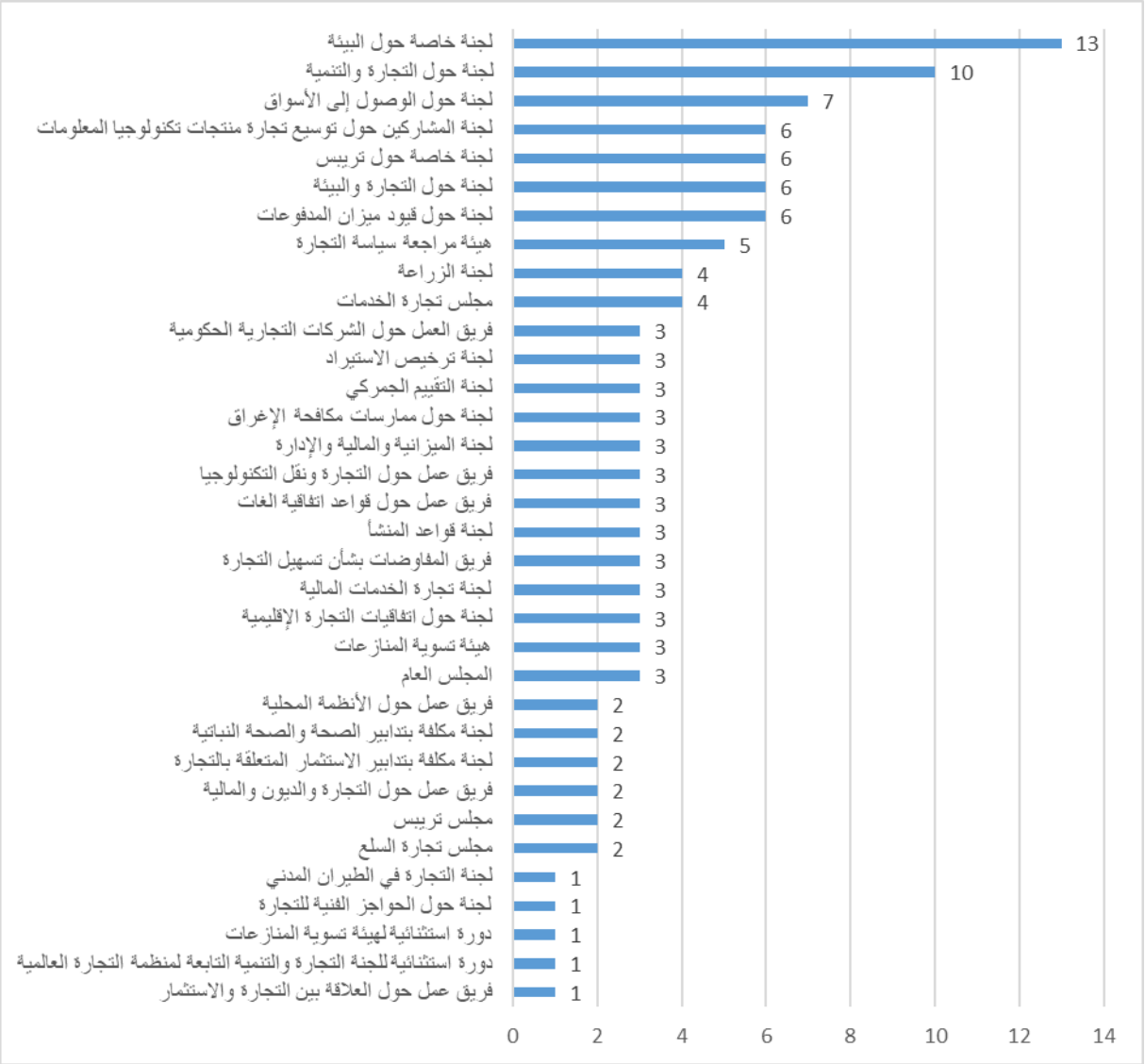

المصدر: حسب بحوث مؤلف الدراسة/ منظمة التجارة العالمية

قد يتم اقتراح أن القطاعات التي تعتبر ذات أولوية بالنسبة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي هي: البيئة، والتجارة والتنمية، والوصول إلى الأسواق، وتوسيع تجارة منتجات تكنولوجيا المعلومات، وحقوق الملكية الفكرية، والتجارة والبيئة، وقيود ميزان المدفوعات، إلخ. قد لا يكون هذا هو الحال دائمًا؛ لأنه لا تعتبر قدرة دولة عضو معينة أو اهتمامها بقطاع ما عاملاً حاسماً في منح الرئاسة. في منظمة التجارة العالمية، كما هو الحال في أي منظمة دولية أخرى، هناك تقاليد دبلوماسية، مثل تناوب الرئاسة بين مختلف المناطق الجغرافية.

الفصل الثاني
ديناميكية التحالف داخل منظمة التجارة العالمية

تحالفات الدول النامية في منظمة التجارة العالمية: استراتيجيات لتحسين تأثير الدول النامية

فيما يخص العديد من الدول النامية، تعد المشاركة في التحالفات مع باقي الدول النامية وكذلك في التجمعات والتحالفات مع الدول المتقدمة استراتيجية تستخدم على نحو متزايد لتعزيز نفوذها وتأثيرها. ولذلك لابد من تسليط الضوء على النقاط التالية: 1) العوامل التي تساعد التحالفات على العمل بفعالية؟ 2) الوسائل الكفيلة بمساعدة أضعف وأفقر الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية لتحقيق تأثير أكبر من خلال التحالفات؟ 3) الاستراتيجيات والتكتيكات المختلفة اللازمة خلال إعداد جدول الأعمال ومراحل التفاوض؟ 4) مستوى الموارد والطاقة التي ينبغي على الدول تخصيصها لمختلف أنواع التحالفات؟ (BIRKBECK, C. D., 2011).

التحديات التي تواجه الدول النامية في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف

- يتمثل التحدي الأول الذي تواجهه الدول الأعضاء الضعيفة والفقيرة في منظمة التجارة العالمية في المفاوضات التجارية متعددة الأطراف في صغر حجمها الاقتصادي. ويدل الوزن السياسي المحدود، والمستويات العالية من التجارة والاعتماد على المعونات، والعدد القليل نسبيا من المنتجات أو الخدمات التي يتم تسويقها دوليا على ضعف كبير لهذه الدول أمام الضغوط الخارجية؛
- تتمثل مجموعة أخرى من التحديات في التأثير الكبير لمشاركتها في مفاوضات منظمة التجارة العالمية. حيث أن العديد من الدول النامية مقيدة بضعفها في مجال وضع استراتيجيات وتكتيكات وآليات التفاوض، فضلاً عن ضعف القيادة، والحوافز الشخصية للمفاوضين، والعوامل النفسية التي تحد من التوقعات المحتملة لنجاح المفاوضات (JONES et al. 2009)؛

بالنسبة للدول النامية، من أجل أن تصبح أعضاء في تحالف واحد أو أكثر، يجب أن تتوفر على الوسائل اللازمة للتغلب على التحديات والقيود التي تواجهها في عمليات التفاوض واتخاذ القرار داخل منظمة التجارة العالمية، وتعزيز فرصها في التأثير على أجندة ونتائج مفاوضات منظمة التجارة العالمية (YU, 2011)؛

1. يمكن للتحالفات أن تساعد الدول على بناء مواقف واقتراحات تفاوضية. كما يمكن للدول الحصول على مزيد من المساعدة الفنية، وتبادل المعلومات، وجمع المزيد من الخبرة السياسية والدبلوماسية عن طريق تجميع الموارد؛
2. من خلال العمل معاً، يكون حجم السوق والوزن السياسي لمجموعة معينة من الدول أكبر من وزنها الفردي؛
3. يمكن أن تسهم المشاركة في التحالفات في توسيع نطاق تمثيل البلدان في المنتديات الرئيسية مثل "الغرف الخضراء" لمنظمة التجارة العالمية (تم إلغاء ممارسة اجتماعات الغرف الخضراء منذ سبتمبر 2013) وغيرها من اجتماعات المجموعات الصغيرة؛
4. يمكن للدول أن تنضم إلى التحالفات لمجرد ضمان احترام مصالحها الخاصة وتحسين صورتها مع الشركاء التجاريين؛
5. يمكن النظر إلى الاستخدام المتزايد للتحالفات أمرا إيجابيا لأن من شأنه أن يساعد على بناء التقارب من خلال تسهيل التعلم والتوصل إلى حلول وسط. (ISMAIL and VICKERS, 2011)؛

6. يعتبر الاستخدام المتزايد للتحالفات استراتيجية لتحويل الطابع الحصري لعملية "الغرفة الخضراء" التابعة لمنظمة التجارة العالمية. (BIRKBECK, C. D., 2011).

يمكن أن يختلف الغرض من التحالفات بشكل كبير. تركز بعض المجموعات على الدعوة والضغط على الأولويات السياسية العامة. وهناك مجموعات تفاوضية أخرى على استعداد لتدافع عن عقد صفقات حول مواضيع محددة. كما توجد مجموعات تمثل تحالفات ذات قضية واحدة، بينما تدافع مجموعات أخرى عن عدد من الأولويات والآفاق السياسية. تتشكل بعض المجموعات للرد على تهديد معين وتُحَلُّ بعد فترة معينة. كما تختلف استراتيجية التفاوض أيضًا بين التحالفات. قد تكون الاستراتيجية المعتمدة دفاعية (مثل الصد) أو هجومية، أو قد تركز على قضية واحدة مقابل مجموعة واسعة من القضايا الشاملة. (ODELL,2006, BIRKBECK, C. D., 2011).

الجدول 10: مختلف أنواع المجموعات والتحالفات

أ- المجموعات أو التحالفات الجهوية	ب- التحالفات القائمة على قضايا	ج- المجموعات والتحالفات القائمة على خصائص مشتركة
• المجموعة الإفريقية • مجموعة دول افريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ • رابطة دول جنوب شرق آسيا • المجموعة الكاريبية • منتدى جزر المحيط الهادئ	• القطن 4 • المجموعة الأساسية لتسهيل التجارة • مجموعة الـ 20 • مجموعة الـ 33 • ناما-II • دول الفقرة 6 من اتفاقية (ناما)	• الدول الأقل نموا • الدول النامية غير الساحلية • الاقتصادات الصغيرة والهشة

المصدر: YU, Vicente Paolo B., 2008

القسم الأول: الوضعية الراهنة للتحالفات في منظمة التجارة العالمية:

بعد مفاوضات جولة الدوحة، ظهر عدد كبير من التحالفات الجديدة من دول الجنوب التي تتميز بخاصيتين: فمن جهة أولى، تشكلت بشكل حصري من الدول الأعضاء في المجموعة 77 - تذكير بالنشاط الدبلوماسي في العالم الثالث- ومن جهة أخرى، دامت هذه التحالفات بشكل أطول من تحالفات جولة أوروغواي (باستثناء مجموعة كيرنز). قام بعض الباحثين بتحليل البُعد التنظيمي لهذا النشاط الدبلوماسي لتحالفات دول الجنوب، واكتشفوا خصائصها فيما يتعلق الشكل والعدد والجوانب التفاعلية الحالية. (AUDET, René, 2009). وتكشف الصورة الموسعة لعضوية التحالفات الجديدة ديناميات عامة لتقسيم العديد من المجموعات الجنوبية العالمية: المجموعة المتقاربة التفكير، مجموعة أصدقاء التنمية، مجموعة الـ 20، مجموعة الـ 33، ناما II، القطن 4، المجموعة الأفريقية، مجموعة إفريقيا والكاريبي والمحيط الهادي، مجموعة الاقتصادات الصغيرة والهشة (SVE)، مجموعة الدول الأقل نمواً، مجموعة الـ 90 ومجموعة الـ 110.

التحالفات العالمية الجنوبية:

لقد تميز مؤتمر كانكون بزوال المجموعة المتقاربة التفكير ومجموعة أصدقاء التنمية، وساهم في ظهور عدة تحالفات جديدة، بما في ذلك مجموعة العشرين ومجموعة الـ 33 والقطن 4 ومجموعة الـ 90. لكن هذا لم يغير ديناميكيات التحالفات الكبيرة في البلدان الأكثر تهميشاً مثل المجموعة الأفريقية ومجموعة إفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ ومجموعة البلدان الأقل نمواً ومجموعة الاقتصادات الصغيرة والهشة (AUDET, René, 2009).

التحالفات القائمة على قضايا: في منظمة التجارة العالمية، تبرز مجموعة العشرين ومجموعة كيرنز على أنها أكثر التحالفات فعالية، وتتوصل إلى توافق في الآراء بالأساس نظرا لمصالحها المشتركة.

المجموعة المتقاربة التفكير: تعتبر هذه المجموعة تكتلا كلاسيكيا، تشبه في شكلها لمجموعة الـ 10. أنشئت في إطار منظمة التجارة العالمية سنة 1996 كرد على إدراج قضايا جديدة. ركزت المجموعة خلال مؤتمر سنغافورة الوزاري على قضايا تنفيذ اتفاقيات جولة أوروغواي. واستعدادًا لمؤتمر الدوحة، أدرجت المجموعة بعض المطالب الاعتيادية للجنوب.

مجموعة الـ 10: هي تحالف فعال قائم على قضايا معينة (**يركز على الزراعة**)، يشمل كلا من الدول المتقدمة والنامية. وتتمثل مواطن قوة المجموعة في "حضورها التجاري" في الزراعة، وفي تنوع أعضائها وقدرتهم على تقديم مدخلات فنية وحاسمة بشأن قضايا التفاوض.

مجموعة 20 بشأن الزراعة: تعد جذور مجموعة العشرين عميقة، حيث تتوفر على مكون قوي من أمريكا اللاتينية، بما في ذلك جميع أعضاء السوق المشتركة الجنوبية (ميركوسور)، وهو الشيء الذي ساهم بلا شك في بعض التماسك داخل المجموعة. تم إنشاء المجموعة قبل المؤتمر الوزاري الخامس في سنة 2003. قادتها الثلاثة هم البرازيل والهند والصين. من أجل فهم كيفية انتشار مجموعة الـ 20 في آسيا وأفريقيا، يجب النظر إلى نمو التعاون التجاري بين المثلث الإستراتيجي IBSA (**الهند - البرازيل- جنوب أفريقيا**)، الذي يشتغل منذ سنة 2000 لتطوير اتفاقيات تجارية ثلاثية التي ساهمت في رفع التجارة بين هذه البلدان إلى مستويات غير مسبوقة (TAYLOR, 2007). علاوة على ذلك، تهدف هذه الدول الثلاثة إلى استخدام ثقلها الجماعي للتأثير على جدول الأعمال العام لصالح الدول النامية (WHITE and SKIDMORE, 2004).

ومع ذلك، يشير العديد من المؤلفين إلى وجود فجوات مهمة داخل مجموعة العشرين نفسها. وأهم هذه الفجوات هي البلدان المصدرة مثل البرازيل والأرجنتين التي تنادي بتحرير القطاع الزراعي والبلدان المستوردة مثل المكسيك والهند (NARLIKAR and TUSSIE, 2004; TAYLOR, 2007). وهناك انقسام آخر يفصل بين بلدان مجموعة العشرين الرئيسية والصغرى (بوليفيا، كوبا، إلخ) التي تفضل الاستفادة من الحد من فتح أسواقها من خلال اتفاق خاص حول الزراعة.

تظل مجموعة العشرين تشكل "تكتلا قائما على مصلحة محددة" يكرس جهوده واستراتيجيته من أجل تطوير أجندة تجارية واسعة بدلاً من فقدان الأعضاء الذين قد يستبعدون من أجندات جد صغيرة. عززت مجموعة الـ 20 نفوذها من خلال إعادة صياغة أجندة المفاوضات الزراعية لمنظمة التجارة العالمية. وقد ساعدها وزن عضوية التحالف ككل في مواجهة الضغوط على الأعضاء لمغادرة المجموعة (YU, 2011, AUDET, René, 2009). لكن مجموعة الـ 20 تواجه تحديات أيضا. يعتبر التنوع بين أعضاء مجموعة الـ 20 عاملاً يعيق إمكاناتها للتماسك والتأثير على المفاوضات. وقد ثبت أن فعاليتها كتحالف للضغط أمر يصعب مواجهته عندما تشارك البلدان في التزامات تجارية ملزمة.

مجموعة كيرنز: كانت تعمل بنشاط منذ سنة 1986. ويعتبر هذا التحالف المكون من 19 دولة للضغط من أجل تحرير التجارة الزراعية فعالا نظرا لتنسيقه الداخلي الناجح. ويمكن أن يعزى ذلك إلى الوصول الكبير للموارد والحضور المؤسسي والخبرة الفنية ودعم الأبحاث والقيادة التنظيمية من طرف الحكومة الأسترالية.

مجموعة الـ 33 للأمن الغذائي: أصبحت هذه المجموعة التي أُنشئت بين سنتي 2001 و2005 تُعرف باسم "أصدقاء صندوق التنمية (NARLIKAR, 2003). تم إنشاء المجموعة في كانكون وتمت المطالبة بإدراج بنود حول منتجات خاصة وآلية الحماية الخاصة في الاتفاقية المستقبلية حول الزراعة. في يوليو 2004، أصبحت هذه القضايا مهمة في أجندة المفاوضات. كان انضمام الهند والصين في سنة 2003 بلا شك عنصرا حاسما لانطلاقتها. ومن المؤكد أن المفاوضات حول القطاع الزراعي الفرعي قد أخرجت جولة الدوحة عن مسارها في سنة 2008.

القطن 4: هو أيضا تحالف قائم على مسألة تهتم بقطاع فرعي للمفاوضات الزراعية. إثر شكوى تقدمت بها البرازيل ضد الولايات المتحدة الأمريكية بشأن دعم القطن، قدمت أربع دول من غرب إفريقيا اقتراحًا للتفاوض في مايو 2003 من أجل تسريع مفاوضات القطن وتسريع إلغاء سياسات الأسواق العالمية غير المناسبة. ولقد كانت هذه الدول الأربعة المعنية -وهي دول أقل نموا وذات موارد دبلوماسية محدودة - تتلقى المساعدة من مركز IDEAS وهو منظمة غير حكومية مقرها بجنيف. ولقد مكن توفير الخبرة هذه البلدان من استغلال الإمكانيات التي تقدمها الآليات القانونية والإجرائية بمنظمة التجارة العالمية لأعضائها (CANET and AUDET 2005, AUDET, CANET and DUCHASTEL 2006).

إن الجهد المبذول لتوحيد الجهود الفردية من أجل خفض الدعم المقدم للقطن أعطى للقضية وزنا سياسيا أكبر. كما استفادت هذه المبادرة من دعم من طرف دول إفريقيا والكاريبي والمحيط الهادي والدول الأفريقية وغيرها من الدول الأقل نموا، وكذلك من طرف الدول الناشئة مثل الأرجنتين والبرازيل والهند ومنظمات مثل مجموعة 20 ومجموعة 90 ومجموعة كيرنز.

ناما II: تم إنشاء هذا التحالف خلال مؤتمر هونغ كونغ الوزاري كإجراء للتصدي لأي طموح لدخول المنتجات والسلع الصناعية أو المصنعة إلى الأسواق الجنوبية. وقد اتضح أنها تعمل كمجموعة مكملة لمجموعة العشرين، من خلال ربط تقدم المفاوضات بشأن السلع الصناعية بنجاح المفاوضات في مجال الزراعة.

مجموعة إفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ: تم تأسيس المجموعة سنة 1975 من خلال اتفاقية لومي بين دول إفريقيا والكاريبي والمحيط الهادي والاتحاد الأوروبي. وفي سنة 2000، تم التوقيع على اتفاقية كوتونو، التي وضعت أساس التعاون الاقتصادي بين المجموعتين، وحددت إطار الإلغاء التدريجي للاتفاقيات التفضيلية الممنوحة لبلدان إفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ. ورغم أن المجموعة تشارك في مفاوضات قضايا جولة الدوحة، إلا أنها تركز على مسألة تآكل الأفضليات.

مجموعة المنتجات الاستوائية: تتكون من بلدان أمريكا اللاتينية التي تَعتبِر أن الأفضليات التجارية الممنوحة لأعضاء مجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ تضر بجزء من صادرات أعضائها من المنتجات الزراعية. وبفضل عملية التفاوض، تم التوصل إلى حل يرضي الطرفين خلال اجتماع جنيف الوزاري المصغر في يوليو 2008 .

التجمعات والكيانات الإقليمية :

يوجد عدد كبير من المجموعات الإقليمية الحيوية داخل منظمة التجارة العالمية، لكن يظل الإتحاد الأوروبي بالتأكيد هو الكيان الرسمي فيها. ولا توجد مجموعة اقتصادية إقليمية أخرى تتفاوض ككيان واحد داخل منظمة التجارة العالمية (BIRKBECK, C. D., 2011). ويمكن أن تستمد المجموعات الإقليمية قوتها من القواسم التاريخية والثقافية المشتركة و / أو من مستويات التنمية المماثلة (NARLIKAR, 2004). وقد تكون نقاط الضعف ناتجة عن اختلاف مصالح الأعضاء وتداخل عضويتها في تحالفات متنافسة وخبرة محدودة في التنسيق.

منطقة الكاريبي: تتمتع هذه الدول الصغيرة بتنسيق إقليمي فعال نسبيا فيما يخص المفاوضات التجارية (JONES et al 2010) وقد كانت المجموعة الكاريبية عنصرا نشطا في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف منذ سنة 1997 من خلال **آلية التفاوض الإقليمية للجماعة الكاريبية** (CRNM). وتتفاوض الدول الأعضاء الاثني عشر فيها في معظم قضايا منظمة التجارة العالمية، مع التركيز على ضرورة المعاملة الخاصة والتفضيلية بالنسبة للاقتصادات الصغيرة في القطاع الزراعي. تقدم آلية التفاوض الإقليمية للجماعة الكاريبية الاستشارة السياسية وتترأس فريق المفاوضات في المنطقة، الذي يضم مسؤولين فنيين لآلية التفاوض الإقليمية للجماعة الكاريبية و12 سفيرا وكبار المسؤولين من الدول الأعضاء وخبراء مستقلين. و"في غياب مواقف واضحة من الدول الأعضاء، كانت هناك تخوفات من أن تعتمد آلية التفاوض الإقليمية للجماعة الكاريبية وفريق التفاوض الموسع على تقديرها ووجهات نظرها الخاصة في صياغة مواقف واستراتيجيات المفاوضات". (BIRKBECK, C. D., 2011).

المجموعة الإفريقية: يرجع أصل المجموعة الإفريقية بالأحرى إلى منظمة دولية ذات طابع سياسي ألا وهي الاتحاد الإفريقي. تواجه المجموعة، التي أنشئت بشكل أساسي بناء على اتفاقية التجارة الحرة، منافسة اقتصادية داخلية. وبالنسبة لإفريقيا، فقد تجاوزت المصالح المشتركة المطروحة مسألة المنافسة الداخلية (LEE 2007). علاوة على ذلك، تناقش المجموعة الإفريقية في معظم الأحيان القضايا مع مجموعة إفريقيا والكاريبي والمحيط الهادي. تسهر المجموعة الإفريقية، التي تأسست

سنة 1997 ويصل عدد أعضائها حاليا إلى 42 دولة، على أن يتولى أعضاءها مهمة القيادة والتنسيق بشكل دوري، كما تقوم باختيار "نقاط الاتصال" من أجل تولي مهمة اقتراح وصياغة وتنظيم مواقف وأنشطة المجموعة (YU، 2011). ويقتصر تأثيرها على القضايا السياسية، ولا تشمل القضايا المتخصصة. ويمكن للمجموعة أن تحقق توافقا داخليا نظرا لمحاولة الأعضاء تجنب نزاعات داخلية فيما بينها؛ ولا تمثل التصريحات العامة دائما انعكاسا حقيقيا لموقف المجموعة بأكملها (BIRKBECK, C. D., 2011).

وبغية مواجهة تحديات القدرة الفردية المحدودة والتكاليف المرتبطة بإنشاء أو تعزيز التمثيل في جنيف، أنشأت بعض المجموعات الإقليمية الخاصة بالدول النامية مكاتب أو سكرتاريات بجنيف، وفي بعض الأحيان بدعم من الجهات المانحة في الدول المتقدمة. تتوفر كل من مجموعة إفريقيا والكاريبي والمحيط الهادي، والاتحاد الإفريقي، ومنظمة دول شرق الكاريبي، ومنتدى جزر المحيط الهادئ على مكاتب في جنيف (BIRKBECK, C. D., 2011).

مجموعة الاقتصادات الصغيرة والهشة: يمكن اعتبار هذه المجموعة تكتلا "فعليا" منذ سنة 2001. ويتقاسم أعضاؤها ظروفا وتحديات تميزها حتى عن الدول الأقل نموا، مما يجعل "المعاملة الخاصة والتفضيلية" تشكل أهمية خاصة بالنسبة لها (NARLIKAR, 2003). تتوفر هذه المجموعة القائمة على القضايا على ثلاث مجموعات فرعية تهتم بقضايا مختلفة، الأولى حول الزراعة (14 عضوا)؛ والثانية حول الوصول إلى الأسواق غير الزراعية -ناما (19 عضوا)؛ والثالثة حول القواعد (14 عضوا). ويتم تعيين منسقي نقاط الاتصال من قبل التحالف لمتابعة قضايا معينة والمشاركة في الاجتماعات الخاصة بها. وتواجه المجموعة "تحديات في التنسيق والقيادة"، بما في ذلك مشاكل المشاركة غير المتساوية في الاجتماعات، واتصالات المتابعة غير الملائمة، وما إلى ذلك. ولكن رغم ذلك، فقد حققت بعض النجاح، فيما يخص إدراج مجموعة الاقتصادات الصغيرة والهشة كفئة معينة من الدول في مفاوضات جولة الدوحة (BIRKBECK, C. D., 2011).

مجموعة الدول الأقل نموا: تشكل تكتلا فعليا على مستوى منظمة التجارة العالمية. وقد أعطي هذا اللقب من طرف الأمم المتحدة لـ 50 دولة تستوفي معايير محددة. وتوجد حاليا 32 دولة أقل نموا أعضاء في منظمة التجارة العالمية. وقد أنشأ الأونكتاد مجموعة الدول الأقل نموا ضمن التحضيرات لمؤتمر سياتل سنة 1999. غير أن دورها يبقى ضعيفا في النشاط الدبلوماسي العالمي الجنوبي. إن معظم الدول الأقل نموا هي أعضاء أيضا في مجموعة إفريقيا والكاريبي والمحيط الهادي أو في المجموعة الإفريقية. وبالتالي فهي تدلي بصوتها في هاتين المجموعتين في مقترحات واتصالات وبيانات مجموعة الـ 90.

التحالفات القائمة على الخصائص:

تعتبر فعالية التحالفات الكبيرة جدا القائمة على الخصائص، مثل مجموعة الـ 77/ الصين/ ومجموعة الـ 90 ومجموعة الـ 110، عالية جدا عندما تركز على البيانات السياسية وتدافع عن المبادئ العامة، مثل أولويات التنمية في جولة الدوحة. عندما تتخذ بعض المجموعات القائمة على خصائص مشتركة مواقف قوية بشأن قضايا معينة، يكون بإمكانها أيضا تحقيق نجاح معين. على سبيل المثال، كانت مجموعة البلدان الأقل نموا وسيلة مفيدة لتعزيز "شرعية أهداف مفاوضات محددة مثل المعاملة الخاصة والتفضيلية للدول الأقل نموا (BIRKBECK, C. D., 2011).

تعتبر مجموعتي الـ 90 والـ 110 تكتلات كبيرة، وتشكل نوعا جديدا من التحالفات، الذي سمح لمنطق شمال-جنوب والعالم الثالث بالظهور مرة أخرى. ظهرت مجموعة الـ90 ، التي تعتبر تحالفا مكونا من مجموعة الدول الأقل نموا والمجموعة الأفريقية ومجموعة إفريقيا والكاريبي والمحيط الهادي، للمرة الأولى في كانكون. بينما تشكل مجموعة الـ 110 تحالفا أكبر (مجموعة الـ 33 + مجموعة الـ 20 + مجموعة الـ 90) والتي تم انشاؤها خلال مؤتمر هونغ كونغ.

وبشكل أكثر تحديداً، على مستوى التنسيق، ضمن مجموعة الدول الأقل نمواً، يتم التناوب على القيادة بين أعضاء المجموعة الراغبين والقادرين على توفير الموارد البشرية والإدارية واللوجستية اللازمة في بعثاتهم بجنيف. عادة، يتحمل سفير البلد الذي يعمل كمنسق، مدعوما بموظفي هذا البلد في جنيف، مسؤولية تنظيم اجتماعات المجموعة ومهمة تنسيق الأنشطة والمواقف العامة للأعضاء. كما تختار مجموعة الدول الأقل نمواً "نقاط الاتصال المكلفة بالقضايا" الراغبة والقادرة على أخذ زمام المبادرة بشأن المفاوضات المتعلقة بقضايا محددة. بعد ذلك يقوم البلد الذي تم اختياره بتعيين أحد خبرائه أو مندوبيه الفنيين من بعثة جنيف لتولي مسؤولية اقتراح وصياغة وتنظيم مواقف وأنشطة المجموعة (YU، 2011).

القسم الثاني: التحديات التي تواجه الدول النامية في التزامها مع التحالفات

تكمن الفعالية الكبرى لتحالفات الدول النامية في تأثيرها النهائي على المفاوضات. فعندما تتم الإشارة والاستماع لها وأخذها على محمل الجد في المفاوضات الدولية، يمكن اعتبار ذلك إنجازا للسياسة الخارجية لهذه الدول، التي تتجاوز بكثير القضايا التجارية (BIRKBECK, C. D., 2011). من بين المشاكل الشائعة التي تعيق التفكير والعمل الجماعي و/ أو فعالية التحالف، قد يكون حاجز اللغة بين المندوبين، وعدم وجود تعليمات واضحة للمندوبين من طرف بلدانهم، وعدم وجود الخبرة الكافية لضمان التمثيل اللائق. لكن توجد تهديدات أكثر خطورة يمكن أن تواجه التحالفات بين الدول النامية ككل، وقد حدد الباحثون من بينها التحديات التالية:

الموارد والخبرات غير المناسبة: من الضروري أن يكون لدى الدول الأعضاء إلمام بالقضايا التي تتم مناقشتها وانعكاساتها على المصالح الوطنية. وكثيراً ما تجد التحالفات التي تفتقر إلى الخبرة والقدرة التحليلية صعوبة في تقديم مساهمة فعالة أثناء المفاوضات.

تنوع وتباين المصالح داخل المجموعات: يمكن أن يكون تباين المصالح واختلاف موازين القوى والنفوذ داخل المجموعات كبيرا جدا. لذلك فإن العديد من السيناريوهات ممكنة. حيث أن موقف الدول الصغرى مهدد بسبب مشاركتها في التحالف. إذا كان المفاوضون يفتقرون إلى المعرفة الضرورية بخصوص قضايا معينة، فقد يعارضون المقترحات التي تخدم مصالح بلدهم أو يدعمون القرارات غير المناسبة لهم (BIRKBECK, C. D., 2011).

الحجم الملائم للتحالفات: قد يكون عدم تجانس المصالح داخل المجموعات الكبيرة سببا في صعوبة وضع أجندات مشتركة أو الاتفاق على تنازلات معينة. في مثل هذه الحالات، يمكن للمثل العليا المشتركة، والقيم والأهداف، والأطر والترتيبات المؤسساتية القوية والقيادة الواضحة أن تكون وسيلة للربط بين أعضاء التحالف وتعزيز التعاون فيما بينهم (BIRKBECK, C. D., 2011).

القيادة والتمثيل الفعال: يمكن لديناميكيات قيادة المجموعة أن تكون لها منافع مختلفة لأعضاء التحالفات وتؤثر على تأثير المجموعة على المفاوضات". وتبين التجارب الموثقة أن الدول الصغيرة الأكثر نجاحا عملت بشكل فردي وتمكنت من جعل وزن المجموعة لا يؤثر عليها (BIRKBECK, C. D., 2011).

التنسيق والمحاسبة الداخلية: تعتبر عمليات صنع القرار الداخلية وتبادل المعلومات داخل مجموعة معينة في طور التفاوض من العوامل الحاسمة في فعاليتها. إذ يجب على نقاط الاتصال المكلفة بقضايا محددة تخصيص قدر كبير من الجهود لإعلام أعضاء المجموعة وإقناعهم (BIRKBECK, C. D., 2011).

التحديات التي تواجه التحالفات في مختلف مراحل المفاوضات: تعاني بعض التحالفات من غياب الاهتمام والمشاركة السياسية رفيعة المستوى، ونقص في إحاطة الوزراء علما بالقضايا، علاوة على وجود ممثلين تعوزهم المعرفة والخبرة السياسية المناسبة.

وغالباً ما يكون الدبلوماسيون من الدول المتقدمة غير متأكدين من الوسيلة المناسبة للاتصال داخل تحالفات البلدان النامية ومن تحديد الأولويات، مما يجعل من الصعب التفاوض وصياغة الصفقات (BIRKBECK, C. D., 2011).

تحديات الالتزام مع دول وتحالفات أكثر قوة: توجد تباينات في القوة داخل التحالفات. وقد سجل الباحثون أنه حتى وإن تم توفير موارد مهمة من طرف الدول النامية، فمن الممكن أن تعجز هذه الأخيرة عن منافسة الخبرة الفنية والقوة الاقتصادية لتحالف صغير جدا من الدول المتقدمة (BIRKBECK, C. D., 2011).

القسم الثالث: التنسيق من خلال بعض المجموعات المختارة داخل منظمة التجارة العالمية

سوف يتم التركيز في هذا القسم على المجموعات التالية: مجموعة الدول العربية، المجموعة الإفريقية، مجموعة دول جنوب شرق آسيا ومجموعة إفريقيا والكاريبي والمحيط الهادي.

أ. **مجموعة الدول العربية**

قبل سنة 2006، لم تكن هناك أية هيئة أو آلية تنسيق للدول العربية قصد التعبير عن موقف مشترك في مفاوضات الدوحة. وفي سنة 2006 (20 يونيو)، قررت الدول العربية، تحت القيادة المصرية، الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية من أجل تحسين تنسيق مواقفها في مفاوضات جولة الدوحة. وقد صرح وزير التجارة المصري في اجتماع تم عقده في القاهرة أن وجود مجموعة عربية هو شيء جديد. وكان من المقرر أن يتم إرسال الإعلان رسميا عن إنشاء هذه المجموعة إلى المدير العام لمنظمة التجارة العالمية، باسكال لامي، في جنيف، بعد أسبوع. وتضم المجموعة الدول العربية الـ 12 التي هي أعضاء فعلا في منظمة التجارة العالمية: البحرين وجيبوتي ومصر والأردن والكويت وموريتانيا والمغرب وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية وتونس والإمارات العربية المتحدة. كانت تتوفر ست دول أخرى على صفة مراقب في منظمة التجارة العالمية في ذلك الوقت دون حقها في التصويت وهي: الجزائر والعراق ولبنان وليبيا والسودان واليمن. بينما تمت دعوة فلسطين بصفة مراقب مخصص. وتقرر آنذاك ضمها إلى المجموعة الجديدة لغرض تقديم المشاورات.

ومن العوائق الرئيسية التي تواجه الدول العربية للمشاركة الكاملة في عمل منظمة التجارة العالمية قلة الموارد البشرية، المرتبطة بنقص في الخبرة الفنية والموظفين الأكفاء. ويقتصر تمثيل الدول العربية في منظمة التجارة العالمية على عدد قليل من المسؤولين. علاوة على ذلك، فإن وفود الدول العربية في جنيف لا تهتم بعمل منظمة التجارة العالمية فقط، بل تشارك أيضا في منظمات أخرى في جنيف مثل الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة: الأونكتاد، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، والإتحاد الدولي للاتصالات والمنظمة الدولية للمقاييس. وكانت مصر بعشرة موظفيها، تتوفر على أكبر وفد بين الدول العربية.

حالياً، توجد 13 دولة عربية فقط أعضاء في منظمة التجارة العالمية، وحصلت 7 دول على صفة مراقب وتعتبر بمثابة دول في طور الانضمام للمنظمة. ومع ذلك، يبقى حضور الدول العربية في منظمة التجارة العالمية منخفضا نسبيا، نظرا لعدم كفاية مشاركتها في أعمال منظمة التجارة العالمية، وعدم اكتراث مجتمعات أعمالها الوطنية ببعض المواضيع البارزة لمنظمة التجارة العالمية، مثل

المفاوضات بشأن التجارة الزراعية، والوصول إلى الأسواق وتجارة الخدمات، ومسائل الملكية الفكرية، ومراقبة الصحة والصحة النباتية وتسهيل التجارة، وغيرها.

ولهذه الغاية، طلبت المجموعة العربية في جنيف الدعم من قبل برنامج المساعدة للمبادرة التجارية للدول العربية من أجل إنشاء فريق من الخبراء الفنيين في جنيف (فريق الدعم الفني)، لتقديم المساعدة الفنية والاستشارية للمجموعة العربية. تم اختيار مركز التجارة الدولي كهيئة تنفيذية لهذا المشروع نظرا لإمكانيات دعمه الفني وجهوده لتعزيز التكامل الإقليمي والتجارة داخل الإقليمية في المنطقة العربية. ومن المتوقع أن يوفر مركز التجارة الدولي الدعم المطلوب لفريق الدعم الفني من خلال التمكين من الوصول إلى الخبرات الضرورية والمعرفة التأسيسية بالإضافة إلى مجموعة واسعة من أدوات مركز التجارة الدولي (المصدر: موقع مركز التجارة الدولي على الانترنت حول برنامج المساعدة للمبادرة التجارية للدول العربية 2016/10/20).

ب. المجموعة الإفريقية:

بالنسبة لنموذجنا المرجعي، ربما تكون المجموعة الأفريقية هي الحالة الأنسب للدراسة. كانت مشاركة الدول الإفريقية بشكل فردي في جولات الغات السابقة إلى غاية جولة أوروغواي منخفضة جدا أو غير موجودة تماما. وباستثناء عدد قليل من الدول الإفريقية، كانت أغلبية الدول "غائبة" أو غير مشاركة أساساً. وقد تجلت مشاركة الدول الإفريقية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية في مفاوضات جولة الدوحة في صور محددة. لذلك وجب التذكير هنا ببعض الحقائق والبيانات التي توصل إليها الباحثون.

1. كانت الدول الأعضاء الإفريقية تعمل بنشاط من خلال 18 تحالف أساسي في مفاوضات جولة الدوحة؛
2. كانت مشاركة معظم الدول الإفريقية تتم من خلال المجموعة الإفريقية والمجموعة الاستشارية للدول الأقل نمواً ومجموعة إفريقيا والكاريبي والمحيط الهادي، التي تنتمي إليها؛
3. تهتم هذه التحالفات بالمجالات ذات الأولوية مثل: الحاجيات التنموية الخاصة للدول الأقل نموا والدول الأعضاء الضعيفة من غير الدول الأقل نموا، والإصلاح والتحرير، والزراعة والقطن وناما، والمرونة والحماية لأغراض التنمية، وتسهيل التجارة، والملكية الفكرية .

منذ جولة أوروغواي، بدأت الدول الإفريقية تستوعب أنها يجب أن تكون أكثر حيوية في مسلسل المفاوضات من أجل حماية مصالحها. وقد كان عدد من دول المنطقة أكثر نشاطًا في مفاوضات جولة الدوحة، وشكلت تحالفات مع الدول النامية الأخرى لزيادة قدرتها التفاوضية واعتمدت منهجًا استراتيجيًا للتجارة يضمن كون مشاركتها في إصلاحات جولة الدوحة لا تؤثر سلبا على تحقيق أهداف التنمية الوطنية الرئيسية (Patrick, N., 2006). وتعتبر المجموعة الإفريقية مجموعة غير رسمية من المفاوضين التجاريين الإفريقيين في جنيف، التي تأسست في نهاية جولة أوروغواي لتمكين الدول الإفريقية من توحيد مواردها البشرية المحدودة وحماية مصالحها المشتركة خلال المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف. وقد ساهمت في الرفع من القدرة التفاوضية لأعضائها في المفاوضات وسمحت بتكوين تحالفات فعالة لحماية مصالح إفريقيا في جوانب معينة من المفاوضات . (Patrick, N., 2006).

على خلاف مجموعة إفريقيا والكاريبي والمحيط الهادي، التي تركز بشكل أكبر على نظام الأفضليات المعمم (GSP) واتفاقيات الشراكة الاقتصادية (EPAs)، يتفاعل الاتحاد الإفريقي بشكل أكثر مع منظمة التجارة العالمية. وهو يعمل كمنتدى للمفاوضات الاقتصادية التي تساهم في التحضير للإعلان الإفريقي للمؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية. ومن المهم أن يتم التمييز بين الاتحاد الإفريقي والمجموعة الإفريقية داخل منظمة التجارة العالمية. ويدعم الاتحاد الأفريقي المجموعة الإفريقية في اللوجستيات ومجالات أخرى ذات الصلة عند الحاجة. لذلك، يُبدي الاتحاد الإفريقي اهتمامه تجاه منظمة التجارة العالمية ويتابع قضاياها عن كثب (AMDY FALL, Amadou, 2015).

أ. **الإنشاء المؤسسي للمجموعة**

نشأة المجموعة الإفريقية داخل منظمة التجارة العالمية: في أعقاب اتفاقية منظمة التجارة العالمية، شعرت معظم الوفود الإفريقية بالحاجة إلى توحيد قواها واتخاذ مواقف قوية وموحدة. وقد تولت مصر والمغرب ونيجيريا والسنغال زمام المبادرة من خلال تشكيل أول تحالف مكون من أربعة دول والذي شمل فيما بعد وفود إفريقية أخرى خلال اجتماعاته وأثناء صياغة مواقف مشتركة. وقد بدأ تنسيق المجموعة الإفريقية في منظمة التجارة العالمية في سنة 1995. ولا يوجد أي إجراء تأسيسي للمجموعة الإفريقية. ويمكن تعريفها على أنها مجموعة غير رسمية تتكون من وفود الدول الإفريقية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية التي تشارك في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف للدفاع عن التجارة الإفريقية ومصالح التنمية.

وتتألف من رؤساء وفود إفريقيين مدعومين بمستشارين فنيين في الميدان. وتتوفر أغلبية الوفود الإفريقية داخل منظمة التجارة العالمية حاليا على بعثة دائمة بالأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية في جنيف. (BIZUMUREMYI, E., 2005)

أساليب العمل: تقوم المجموعة الأفريقية بتنسيق دوري لمدة سنة واحدة. لحد الآن تم تنسيق المجموعة من طرف رواندا ونيجيريا ومصر بدءا من أغسطس 2005 إلى غاية مؤتمر هونغ كونغ الوزاري. يمثل المجموعة سفير البلد المنسق لباقي الوفود والمجموعات. يقدم سفير البلد المنسّق للمجموعة موقف المجموعة أمام لجنة المفاوضات التجارية وأمام المجلس العام أو أي منتدى ذي الصلة، بما في ذلك الاجتماعات غير الرسمية. تعقد المجموعة اجتماعات (بما في ذلك الاجتماع الأسبوعي كل يوم الثلاثاء) لمناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك أو لاتخاذ قرارات بشأن القضايا ذات المصالح المختلفة. (BIZUMUREMYI, E., 2005)

منهج المجموعة الأفريقية وصنع القرار: يتم اتخاذ القرار داخل المجموعة الإفريقية بتوافق الآراء خلال اجتماع السفراء. إذا كان وفد معين ينتظر قرار عاصمة بلده قبل اتخاذ قراره، يواصل منسق المجموعة مشاوراته لتحقيق هذه الغاية. وحسب حساسية الموضوع، يمكن أن تكون عملية اتخاذ القرار طويلة أو قصيرة. وفي الوقت الذي يمكن فيه معالجة بعض المواضيع للمرة الأولى باتخاذ قرار فوري، يمكن مناقشة مسائل أخرى أولا من طرف الخبراء قبل تقديمها إلى السفراء للمصادقة عليها. (BIZUMUREMYI, E., 2005)

صياغة المواقف التفاوضية: إن إعداد موقف المجموعة هو عملية فنية وسياسية تقوي المجموعة. ويعد إعلان وزراء التجارة الإفريقيين بشأن المفاوضات هو نقطة البداية. في السنوات الأخيرة، شملت أجندة اجتماع الوزراء أيضا القضايا المتعلقة بمفاوضات منظمة التجارة العالمية. ويتم في نهاية الاجتماع إعداد إعلان يشمل ملحقا يتضمن أهداف التفاوض والمواقف المحتملة. ولاتخاذ موقف أكثر قابلية للدعم، يمكن للوزراء الاجتماع في إطار مجموعة الـ 90. وعلى أساس المواقف التي يتخذها الوزراء، يلتزم سفراء البلدان الإفريقية في جنيف بالمفاوضات. ومن الناحية الفنية، يتم

دعم السفراء من قبل مستشاريهم. ووفقا للمفاوضات الأربعة، فإن المستشارين يترجمون الموقف الذي اتخذه الوزراء بمصطلحات فنية. ويمكن أن تكون هذه المهمة طويلة نظراً لتعقيد وكثرة المواضيع في المفاوضات ونظرا لضعف قدرات البعثات الدائمة الإفريقية في جنيف. وللتغلب على نقاط الضعف الفردية للبعثات الدائمة، تقوم المجموعة بتعيين نقطة اتصال لكل موضوع في طور التفاوض، والتي من المفترض أن تتقن جميع جوانب الموضوع، وتقوم بصياغة موقف المجموعة وتوجيهها خلال عملية التفاوض. وفي المقابل، يجب أن تأخذ نقطة الاتصال بعين الاعتبار وجهات النظر التي يعبر عنها الأعضاء. وكمثال على ذلك، في غرب أفريقيا، كان منسق المجموعة الإفريقية المعنية بالقطن هو سفير بنين. (BIZUMUREMYI, E., 2005)

فترة ولاية ونطاق خبرة المجموعة الأفريقية: إن مهمة المجموعة الإفريقية عبارة عن ممارسة وليس أداة تأسيسية. وبالتالي فإن الولاية التفاوضية تندرج في إطار الإعلان الوزاري. تتمتع المجموعة الإفريقية بالسلطة التفاوضية فيما يخص جميع المسائل القابلة للتفاوض داخل منظمة التجارة العالمية. وتشارك المجموعة بفعالية في جميع مراحل المفاوضات إلى أن يتم تقديم حزمة المفاوضات إلى المؤتمر الوزاري. ويكون السفراء من مختلف الدول على اتصال مستمر بعواصمهم بشأن القضايا الجوهرية التي توجد قيد التفاوض. (BIZUMUREMYI, E., 2005)

التعامل مع مختلف المصالح داخل المجموعة: تختلف الدول الأعضاء في المجموعة الإفريقية من حيث مستويات التنمية (الدول الأقل نموا، الاقتصادات الصغيرة والهشة، والدول النامية المتقدمة). حيث أن بعض الدول مستوردة للأغذية في حين أن البعض الآخر هي دول مصدرة للمواد الغذائية.

وتعد بعض الدول مستفيدة من الأفضليات طويلة الأمد في إطار "اتفاقية كوتونو للشراكة" أو بموجب مبادرة الاتحاد الأوروبي (كل شيء ما عدا الأسلحة EBA)، بينما لا تستفيد منها دول أخرى أو سبق أن وقعت اتفاقيات ثنائية مع شركاء تجاريين رئيسيين. تختلف بنية التعريفات كذلك من بلد إلى آخر. لذلك، يصعب ترجمة حاجيات واهتمامات الدول الأفريقية، في خصوصياتها، في موقف تفاوضي مشترك. ومع ذلك، فإن الرغبة في الحفاظ على الوحدة ما زالت سائدة. وتجد المجموعة دائما حلا وسطا لمثل هذه القضايا المتباينة. ويتطلب هذا الأمر عملا طويل الأمد من طرف "الخبراء" بالإضافة إلى اتصال دائم مع العواصم قصد تحقيق توافق في الآراء.

وضع أجندة أولويات الموضوعات التفاوضية: إن تحديد ترتيب أولويات الموضوعات التفاوضية ليس بالمهمة السهلة نظرا لكون مصالح أعضاء منظمة التجارة العالمية متباينة. يجب أن تأخذ المجموعة الأفريقية بعين الاعتبار مصالح باقي المجموعات والوفود، أي أن صياغة الأولويات تتم وفقا لمنطق "الأخذ والعطاء".

يعتبر إعداد أولويات المواضيع التفاوضية في منظمة التجارة العالمية مهمة معقدة تتطلب إجراء مشاورات مع / داخل مجموعات وكلاء وفود مختلفة. وهي عملية تتم خلالها ممارسة السلطة أيضا في ضوء تباين المصالح التفاوضية فيما بين أعضاء منظمة التجارة العالمية. وبالنظر إلى الأجندة الشاملة للمفاوضات، تحدد المجموعة الإفريقية أولوياتها أولاً، ثم بعد ذلك عند جريان المشاورات، يمكن لجميع الأعضاء التوصل إلى توافق فيما يخص أولويات التفاوض.

وتتمثل أهم أولويات المجموعة الإفريقية في بُعد التنمية. وتعطي المجموعة الإفريقية أيضا الأولوية لأجندة المفاوضات الشاملة. وأهم مثال على ذلك هو ما بعد كانكون. بعد بضعة أشهر من فشل كانكون، بدأت المفاوضات، تحت قيادة رئيس المجلس العام، قصد الاتفاق على عدد من المواضيع التي ينبغي أن تركز عليها المفاوضات. وقد تم البت في أربعة مواضيع وهي: الزراعة والقطن وناما

وسنغافورة. أصرت المجموعة الأفريقية على ضرورة إدراج عنصرين وهما: مواضيع التنمية والخدمات (BIZUMUREMYI, E., 2005).

على خلاف باقي المجموعات الإفريقية في الأمم المتحدة، فإن المجموعة الإفريقية في منظمة التجارة العالمية هي مجموعة فنية تُحَدَّد مهمتها من طرف وزارات التجارة في الدول الأعضاء. تُعقد اجتماعات وزراء التجارة للاتحاد الإفريقي بصفة منتظمة لمراجعة مواقف المجموعة الأفريقية بشأن مختلف القضايا واعتماد مواقف مشتركة قبل تحويلها إلى مفاوضات تجارية للاتحاد الأفريقي.

أأ التنسيق على أرض الواقع

المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف لجولة الدوحة: إذا قمنا بالمقارنة، فإن "مستوى الالتزام" كان أعلى نسبيا خلال مفاوضات الدوحة. حيث اعتبرت الدول الإفريقية مفاوضات جولة الدوحة كنهج للتنمية. ولذلك كان مستوى التزام / مشاركة الدول الإفريقية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية في جولة الدوحة أعلى منه نسبيا في الجولات السابقة. أما فيما يتعلق بالمجالين الأساسيين الآخرين فلأنها شكلت فرصة لتصحيح الاختلالات السابقة الناتجة عن جولة الأوروغواي. ولذلك أعطيت الأولوية للمفاوضات.

تم تصحيح نقاط الضعف التفاوضية من خلال المجموعة الإقليمية والسلوك الائتلافي الخاص بكل قضية. ومن بين 42 دولة إفريقية عضو في منظمة التجارة العالمية، يلاحظ أن عددا محدودا منها كانت حيوية بشكل رئيسي خلال مفاوضات الدوحة، وبدرجات متفاوتة في لجان منظمة التجارة العالمية العادية وتسوية النزاعات، باستثناء الدول الإفريقية الأعضاء "التقليديين" من حقبة "الغات" التي ظلت تعمل بنشاط في منظمة التجارة العالمية.

تشمل بعض الملامح التي تمت ملاحظتها للدول الأعضاء الإفريقية الأكثر نشاطا، توفرها على بعثة خاصة؛ وسفير معتمد خاص في منظمة التجارة العالمية؛ وتنسيق ودعم مكثف ما بين عواصم الدول وبعثة جنيف؛ والالتزام الشخصي والمهني للمندوبين الأفراد، ومشاركتها بصفة منسق للمجموعات (المجموعة الإفريقية؛ مجموعة إفريقيا والكاريبي والمحيط الهادي؛ أو مجموعة الدول الأقل نموا)؛ وتسجيل مراتب تنافسية عالية. وتوفرها على مصلحة تجارية خاصة للمتابعة (القطن أربعة، أو الدول الأفريقية غير الساحلية الأقل نموا في مفاوضات تسهيل التجارة).

مواقف المجموعة الإفريقية بشأن القضايا الرئيسية: تشمل المجالات ذات الأولوية للدول الإفريقية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية وفقا للبيانات الصادرة عنها: قضايا التنمية والمعاملة الخاصة والتفضيلية؛ والزراعة والقطن والحلول التجارية وغير التجارية، وتآكل الأفضليات نتيجة الالتزامات الضرورية للوصول إلى الأسواق بالنسبة للدول التي تمنح الأفضليات؛ والحلول الضرورية لمواجهة الحواجز غير التعريفية، وإعطاء أولوية خاصة للدول الأقل نمواً في المفاوضات بشأن الخدمات؛ وتسهيل التجارة، والشفافية والشمولية في عملية التفاوض. (APERCU, **Joan, 2013**). ويمكن تلخيص موقف المجموعة الإفريقية بشأن القضايا الرئيسية في المفاوضات على النحو التالي:

<u>بشأن الزراعة</u>، المصالح ذات الأولوية بالنسبة للمجموعة هي:

أ- **القدرة التنافسية للصادرات**: إلغاء المساعدات الموجهة للتصدير؛ والمرونة المناسبة للدول الأقل نمواً والدول النامية المستوردة للأغذية الخام وفقاً للفقرة 4 من قرار مراكش؛ ومراعاة الأنظمة الجارية المتعلقة بالمساعدات الغذائية للأهداف التنموية وعدم إلحاق الضرر بالفروع

الوطنية للإنتاج مع ضمان إمكانية وصول الدعم الغذائي إلى البلدان المحتاجة في أفضل وقت ممكن.

ب- **الولوج إلى الأسواق**: مسألة المنتجات الخاصة وتدابير الحماية في حالات الطوارئ، ومعاملة تآكل الأفضليات، بالإضافة إلى الإعفاء من خفض الالتزامات بالنسبة للدول الأقل نموا.

ج- **الدعم المحلي**: تخفيض كبير من أجل القضاء على الدعم الذي يضر بالتجارة. (BIZUMUREMYI, E., 2005)

بشأن القطن، يعد موقف المجموعة الإفريقية بسيطا واضحا: يجب أن تكون المفاوضات بشأن القطن طموحة وسريعة ومحددة كما هو منصوص عليه في "إطار عمل يوليو". كما يجب أن تكون جوانب التجارة والتنمية متكاملة، وأن تكون اللجنة الفرعية بشأن القطن قادرة على تحقيق هذه الأهداف بفعالية.

بشأن ناما،

أ- **صيغة تخفيض الرسوم الجمركية** بما في ذلك المعاملة الخاصة والتفضيلية، والمعاملة بالمثل؛ ومنح المرونة الكافية للدول النامية؛

ب- حلول المشاكل الناجمة عن تآكل الأفضليات؛

ج- **المعاملة المناسبة للحواجز غير التعريفية**.

بشأن الخدمات:

أ- **الولوج إلى الأسواق:** مراجعة العروض القادمة من الدول المتقدمة بما في ذلك الأنماط والقطاعات المهمة بالنسبة للصادرات الإفريقية؛ والخدمات المهنية والسياحة وغيرها.

ب- **البعد التنموي:** لاسيما فيما يتعلق بتعزيز القدرات الوطنية في مجال تجارة الخدمات، بما في ذلك عن طريق نقل التكنولوجيا، والمساعدة الفنية المستهدفة التي تسعى إلى إجراء تقييم وطني لقطاع الخدمات قصد تقديم عروض تأخذ في الاعتبار المصالح الهجومية والدفاعية.

ج- **على مستوى قواعد الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة،** تعتزم المجموعة الإفريقية أن تتوفر على مقتضيات واضحة بشأن آلية الحماية الطارئة فضلا عن المساعدات. (BIZUMUREMYI, E., 2005)

بشأن تسهيل التجارة: تؤيد المجموعة الإفريقية تطبيق مبدأ زيادة تسريع حركة وتصفية السلع، ولكنها تشدد على الحاجة إلى المساعدة الفنية والمالية لتعزيز قدرات الجمارك الوطنية للدول النامية، ولاسيما الدول السبعة الأقل نموا، خاصة فيما يتعلق بتحديث البنية التحتية والإجراءات الجمركية.

بشأن المعاملة الخاصة والتفضيلية: تعتبر هذه المسألة جزءا لا يتجزأ من المفاوضات. ولذلك لابد من إجراء "تقييم للحاجيات" بشكل عاجل على المستوى الوطني قبل الانتهاء من وضع الترتيبات. وترى المجموعة الإفريقية أن المقترحات الثمانية والعشرين التي تم الاتفاق عليها مبدئيا قبل كانكون لا تشمل أرباحا تجارية. وتُصرّ المجموعة على احترام مهمة الدوحة، في الفقرة 44، الذي ينص على جعل جميع الأحكام المتعلقة بالمعاملة الخاصة والتفاضلية أكثر دقة وفعالية وعملية بشكل أكثر. (BIZUMUREMYI, E., 2005)

تحديات المشاركة الفعالة: المهم هنا هو النظر في السياسات التجارية المتعلقة بشروط الولوج إلى الأسواق (يعد تسهيل التجارة عنصراً مهماً في أجندة الدوحة، يقدم وعدا بخفض تكاليف التجارة) لتسليط الضوء على مجموعة من الحواجز التي يمكن مواجهتها في هذا الصدد. وتشمل هذه

السياسات تحديد مواقف التفاوض الوطنية من خلال مجموعة متنوعة من العمليات التحليلية والاستشارية وتحديات التنفيذ.

وترتبط هذه القضايا بشكل وطيد بالقيود المفروضة على القدرات بمختلف أنواعها، بدءا من توفير الموارد البشرية إلى ملاءمة البنية التحتية الضرورية لدعم النجاح في بيئة تجارية تنافسية. وتشمل تحديات محلية مرتبطة بالمشاركة الفعالة في النظام التجاري المتعدد الأطراف؛ وتنسيق وتحديد المواقف التفاوضية على المستوى الوطني والقاري؛ وتحديات التنفيذ وتحدي وضع السياسات والبنية التحتية الضرورية لنظام تجاري فعال.

ويتجلى التحدي الرئيسي لمشاركة إفريقيا في النظام التجاري المتعدد الأطراف في القدرة على توضيح موقفها التفاوضي بطريقة تحليلية واستشارية. وعند التفاوض كمجموعة، من الصعب في بعض الأحيان التوفيق بين وجهات النظر والمصالح المتعارضة لـ 41 دولة أفريقية عضو في منظمة التجارة العالمية مع الحفاظ على الوحدة في آن واحد.

يشارك كل من مكتب الاتحاد الإفريقي بجنيف ومكتب جنيف التابع للجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة بنشاط في اجتماعات المجموعة الإفريقية لمنظمة التجارة العالمية ويقدمان لها المساعدة الضرورية والتوجيه الفني والسياسي. وقد وفرت اللجنة الاقتصادية لإفريقيا خبرة فنية وتحليلات هامة بشأن المفاوضات وتأثيرها المحتمل على الاقتصادات الإفريقية (LOW, Patrick, MCHUMO, Zainab and MUYAMBO, Vonai, 2006)

ج) تقييم المجموعة:

مشاركة إفريقيا في النظام التجاري المتعدد الأطراف: خلال جولة الأوروغواي، واجهت الدول الإفريقية، التي تعاني من قيود كثيرة، صعوبات في توضيح مواقفها وفهم الآثار المترتبة عن الاتفاقيات. كما تميزت بنقص في التنسيق بشأن المسائل التجارية داخل المؤسسات الحكومية. علاوة على ذلك، لم تتوفر عدد من الدول الإفريقية على أي تمثيل دبلوماسي في جنيف. وعلى الرغم من أن بعض هذه القيود لا تزال قائمة حتى اليوم، فإن مشاركة إفريقيا تواصل تحسنها بدرجة كبيرة على مستوى التنسيق، ليس فقط فيما يتعلق بالمسؤولين الإفريقيين بجنيف، بل الأهم من ذلك على مستوى الوزراء.

منذ اجتماعهم الأول في هراري في سنة 1998، واصل وزراء التجارة الإفريقيين عقد لقاءات من أجل تنسيق واضع استراتيجية بشأن أهدافهم التفاوضية المشتركة. وعلى المستوى الوزاري، كانت الدول الإفريقية تجتمع بوتيرة أكبر، لاسيما في إطار التحضير للمؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية. وقد عقد وزراء التجارة الإفريقيون أول اجتماع لهم في هراري تحت رعاية منظمة الوحدة الإفريقية / اللجنة الاقتصادية الإفريقية قصد التحضير للمؤتمر الوزاري الثاني لمنظمة التجارة العالمية في جنيف. وقد كان المؤتمر نتيجة لاعتراف الوزراء بضرورة مشاركة إفريقيا أكثر في المفاوضات التجارية وأن تكون أكثر استعداداً وذلك من خلال تحديد مصالحها. وقد كان من الضروري أن تكون إفريقيا أكثر نشاطا من خلال تقديم مبادرات عوض الاستجابة فقط لمقترحات الآخرين.

في سنة 1999، اجتمع وزراء التجارة الإفريقيون مرة أخرى بالجزائر العاصمة لإعداد موقف إفريقي للتفاوض بشأن المؤتمر الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية في سياتل. وقد تم الحديث عن مشاركة إفريقيا في سياتل من خلال العديد من الوثائق والمقالات. ومن الجدير بالذكر أن مشاركة إفريقيا في المؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية تواصل ارتفاعها. وعلى مستوى المسؤولين في جنيف، تتم المشاركة الإفريقية في منظمة التجارة العالمية بشكل رئيسي من خلال

المجموعة الإفريقية. تجتمع المجموعة الإفريقية لمنظمة التجارة العالمية على الأقل مرة واحدة في الأسبوع لمناقشة قضايا منظمة التجارة العالمية وإعداد المقترحات وتبادل وجهات النظر حول السبل الكفيلة بزيادة مشاركة إفريقيا في مفاوضات منظمة التجارة العالمية.

وقد أصبحت تشكل منتدى هاما لمناقشة وتطوير السياسة التجارية الإفريقية ساهم في تعزيز القدرة الفنية للدول الإفريقية للمشاركة في المفاوضات. ونظراً للموارد البشرية والمالية المحدودة السالفة الذكر في معظم البعثات الإفريقية في جنيف، فقد طورت المجموعة الإفريقية نظام نقاط الاتصال حيث يتولى بلد معين قيادة موضوع محدد. ولقد أثبت استخدام نقاط الاتصال أنه فعال للغاية ويضمن تمثيل إفريقيا على الدوام في مختلف الاجتماعات. وحاليا نجد أن أهم نقاط الاتصال هي مصر (الزراعة)، بنين (القطن)، المغرب (الخدمات وتسهيل التجارة)، كينيا (التنمية وناما) ونيجيريا (تريبس).

تقدم نقاط الاتصال تقارير دورية إلى السفراء الإفريقيين وعادة ما تكون هي التي تبادر في تقديم المقترحات وترتب لعقد الاجتماعات مع الوفود الأخرى وتنظم جلسات إحاطة أوراش عمل مع منظمات أخرى مثل الأونكتاد ومركز الجنوب، إلخ. ويتم تحديد فترة ولاية المجموعة الإفريقية من طرف وزراء التجارة الإفريقيين خلال اجتماعاتهم السنوية وكذلك خلال الدورات الاستثنائية التي تُعقد تحضيرا للمؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية.

والولاية الحالية للمجموعة هي إعلان نيروبي الوزاري. (كان من المقرر عقد مؤتمر استثنائي لوزراء التجارة في الاتحاد الإفريقي في 31 أكتوبر في أديس أبابا بشأن توقيف جولة الدوحة، ولكن تم تأجيله منذ ذلك الحين). وعلى الرغم من مشاركتها في المفاوضات التجارية، لا تزال المجموعة الإفريقية تواجه تحديات كبيرة بخصوص المشاركة في المفاوضات والتجارة الدولية، وينبغي أن تركز على ثلاثة عناصر وفقا BIZUMUREMYI, E., 2005 وهي:

(أ) تعزيز القدرة التفاوضية للبعثات الدائمة في جنيف: تضم "جنيف الدولية" العديد من الأنشطة السياسية الدولية في مختلف المجالات، بحيث لا يستطيع عدد محدود من المندوبين الإفريقيين تغطيتها بالكامل. نظرا لقيود الموارد البشرية، فإن البعثات الدائمة في جنيف تتوفر على موارد بشرية بالكاد تكفي لمفاوضات منظمة التجارة العالمية. وتكون المواضيع التي يتم التفاوض بشأنها متعددة ومعقدة (يشمل برنامج عمل الدوحة 21 موضوعًا)، ويفشل المندوبون الإفريقيون في كسب الخبرة الخاصة بموضوع معين، بالإضافة إلى عدم تلقيهم الدعم من قبل زملائهم في عواصم بلدانهم. وهناك نقص واضح من عدم التماثل في القوة فيما يخص المعرفة وتقديم الحجج. ولذلك من المهم تعزيز البعثات الإفريقية من حيث الموظفين من أجل المشاركة بشكل أفضل في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف.

(ب) لجنة المفاوضات الوطنية والتعزيز الهيكلي وإضفاء الطابع المؤسسي على التعاون بين البعثة الدائمة في جنيف والعاصمة: يمكن أن تؤثر نتائج المفاوضات التجارية على جميع المصالح الوطنية. لذلك من المهم إنشاء لجنة تفاوض وطنية جيدة التنظيم، من أجل تحليل أفضل، واتخاذ موقف بشأن مختلف المواضيع في طور المفاوضات بالتعاون الوثيق مع الزملاء في جنيف. يضم هذا الفريق القائم بعواصم الدول مسؤولين من الوزارات ذات الصلة بالتجارة والقطاع الخاص وممثلي المجتمع المدني وأكاديميين، وما إلى ذلك (يتطلب التنسيق والتفاوض أيضا إجراء أبحاث مسبقة). وسيمكن مثل هذا التنسيق السياسي والفني (جنيف - العاصمة) من تحديد المصالح والأهداف الواقعية وصياغة مواقف صالحة من الناحية الفنية (بيزيميرميي، 2005).

(ج) تعزيز قدرات الإنتاج والتموين: يجب أن تسير قواعد التفاوض جنبا إلى جنب مع بناء القدرات التجارية. وينبغي التذكير بأن إعلان الدوحة يؤكد على الدور الهام لـ "برامج المساعدة الفنية وبناء القدرات المستهدفة بشكل جيد والمستفيدة من تمويل مستدام". ويشكل ضعف القدرة التجارية للدول الإفريقية، ولاسيما الدول الأقل نمواً، عائقا أمام تطورها. ويحتاج الشركاء في التنمية إلى مضاعفة جهودهم لدعم مبادرات تنمية التجارة لإدماجها في استراتيجيات التنمية.

ومع ذلك، فبالرغم من حدودها ونجاحها وفشلها، مازالت المجموعة الإفريقية تتمتع بنفوذ كبير داخل منظمة التجارة العالمية، خاصة عندما يتحدث أعضاء المجموعة بصوت واحد حول قضية واحدة. وتصبح هذه القوة أكبر عندما تضم المجموعة صوتها بالإجماع إلى صوت باقي المجموعات داخل مجموعة الـ 90. على سبيل المثال، تواصل الدعم القوي لهذه الدول لمسألة القطن لعب دورا مهما في إبقاء القطن على أجندة مفاوضات الدوحة للتنمية.

تواصل المجموعة الإفريقية الدفاع بحيوية على ترجمة هذا البُعد التنموي إلى واقع. ويجب أن يؤدي التزام المجموعة الإفريقية إلى إنشاء "صندوق تنمية" في منظمة التجارة العالمية، وأن تكون سباقة في تعريف عناصر هذا الصندوق. لكن الاندماج الحقيقي لإفريقيا في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف والتجارة الدولية سوف يعتمد بشكل أكبر على بناء القدرات المؤسسية والبشرية وكذلك بناء القدرات التجارية. ويمكن أن تلعب الجهات المانحة ومؤسسات التنمية دورا مهما في هذا الصدد. وأخيرا، فإن ملكية كافة المشاريع الوطنية أمر بالغ الأهمية للتصدي لجميع هذه التحديات التي تواجه إفريقيا (BIZUMUREMYI, E., 2005).

الرسم البياني 7: هيكل المجموعة الإفريقية

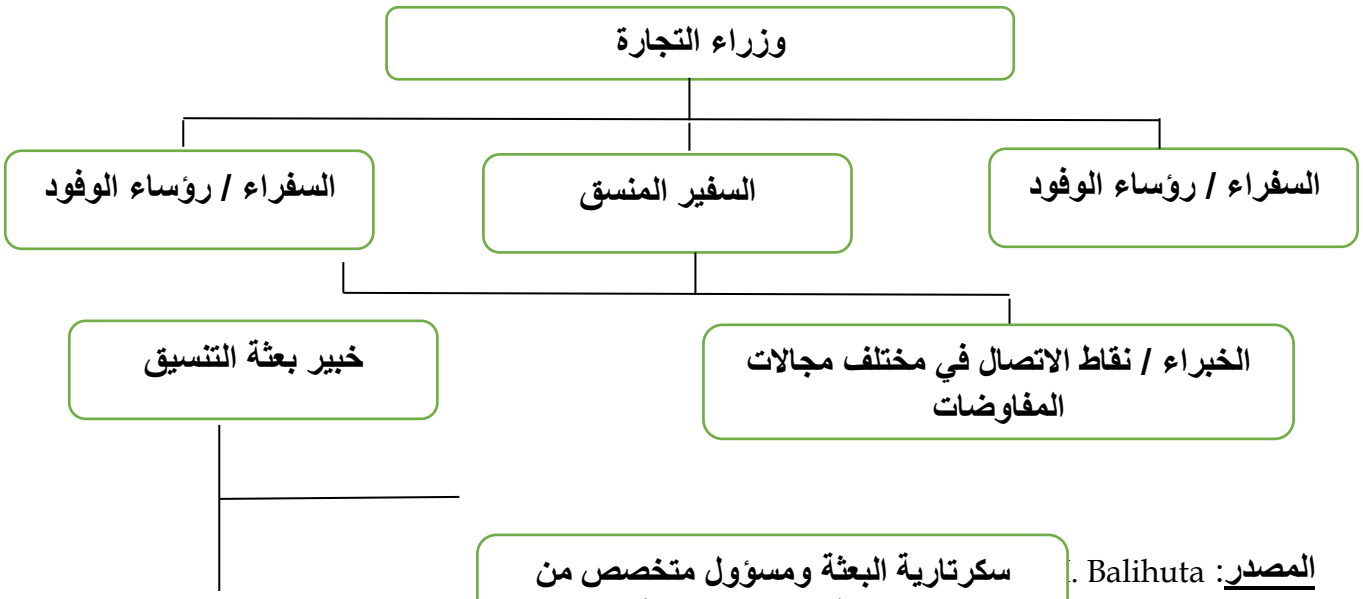

المصدر: Balihuta .

بخلاف مجموعة دو بشكل أكبر على النظام المعمم للأفضليات (GSP) واتفاقيات الشراكة الاقتصادية (EPAs)، فإن المجموعة الإفريقية والاتحاد الإفريقي يتفاعلان بشكل أكبر في منظمة التجارة العالمية. ويشكل الاتحاد الإفريقي منتدى للمفاوضات الاقتصادية التي تساهم في التحضير للإعلان الإفريقي للمؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية. ويدعم الاتحاد الإفريقي المجموعة الإفريقية فيما يخص الخدمات اللوجستية،

وغيرها من المساعدات ذات الصلة عند الطلب. لذلك، فإن الاتحاد الإفريقي يبدي اهتمامه ويتابع عن كثب القضايا المتعلقة بمنظمة التجارة العالمية (AMDY FALL, Amadou, 2015).

(ج) مجموعة رابطة دول جنوب شرق آسيا (الأسيان)

تشكل مجموعات منظمة التجارة العالمية وسائل لتنسيق وتوحيد مواقف التفاوض من أجل متابعة مصالحها الاقتصادية الوطنية في إطار مفاوضات جولة الدوحة. وهنا، لابد من وصف الطريقة التي تَكيّف بها أعضاء رابطة دول جنوب شرق آسيا بشكل جماعي، وبشكل فردي كأعضاء في مختلف التحالفات الإقليمية والقائمة على قضايا محددة (RISCs) مع قواعد التفاعل الجديدة بين الدول النامية والمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف. على سبيل المثال، لعبت ماليزيا، في كثير من الأحيان، دور تمثيل رابطة دول جنوب شرق آسيا كمجموعة داخل عمليات الغرفة الخضراء غير الرسمية التي تسعى فيها الدول التي تم اختيارها إلى وضع أطر للتفاوض تكون مقبولة من طرف منظمة التجارة العالمية ككل، سواء كانت بشأن قضايا محددة أو بشأن الجولة الشاملة للمفاوضات التجارية.

1. الإنشاء المؤسسي للمجموعة

تأسست الآسيان في 8 أغسطس 1967 في بانكوك، تايلاند، من قبل الآباء المؤسسين، وهي: إندونيسيا وماليزيا والفلبين وسنغافورة وتايلاند. وانضمت إليها بروني دار السلام في سنة 1984 وفيتنام سنة 1995 ولاوس وميانمار في سنة 1997 وكمبوديا في سنة 1999.

في جنيف، يقوم الأعضاء بتقسيم المهام لتنسيق قضايا / لجان منظمة التجارة العالمية (تريبس، تسهيل التجارة، وما إلى ذلك)، وعندما يتم الاتفاق على ذلك، يقوم البلد المنسق بالإشعار بوجهة النظر الجماعية لرابطة دول جنوب شرق آسيا. ويتم تعيين بلد/ أو بلدين لتنسيق قضية/ أو لجنة معينة، وتستمر مهمته لمدة لا تقل عن سنة واحدة. وفي المقابل، يتم تناوب مسؤولية تنسيق المجلس العام كل ستة أشهر.

توجد لجنة رابطة دول جنوب شرق آسيا بجنيف وتجتمع رسمياً مرتين على الأقل في السنة، وتعقد اجتماعات أسبوعية غير رسمية (على مستوى السفراء) في إحدى غرف منظمة التجارة العالمية، تليها اجتماعات تنسيق مخصصة منتظمة لمناقشة قضايا معينة. ويقام عدد كبير نسبيا من أنشطة تنسيق رابطة دول جنوب شرق آسيا بجنيف. وتوزع الدول الأعضاء في هذه الرابطة أيضا مسؤولية تنسيق أنشطة جنيف الأخرى (حقوق الإنسان، منظمة العمل الدولية، منظمة الصحة العالمية، إصلاحات الأونكتاد / الأمم المتحدة، إلخ).

لتسهيل تنسيق مواقف أعضاء رابطة دول جنوب شرق آسيا بشأن مختلف الموضوعات التفاوضية لجولة الدوحة، بدأ أعضاء الآسيان قبل جولة الدوحة، بعقد اجتماعات تنسيقية أسبوعية يترأس فيها منسق عام باقي المنسقِين الفرعيين المسؤولين عن مجال معين من مختلف مجالات مفاوضات جولة الدوحة. وعادة ما يكون المنسقون الفرعيون أكثر خبرة من المفاوضين التجاريين من بين بعثات دول جنوب شرق آسيا لدى منظمة التجارة العالمية بجنيف، في مجال الموضوعات التي يتم ترأسها. وتسمح اجتماعات التنسيق الأسبوعية للدبلوماسيين التجاريين برابطة دول جنوب شرق آسيا الوافدين حديثاً بتلقي الدعم الفني من مفاوضين أكثر خبرة، من أجل مواجهة العائق الكبير المتمثل في وجود وفود صغيرة لدى منظمة التجارة العالمية. كما ساهمت هذه الاجتماعات في تعزيز التبادل المنهجي والتفاهم المتبادل لأفضليات التفاوض لكل عضو في رابطة دول جنوب شرق آسيا، مما سهّل المواقف التفاوضية الموحدة (TSAI, Charles, 2007).

حققت نتائج الاجتماعات التنسيقية لرابطة دول جنوب شرق آسيا نجاحاً مهما واحداً على الأقل، لكنها عكست أيضاً سلبيات النهج الإقليمي المحض للتمثيل الجماعي، لاسيما عندما يتعلق الأمر باقتصادات ذات بنيات مختلفة ومستويات مختلفة للتنمية.

2. التنسيق على أرض الواقع

ضمن دول جنوب شرق آسيا، يشكل خفض عدد المندوبين المقيمين في جنيف والمستعدين للعمل في أنشطة وجولات مفاوضات الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة / منظمة التجارة العالمية حافزا مهم، خاصة بالنسبة لأعضاء رابطة دول جنوب شرق آسيا الجدد والأصغر حجما في منظمة التجارة العالمية. تَعتبِر رابطة دول جنوب شرق آسيا أنها حققت درجة عالية من التعاون / التنسيق على مستوى القضايا غير الملزمة، ولكن التعاون / التنسيق بشأن القضايا الملزمة كان متواضعا إلى حد ما. ويعزى اختلاف التجربة بين هاتين الفئتين من القضايا إلى الطبيعة غير المتجانسة لدول مجموعة رابطة دول جنوب شرق آسيا.

ومن بين أشكال النجاح التي حققتها رابطة دول جنوب شرق آسيا، إنشاء موقف قوي داخل المفاوضات في إطار الاتفاق العام بشأن تجارة الخدمات يجعل وضع وتنفيذ آلية حماية للطوارئ بالنسبة للخدمات يشكل شرطا أساسيا لالتزامات تحرير جديدة ومهمة بشأن تجارة الخدمات. سوف تمكن آلية حماية للطوارئ أعضاء منظمة التجارة العالمية من اتخاذ تدابير لمنع استيراد الخدمات في حالات حدوث زيادات كبيرة وغير متوقعة. وقد تقدم أعضاء رابطة دول جنوب شرق آسيا بشكل جماعي بمقترح لآلية حماية للطوارئ في مرحلة مبكرة جداً من مفاوضات جولة الدوحة، في وجه معارضة قوية من طرف الدول الكبرى والمتقدمة الأعضاء في منظمة التجارة العالمية. ولم يتم إلى حد الآن حل التعقيدات التي تتخلل المفاوضات بشأن كيفية تفعيل آلية الحماية هذه بشكل عملي. وستحتاج أي نتيجة من جولة الدوحة إلى التعامل مع موقف رابطة دول جنوب شرق آسيا بشأن آلية حماية للطوارئ من أجل مواكبة أي التزامات كبرى لتحرير تجارة الخدمات. (TSAI, Charles, 2007).

لقد مكّن التضامن بين أعضاء رابطة دول جنوب شرق آسيا من الحفاظ على هذا الموقف الصعب للمفاوضات في مواجهة معارضة قوية من طرف الدول الأعضاء المتقدمة الرئيسية في منظمة التجارة العالمية، وساهم في تعزيز المصالح الجماعية لأعضاء الرابطة. وكان لهذا الموقف آثار إيجابية تجاوزت مجموعة رابطة دول جنوب شرق آسيا، حيث استفادت منه معظم الدول النامية.

3. تقييم المجموعة:

مسألة التماسك في المفاوضات: لابد من التذكير بأن أعضاء رابطة دول جنوب شرق آسيا لا يتوفرون على موقف متكامل للرابطة بشأن قضايا المفاوضات بمنظمة التجارة العالمية. وهناك جوانب نقص داخل رابطة دول جنوب شرق آسيا بصفتها كيان تفاوض مترابط ومتماسك، تم ذكرها خلال جولة الدوحة، ويرجع ذلك أساسا إلى اختلاف الهياكل الاقتصادية لأعضائها. (TSAI, Charles, 2007).

- ✓ أولاً، من بين الدول العشر الأعضاء في رابطة دول جنوب شرق آسيا، لاوس وميانمار ليست أعضاء في منظمة التجارة العالمية، ويمكنهما الاعتماد فقط على رابطة دول جنوب شرق آسيا أو مجموعة الدول الأقل نمواً للدفاع عن مصالحهما في إطار عملية الغرفة الخضراء.

- ✓ تؤيد كمبوديا إلى حد كبير مجموعة الدول الأقل نمواً الأعضاء في منظمة التجارة العالمية خلال جولة مفاوضات الدوحة الحالية، حيث تلتزم بمواقف تختلف عن مواقف باقي الأعضاء في رابطة دول جنوب شرق آسيا.
- ✓ تعتبر ماليزيا وتايلاند البلدان الوحيدان في رابطة دول جنوب شرق آسيا، اللذان يشكلان جزءا من مجموعة كيرنز ذات النفوذ للدول المصدرة للمنتجات الزراعية، التي تسعى إلى زيادة تحرير تجارة المنتجات الزراعية.
- ✓ تعتبر إندونيسيا والفلبين البلدان الوحيدان في رابطة دول جنوب شرق آسيا اللذان ينتميان إلى مجموعة الدول الـ 33 لدعم الضمانات الخاصة التي تسمح للدول النامية بحظر استيراد المنتجات الزراعية الحساسة في ظل ظروف محددة. (TSAI, Charles, 2007)

منذ فترة مبكرة من جولة الدوحة، تبدد التماسك العام بين الدبلوماسيين التجاريين لرابطة دول جنوب شرق آسيا. ويلاحظ في الفترة الأخيرة من جولة الدوحة، أن أعضاء رابطة دول جنوب شرق آسيا يلتقون بشكل أقل قصد تنسيق مواقفهم. لكنهم لا يزالون يجتمعون، خاصة عند حصول تحركات مهمة في المفاوضات.

لقد أصبح أعضاء رابطة دول جنوب شرق آسيا ببساطة على اطلاع بالمجالات التي تتقارب أو تتباعد فيها مصالحهم الاقتصادية الوطنية المختلفة. لذلك فإن عقد الاجتماعات قصد تنسيق المواقف خلال مفاوضات جولة الدوحة لم يعد ضروريا بعد الآن. وفي الآونة الأخيرة، شهدت مفاوضات جولة الدوحة حالة من الركود بين المواقف المعروفة جيدا لمختلف التحالفات الإقليمية والقائمة على قضايا محددة. ويبدو أن الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية قد تطورت أكثر بخصوص الاختيار بين التحالفات الإقليمية والتحالفات القائمة على قضايا محددة قصد حماية مصالحها الاقتصادية الوطنية خلال مفاوضات جولة الدوحة. وتفترض مشاركة أعضاء دول جنوب شرق آسيا في كل من مجموعة كيرنز ومجموعة الدول الـ 33 أنه في الحالات التي لا يجد فيها أعضاء الرابطة مواقف مشتركة بشأن قضايا تجارية معينة، قد يجدون دعما لمصالحهم الاقتصادية الوطنية في قضايا محددة من خلال التحالفات الإقليمية والقائمة على قضايا محددة.

وأشار الباحثون أن رابطة دول جنوب شرق آسيا بدأت في عقد الاجتماعات التنسيقية حتى قبل بدء مفاوضات جولة الدوحة. خلال الجولة الحالية، قام مفاوضو الرابطة بصياغة وتنفيذ مواقف فعالة بشأن التفاوض، حيث يتم فيها احترام المصالح الاقتصادية الوطنية لمجموعة الآسيان، وانضم أعضاء هذه الأخيرة بشكل فردي إلى باقي أعضاء منظمة التجارة العالمية في تحالفات مخصصة لقضايا محددة، لأن أهدافهم الاقتصادية الوطنية لا تتطابق مع أهداف رابطة الأسيان ككل. ومن خلال السعي إلى تحقيق أهداف المفاوضات التجارية الوطنية، سواء في التجمعات الإقليمية أو في تحالفات مخصصة لقضايا محددة، يمكن اعتبار المسلسل الحالي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف أكثر شرعية مما كان عليه في عهد اتفاقية الغات، عندما قامت العديد من التحالفات الإقليمية والقائمة على قضايا محددة للدول المتقدمة بتوجيه المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف من الغرفة الخضراء (TSAI, Charles, 2007).

الرسم البياني 8: هيكل مجموعة رابطة دول جنوب شرق آسيا

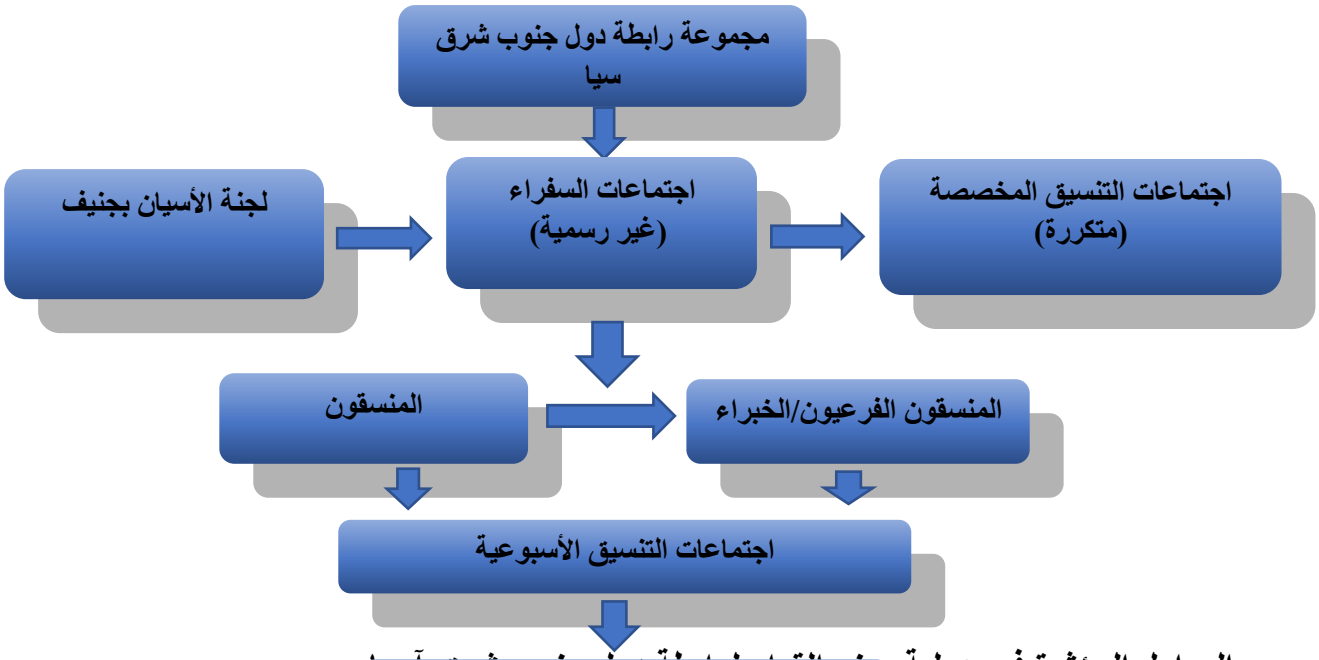

العوامل المؤثرة في عملية

تُمكن البحوث الأكاديمية بش[illegible]امل المؤثرة في عملية صنع القرار لرابطة دول جنوب شرق آسيا، والنظر في بعض الآثار المترتبة على التعاون البيئي المحتمل لها في المستقبل. وقد تم التوصل إلى كل من العوامل الإيجابية والتحديات المؤثرة على التعاون البيئي لرابطة الأسيان. (ELDER and MIYAZAWA, 2015).

تشمل العوامل الإيجابية ما يلي:

- الأهمية المتزايدة لبعض القضايا؛
- المشاركة الفعالة للأطراف المعنية؛
- تجربة وقدرة بعض الدول التي سهلت عملية صنع القرار.

تشمل التحديات ما يلي:

- الطبيعة المعقدة للإطار الحالي وعدم كفاية التنسيق بين المسؤولين؛
- ميل فرق العمل إلى العمل كمنتديات لمناقشة السياسات واستعراضها بدلا من كيانات عملية؛
- نقص دائم في الموارد البشرية والمالية في سكرتارية رابطة دول جنوب شرق آسيا؛
- بعض العوامل المحلية مثل معارضة التدابير القوية من قبل بعض الأطراف المعنية، واختلافات في الإجراءات والمواقف بشأن قضايا معينة والتعاون الإقليمي.

كما قدمت هذه البحوث عددا من التوصيات لتحسين عملية صنع القرار وتنفيذ التعاون بين دول جنوب شرق آسيا. تتجلى بعض الأفكار الممكنة ومجالات التركيز والقضايا الخاصة بمسلسل التعاون فيما يلي:

- ينبغي أن يكون تعزيز رابطة دول جنوب شرق آسيا من الأولويات بالنظر إلى النقص الحاد في الموظفين والموارد المالية، وإلا فإن توسيع التعاون قد يكون صعبا.

- الاقتراب من بعض الدول القادرة والمتحمسة لبدء مبادرات وبذل جهود من أجل كسب دعم باقي الدول.
- التركيز على الاستجابة لحاجيات رابطة دول جنوب شرق آسيا من أجل تعزيز شعور الرابطة بامتلاك مبادرات التعاون.
- التركيز على مجالات القضايا وبلدان رابطة دول جنوب شرق آسيا الراغبة في اتخاذ الإجراءات وتولي القيادة. غالباً ما تتم إدارة فرق العمل والمبادرات الناجحة من قبل دول قادرة ومتحمسة من الدول الأعضاء في رابطة الأسيان.
- إشراك مزيد من الأطراف المعنية في عملية صنع القرار لرابطة الأسيان ومرحلة التنفيذ.
- حل مشكلة عدم توفر المعرفة الملائمة والمعلومات المناسبة لأعضاء رابطة الأسيان، من خلال توسيع نطاق البحوث واستخدام شبكات تبادل المعلومات/ البحوث القائمة خارج الرابطة. (ELDER و MIYAZAWA، 2015)

تحسين عملية التعاون والتنسيق:

يمكن معالجة مشكلة التنسيق بطريقة واقعية. ويبدو من الضروري دعم التنسيق الذي تم تطويره بين كل من سكرتارية رابطة دول جنوب شرق آسيا ونقاط الاتصال لفرق العمل والمسؤولين المعنيين من الحكومات الوطنية. كما يجب أن تكون الموارد متوفرة.

الجدول 11: تحسين كفاءة عملية صنع القرار لرابطة دول جنوب شرق آسيا

(1) تعزيز سكرتارية رابطة دول جنوب شرق آسيا	(4) تعزيز جمع البيانات وتوحيدها	(7) تعزيز مشاركة الحكومات المحلية والمنظمات غير الرسمية والأعمال الحرة
(2) تعزيز التواصل والتنسيق بين مختلف الأطراف المعنية	(5) الترويج لمقاربة قائمة على البرامج	(8) التعاون في مجالات محددة لأهداف التنمية المستدامة
(3) تعزيز بناء القدرات للمسؤولين الحكوميين وفرق العمل	(6) تعزيز عمليات المنظمات القائمة والتابعة لرابطة دول جنوب شرق آسيا	(9) التعاون في وسائل التنفيذ لأهداف التنمية المستدامة

المصدر: ELDER and MIYAZAWA, 2015.

(د) مجموعة دول إفريقيا والكاريبي والمحيط الهادي

مجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ هي منظمة تأسست سنة 1975 بموجب اتفاقية جورجتاون، وتضم دول إفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ باستثناء كوبا، وجميع الدول الموقعة على اتفاقية كوتونو، (المعروفة أيضا باسم "اتفاقية شراكة مجموعة دول إفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ والمجموعة الأوربية") التي تربطها بالاتحاد الأوروبي. توجد حاليا 80 دولة عضو في مجموعة وإفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ: 48 دولة من إفريقيا جنوب الصحراء، و16 دولة من منطقة الكاريبي و15 دولة من المحيط الهادئ.

وتوجد 60 دولة عضو في مجموعة إفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ أعضاء أيضا في منظمة التجارة العالمية، 8 دول منها في طور الانضمام، في حين أن 11 دولة ليست أعضاء في منظمة

التجارة العالمية ولا تتمتع بصفة مراقب فيها. علاوة على ذلك، توجد 55 بعثة من الدول الأعضاء في جنيف و25 بعثة غير مقيمة. كما تمتلك مجموعة دول إفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ أيضًا شركاء متعاونين في جنيف: منهم منظمة دول شرق الكاريبي (**OECS**)، وآلية التفاوض الإقليمية لمنطقة الكاريبي (**CRNM**) وأمانة منتدى جزر المحيط الهادئ (**PIFS**). توحد مجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ الأهداف المشتركة التي تشمل التنمية المستدامة للدول الأعضاء. وتلعب التجارة الدولية دورا هاما في تحقيق هذا الهدف. تهدف مجموعة دول وإفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ إلى تعزيز التجارة الدولية لتحقيق اندماج أكبر في الاقتصاد العالمي. وتتمثل الأهداف الرئيسية لهذه المجموعة في:

- التنمية المستدامة والاندماج التدريجي في الاقتصاد العالمي، من خلال الحد من آفة الفقر وإقامة عالم أكثر إنصافا وعدلا؛
- التنسيق الدائم لأنشطة مجموعة دول إفريقيا والكاريبي والمحيط الهادي في إطار تنفيذ اتفاقيات الشراكة بين دول إفريقيا والكاريبي والمحيط والمجموعة الأوروبية.
- تعزيز الوحدة والتضامن بين دول إفريقيا والكاريبي والمحيط الهادي والتفاهم بين شعوبها.
- إرساء وتوطيد السلام والاستقرار داخل مجتمعات حرة وديمقراطية.

أ) الإنشاء المؤسسي للمجموعة

سكرتارية مجموعة دول إفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ:

تتميز مجموعة وإفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ بالبنية التالية:

اتفاقية المقر: السكرتارية هي المسؤولة عن التدبير الإداري لمجموعة إفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ. وهي تساعد هيئات صنع القرار والهيئات الاستشارية للمجموعة في القيام بأعمالها. يوجد مقر سكرتارية مجموعة إفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ ببروكسيل. ويترأسها أمين عام تنفيذي مسؤول عن تنفيذ السياسة الدولية للمجموعة، بالإضافة إلى إدارة وتنسيق سياسة التعاون الخاصة بها. تتولى السكرتارية، تحت قيادة أجهزة صنع السياسات لمجموعة وإفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ، مسؤولية:

- القيام بالمهام المسندة إليها من قبل قمة رؤساء دول وحكومات مجموعة وإفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ ومجلس الوزراء ولجنة السفراء والجمعية البرلمانية للمجموعة؛
- المساهمة في تنفيذ القرارات التي تتخذها هذه الأجهزة؛
- رصد تنفيذ اتفاق الشراكة بين مجموعة دول إفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ والمجموعة الأوروبية؛
- مساعدة مجموعة دول إفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ والمؤسسات المشتركة التي تم إنشاؤها في إطار اتفاقيات الشراكة بين مجموعة دول إفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ والاتحاد الأوروبي؛
- بناء على مقترحات من لجنة السفراء، يحدد مجلس الوزراء هيكل سكرتارية مجموعة دول إفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ ويضع النظام الأساسي لموظفيها.

يقوم الأمين العام بتعيين موظفي أمانة مجموعة دول إفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ، معتمدا بشكل خاص على كفاءة المترشحين. ومع ذلك، يسهر الأمين العام، قدر الإمكان، على الحفاظ على التوازن بين مختلف أقاليم مجموعة دول إفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ، حسب إحصائيات التوظيف.

يحدد مجلس الوزراء القوانين المالية لسكرتارية المجموعة ويوافق على ميزانيتها. تساهم كل دولة من مجموعة دول إفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ في تمويل الميزانية بما يتطابق مع الأحكام التي يضعها مجلس الوزراء.

الأمين العام

الأدوار والواجبات: يعين مجلس الوزراء الأمين العام بصفته السلطة الرئيسية لسكرتارية مجموعة دول إفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ، على أساس الجدارة والكفاءة والنزاهة. يتم تعيينه لمدة خمس سنوات وهو ممثل السكرتارية. يكون الأمين العام مسؤولا عن:

- ضمان جودة الدعم الفني والإداري والخدمات التي تقدمها الأمانة إلى أعضاء وأجهزة مجموعة دول إفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ؛
- إدارة الموظفين والمشاريع والبرامج؛
- تنفيذ السياسة الدولية للمجموعة، وكذلك إدارة وتنسيق سياسة التعاون الخاصة بها.

مكتب جنيف لمجموعة دول إفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ: تم إنشاء هذا الجهاز في البداية في ديسمبر 2001 كمشروع تم تمويله من قبل الاتحاد الأوروبي لمساعدة مجموعة دول إفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ في مفاوضاتها مع منظمة التجارة العالمية المتعلقة بالمسائل التجارية. وبعد ذلك، حصل على وضع دائم، ووسع من نطاق ولايته. تشمل مهمة مكتب جنيف لمجموعة إفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ ما يلي:

- تمثيل الأمين العام لمجموعة إفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ في الاجتماعات التي ينظمها مكتب الأمم المتحدة بجنيف ومنظمة التجارة العالمية ومؤسسات أخرى.
- تسهيل التنسيق بين ممثلي دول مجموعة إفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ في جنيف وعن طريق السكرتارية.
- العمل كوسيط بين نظراء من مجموعة إفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ في بروكسيل؛
- تقديم المساعدة الفنية لدول مجموعة إفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ فيما يتعلق بالقضايا التي تم تناولها في جنيف، ولاسيما تلك المتعلقة بمفاوضات الدوحة في إطار منظمة التجارة العالمية؛
- القيام بالواجبات المتعلقة بالإدارة والمالية فيما يتعلق بمهام مكتب جنيف لمجموعة إفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ.

مجلس الوزراء: هو جهاز لصنع القرار الرئيسي والأعلى في المجموعة المسؤول عن تنفيذ المبادئ التوجيهية التي وضعتها القمة. تعقد الاجتماعات القطاعية الوزارية بصفة منتظمة: اجتماع وزراء التجارة، اجتماع وزراء الثقافة.

- يتألف المجلس من عضو في الحكومة من كل دولة من مجموعة إفريقيا والكاريبي والمحيط الهادي أو ممثل يتم تعيينه من الحكومة.
- يحدد شروط وأحكام تنفيذ أهداف المجموعة كما هو منصوص عليه في سياسته العامة. ويسهر على المراقبة بصفة دورية لمعرفة ما إذا كانت هذه الأهداف قد تم تحقيقها.
- يجتمع المجلس مرتين سنويا خلال الدورات العادية. وقد يجتمع أيضا، عند الضرورة، في جلسة خاصة، بناء على اقتراح الرئيس، بعد التشاور مع جميع أعضاء المكتب.

رئاسة المجلس: ينتخب مجلس الوزراء مكتبه – تحت إشراف الرئيس - عند نهاية كل دورة من دوراته العادية. وقد تم إنشاء نظام التناوب لضمان حصول الممثلين من الأقاليم الستة لمجموعة دول إفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ على فرصة لرئاسة المجلس. ويتألف المكتب من تسعة أعضاء:

- ستة ممثلين إقليميين (ممثل واحد عن كل منطقة)؛
- الرئيس؛
- الرؤساء المنتهية ولايتهم والرؤساء القادمين كأعضاء كاملين.

قد تتخذ أعمال مجلس الوزراء شكل قرارات أو توصيات.

النظام الداخلي لمجلس الوزراء/ باقي الاجتماعات الوزارية لمجموعة دول وإفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ: يعقد مجلس الوزراء اجتماعات الوزراء المسؤولين عن مختلف المجالات المدرجة ضمن أهداف المجموعة.

اللجنة الوزارية للتجارة: عبارة عن فريق عمل مكون من وزراء التجارة (يصل عددهم إلى 18، ثلاثة وزراء من كل إقليم) مسؤول عن إجراء وتنسيق ورصد بعض المفاوضات التجارية.

اجتماع مسؤولي التفويض الوطني والإقليمي: يشارك في هذه الاجتماعات خصيصا الوزراء المكلفون بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي.

الرسم البياني 9: هيكل مجموعة إفريقيا والكاريبي والمحيط الهادي

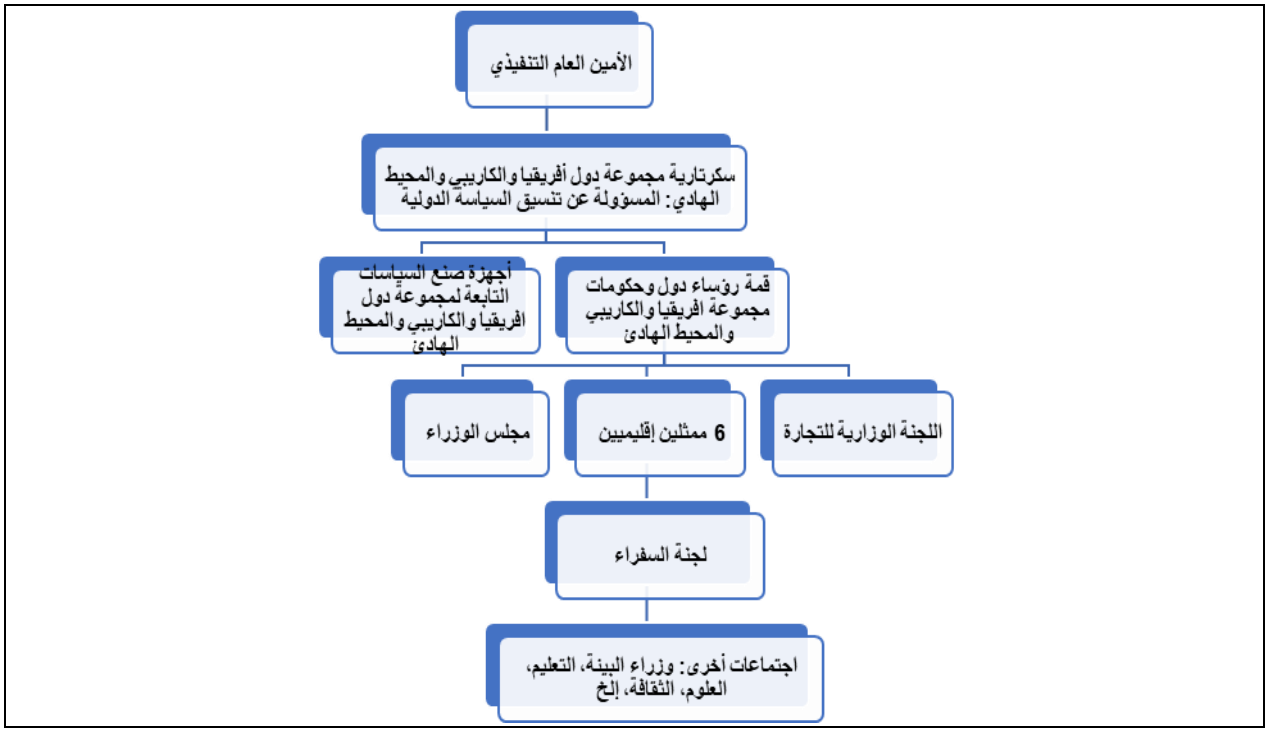

ب) التنسيق على أرض الواقع:

تشارك دول إفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ في جولتين متوازيتين من المفاوضات تتسمان بأهمية كبرى بالنسبة لسياستها التجارية والزراعية. وقد شاركت معظمها، بصفتها أعضاء في منظمة التجارة العالمية، في إعادة التفاوض منذ سنة 2000 بشأن الاتفاق الزراعي، الذي تم تنفيذه في سنة

1995. وكان من المقرر أن تنتهي عملية إعادة المفاوضات عند نهاية سنة 2005، بمناسبة انعقاد المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية في هونغ كونغ.
تشمل قضايا المفاوضات الزراعية المتعددة الأطراف على وجه الخصوص ثلاثة محاور رئيسية للاتفاق الزراعي: تحسين الوصول إلى الأسواق من خلال خفض الحواجز التعريفية وغير التعريفية؛ التخصصات المتعلقة باستخدام الدعم المحلي بحيث لا تلحق المساعدات المقدمة للمزارعين ضررا بالأسواق؛ والتخصصات المتعلقة بدعم الصادرات مثل إعانات التصدير وغيرها من التدابير ذات التأثير المماثل. علاوة على ذلك، تتفاوض دول مجموعة إفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ منذ سبتمبر 2002 مع الاتحاد الأوروبي من أجل التوقيع على اتفاقيات الشراكة الاقتصادية في فاتح يناير 2008 بين مناطق مجموعة إفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ والاتحاد الأوروبي.
ويستند النظام التجاري في إطار لومي بين دول إفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ والاتحاد الأوروبي على الأفضليات التجارية غير القائمة على المعاملة بالمثل؛ حيث منح الاتحاد الأوروبي إمكانية الوصول التفضيلي إلى الصادرات القادمة من دول إفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ مقارنة مع باقي الدول، في حين لم تكن دول إفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ ملزمة، في المقابل، بمنح نفس إمكانية الوصول التفضيلي إلى الاتحاد الأوروبي مقارنة مع باقي شركائها.
تكتسي مفاوضات اتفاقيات الشراكة الاقتصادية ومنظمة التجارة العالمية أهمية كبرى بالنسبة لقطاع الزراعة في مجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ لأنها تحدث تغييرات كبيرة في بيئتها. وبالتالي، فإن استعدادات دول إفريقيا والكاريبي والمحيط الهادي مهمة أيضا حيث ينبغي على هذه الدول القيام بمبادرة لاقتراح مواقف تفاوضية من أجل الدفاع عن مصالحها وأخذها بعين الاعتبار بشكل أفضل. يجب على دول مجموعة إفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ أن تولي اهتماما خاصا لهذا الربط بين هاتين الحالتين من المفاوضات، إذا كانت تريد الدفاع عن مصالحها الزراعية بشكل كامل، مع الحرص على عدم تقليص مجال المناورة في جولة واحدة من المفاوضات على حساب المواقف المعتمدة في منتدى المفاوضات الآخر. (ALPHA, Arlène, FAUCHEUX, Benoît, HERMELIN, Bénédicte and FAUTREL, Vincent, 2005).
بعض الحقائق: في الآونة الأخيرة، قدم وفد "بربادوس" بالنيابة عن مجموعة دول إفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ مقترحات في نهاية شهر يوليو 2015 من أجل سد الفجوة في القضايا العالقة من أجندة الدوحة للتنمية من أجل تقديم حزمة التنمية في نيروبي. (جسور المركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة، 2015). وتحث المجموعة الوزراء خلال المؤتمر الوزاري العاشر على الاتفاق بشأن حزمة تنمية تشمل، على الأقل، القرارات التالية: الزراعة، الوصول إلى أسواق المنتجات غير الزراعية، والخدمات، بالإضافة إلى التركيز على عنصر التنمية في أجندة الدوحة للتنمية، بما في ذلك اتفاقية بشأن قضايا الدول الأقل نموا والحلول النهائية للقطن.
وقد جاء تقديم الطلب من طرف الاجتماع غير الرسمي لرؤساء الوفود الذي تم عقده في 8 يوليو 2015، حيث دعا المدير العام لمنظمة التجارة العالمية الدول الأعضاء لتقديم مساهمات من شأنها أن تساعد في تقارب المواقف بشأن المجالات الرئيسية.
وتؤكد رسالة مجموعة دول إفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ على أهمية الحفاظ على مرونة خاصة لفائدة الدول الأقل نموا والاقتصادات الصغيرة والهشة، وهو أمر "حاسم لضمان مشاركة وتكامل أكبر لهذه الاقتصادات في النظام التجاري المتعدد الأطراف".
"ترى مجموعة دول إفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ بأن التوصل إلى توافق في الآراء في مجالات التفاوض الرئيسية قبل الاجتماع الوزاري العاشر لمنظمة التجارة العالمية، سيكون ذا أهمية حاسمة بالنسبة للنتائج المهمة في نيروبي".

تابعت مجموعة إفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ هذه الدعوة من خلال الاعتماد على تقديمها المسبق بشأن عناصر برنامج عمل فترة ما بعد بالي. (BRIDGES AFRICA, 23 March 2015).
تحدد مجموعة دول إفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ أدنى عدد من القرارات التي يجب على الوزراء الاتفاق عليها وتشمل:

- اتفاقية للحفاظ على المرونة في كل من نص 2008 بشأن الزراعة والوصول إلى أسواق المنتجات غير الزراعية مع مراعاة الظروف الخاصة للدول النامية والدول الأقل نموا والاقتصادات الصغيرة والهشة.
- إعادة تأكيد حالات المرونة بالنسبة للبلدان النامية والدول الأقل نموا والاقتصادات الصغيرة والهشة الواردة في الاتفاقية العامة بشأن التجارة في الخدمات.
- إتفاقية بشأن مقترحات المعاملة الخاصة والتفضيلية، وجوانب التنمية والأمن الغذائي لدعم صيد الأسماك، بما في ذلك الحد الأدنى من التخصصات التي قد تحصل على توافق في الآراء بسهولة، بخصوص قضايا الدول الأقل نموا في نيروبي - بما في ذلك قواعد المنشأ، الأسواق المعفاة من الرسوم الجمركية ونظام الحصص (DFQF)، تفعيل التنازل للخدمات، وكذلك بشأن حل نهائي للقطن، وإنشاء فريق عمل لدراسة وتحديد جميع الحواجز غير التعريفية التي تؤثر على الصادرات التجارية في الدول النامية، وخاصة الدول الأقل نموا والاقتصادات الصغيرة والهشة. (Nairobi, ICSTD, Bridges, 21 August 2015).

ج) تقييم المجموعة

نقاط القوة والنجاح لمجموعة دول إفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ: تتجلى نقطة القوة الرئيسية للمجموعة في حالتها الاستثنائية لتوفير ملتقى ثلاث قارات للمشاركة والتأثير على الحوكمة العالمية في المجالات الرئيسية. تطورت ثقافة مجموعة دول إفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ على مدى سنوات عديدة من مسلسل بناء التوافق السياسي والدبلوماسي وساهمت في الحفاظ على المجموعة كفاعل عالمي ومحاور فعال للدول الأعضاء.
إن العلاقة التاريخية والهيكلية الوثيقة لدول إفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ مع أوروبا، وتقاربها مع الاقتصادات الناشئة وموقفها التقليدي داخل مجموعة الـ 77 والصين، يضعها في وضع يحسد عليه للاستجابة للتحديات الناشئة، ولعب دور مهم وأكبر في الحوكمة الاقتصادية والسياسية العالمية. وقد أثبتت المجموعة قدرتها وقوتها في حالات مختلفة لتوفر لأعضائها مِنبرا لصياغة مواقف مشتركة في عمليات متعددة أطراف معقدة، ولاسيما داخل منظمة التجارة العالمية. علاوة على ذلك، نجحت المجموعة في التفاوض في سياق يتسم بتباين صارخ في جوانب القوة الاقتصادية والسياسية والمؤسسية لمختلف أصحاب المصلحة. ولذلك، توفر المجموعة تركيبة فريدة من نوعها للدول الأعضاء فيها قصد الانخراط مع شركاء ثنائيين ومتعددي الأطراف سعيا لتحقيق التنمية المستدامة والنمو الشامل والحد من آفة الفقر.
نقاط الضعف: تعكس بعض قيود المجموعة بشكل أساسي افتقارها إلى القدرة على الاستجابة للتغيرات السياسية في كل من الاتحاد الأوروبي والبيئة العالمية. وقد كانت دول إفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ بطيئة في التأقلم مع كل من النماذج المتغيرة والفرص الناشئة. ويوفر تنوع المجموعة فرصا، لكن إذا لم تتم إدارتها وتسخيرها بشكل جيد، قد تشكل مصدرا محتملا لضعفها، نظرا لأن المجموعة تتكون من اقتصادات كبيرة (مثل نيجيريا وجنوب إفريقيا التي لا تزال تواجه ضغطا من مشاكل الفقر المحلي والشمولية)؛ والدول الجزرية الصغيرة، والدول غير الساحلية والدول الأقل نموا التي تواجه تحديات مماثلة أو أسوأ منها.

ويتمثل مشكل آخر فشل معظم الدول الأعضاء في المساهمة المنتظمة والمستدامة ميزانية المجموعة، مما يؤثر على تنفيذ خطط العمل المتفق عليها.
أصبح نجاح مجموعة دول إفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ أكثر وضوحا في الساحة التجارية المتعددة الأطراف. ساهم إنشاء مكتب مجموعة دول إفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ بجنيف والهياكل التابعة له للعمل بشكل موحد في تعزيز وتقوية روح الاستقلال والتضامن داخل المجموعة. وتساهم بعثة مجموعة دول إفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ في منظمة التجارة العالمية بجنيف في فتح الطريق نحو أنشطة متماسكة وعملية أخرى يمكن متابعتها في مجالات أخرى خارج نطاق التجارة.
ربما بسبب عراقيل الموارد المالية والبشرية، لا يبدو أن مجموعة دول إفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ قد نجحت في تكرار هذه التجربة الناجحة في مجالات عمل أخرى بجنيف.
وهناك إجماع وقناعة قوية بين أصحاب المصلحة في دول إفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ بأنه ينبغي على المجموعة أن تظل كيانا جماعيا على الرغم من سجل نجاحها المختلط في جوانب معينة، وحالات الفشل والفرص الضائعة في جوانب أخرى (REPORT by the Eminent Persons Group, March 2016).

الفصل الثالث

سبل المضي قدما: مقترحات لزيادة مستوى التنسيق بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في إطار منظمة التجارة العالمية

هناك أبعاد متعددة لمشاركة أي مجموعة في عملية منظمة التجارة العالمية:

- المشاركة الفعالة في تصميم قواعد التفاعلات متعددة الأطراف المتعلقة بالتجارة؛
- البعد البالغ الأهمية المتعلق بالأخذ والعطاء المشترك في عملية المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف.

يمكن أن تؤدي المشاركة الفعالة في عملية منظمة التجارة العالمية إلى عدة نتائج مفيدة:

- الأول والأكثر وضوحاً هو النجاح في الوصول إلى الأسواق.
- ثانياً، الاتفاقات متعددة الأطراف القائمة على التفاوض المتبادل والتي تساعد على الحفاظ على نظام تجاري أكثر عقلانية. (BLACKHURST، R.، LYAKURWA، B. and OYEJIDE، A.)

يمكن تلخيص أهداف التنسيق على النحو التالي:

- تبادل المعلومات؛
- العمل كمظلة / درع سياسي، ضد القرارات المعاكسة لمنظمة التعاون الإسلامي وحماية مصالح المنظمة؛
- مساعدة دول منظمة التعاون الإسلامي للحصول على عضوية في منظمة التجارة العالمية؛
- السماح بتحديد القضايا ذات الأولوية؛
- التنسيق لمواصلة التفاوض بشأن حصول منظمة التعاون الإسلامي على صفة مراقب؛
- تحسين الفهم والتصرف في القضايا المنهجية لمنظمة التجارة العالمية: نظام تسوية المنازعات، عملية إدارة النزاع والقضايا المستقبلية بشكل عام.

ينقسم الفصل الثالث من هذه الدراسة إلى ثلاثة أقسام:

- ✓ القسم الأول مخصص للتوصيات المتعلقة بمسألة التنسيق المحددة بين دول منظمة التعاون الإسلامي في منظمة التجارة العالمية؛ وقد تمت صياغة هذه التوصيات من قبل الأجهزة المتخصصة لمنظمة التعاون الإسلامي في أوائل سنة 1997؛

- ✓ يتناول القسم الثاني التوصيات الحالية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، والتي تم التعبير عنها من خلال الاستبيان الذي أجراه المركز الإسلامي لتنمية التجارة عبر مكتب منظمة التعاون الإسلامي بجنيف (البعثات الدبلوماسية لدول منظمة التعاون الإسلامي في جنيف)؛
- ✓ يعرض القسم الثالث الخيارات العملية الممكنة المقدمة لدول منظمة التعاون الإسلامي لمواجهة تحدي التنسيق في إطار منظمة التجارة العالمية.

القسم الأول: توصيات الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي في سنة 1997

يجب وضع هذه التوصيات في سياقها التاريخي، حيث أكد تقرير الاجتماع الثالث عشر للجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك (أنقرة، 10-12 مايو 1997) "على أهمية مبادرة إنشاء آلية للتشاور بين الدول الأعضاء خلال اجتماعات منظمة التجارة العالمية". كما أشار إلى أن العولمة، التي عرفت درجات متفاوتة من التكامل المتزايد للأسواق العالمية للسلع والخدمات ورأس المال والتكنولوجيا والعمل، قد أتاحت الفرص والتحديات لعملية التنمية.

كما ذكر التقرير أن "الترابط بين البلدان أدى بالفعل إلى ظهور وتعزيز التجمعات الإقليمية"، وأكد على "أهمية أنشطة التعاون مع العالم الإسلامي"، مشددًا على أهمية دور منظمة التعاون الإسلامي في هذا الصدد. وقدم ممثل مكتب تنسيق الكومسيك "ورقة عمل حول تشكيل المجموعات الإقليمية في منظمة التعاون الإسلامي من أجل تعاون اقتصادي أكثر فعالية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي".

ومنذ ذلك التاريخ، تعتبر مسائل منظمة التجارة العالمية بندا دائما ضمن أجندة الكومسيك ولجنة المتابعة المنبثقة عنها.

- "الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي والمؤسسات المعنية في منظمة التعاون الإسلامي، مثل المركز الإسلامي لتنمية التجارة، الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة، مركز أنقرة، والبنك الإسلامي للتنمية يمكنها مراقبة أنشطة منظمة التجارة العالمية ذات الأهمية بالنسبة للدول الأعضاء، وتقديم تقرير عن أنشطتها في مجالات اختصاص كل منها إلى الكومسيك من خلال لجنة المتابعة"؛
- "يعقد اجتماع للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي خلال اجتماعات منظمة التجارة العالمية لتسهيل عملية التشاور فيما بينها وتسهيل تنسيق المواقف. يجب أن تأخذ الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي زمام المبادرة لتنظيم هذه الاجتماعات"؛
- قدم البنك الإسلامي للتنمية جهوده لمساعدة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في مساعيها لتصبح أعضاء فاعلين في منظمة التجارة العالمية؛
- أعربت اللجنة عن تقديرها للمبادرة التي اتخذها البنك الإسلامي للتنمية لتنظيم مشاورات بين الدول الأعضاء خلال الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية الذي تم عقده في سنغافورة في ديسمبر 1996؛
- أخذت اللجنة علما مع التقدير بأن البنك الإسلامي للتنمية سوف ينظم ندوة لفائدة الدول الأعضاء لدراسة المشاكل التي تواجهها فيما يتعلق بانضمامها إلى منظمة التجارة العالمية، في جدة في الفترة من 7 إلى 10 يونيو 1997، وحثت الدول الأعضاء على المشاركة بفعالية في الندوة.

في مجال التجارة، ونظراً لضرورة اتباع نهج جديد للتعاون فيما بين الدول الأعضاء لتنفيذ اتفاقيات جولة أوروغواي، أكد التقرير بقوة على "أهمية المبادرة المتعلقة بإنشاء آلية للتشاور فيما بين الدول الأعضاء خلال اجتماعات منظمة التجارة العالمية".

منذ الاجتماع الثالث عشر للجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك (أنقرة، 10-12 مايو 1997)، اقترح مكتب تنسيق الكومسيك والبنك الإسلامي للتنمية آلية لتسهيل المشاورات بين الدول الأعضاء سعيا وراء موقف مشترك في اجتماعات منظمة التجارة العالمية المستقبلية. وقد بادرت الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي بعقد اجتماع مشترك لممثلي الأمانة العامة ومكتب تنسيق الكومسيك والبنك الإسلامي للتنمية في أنقرة يومي 8 و9 مايو 1997 من أجل وضع الخطوط العريضة لآلية التشاور المذكورة أعلاه. وتم أخذ بعض المعايير الهامة والعوامل ذات الصلة في الاعتبار:

- مواعيد عقد المشاورات.
- اختيار القضايا للتداول والمشاورات: تحديد المجالات ذات الاهتمام المشترك.
- تحديد المكان المناسب للمشاورات: بحكم قربه من مركز أنشطة منظمة التجارة العالمية.
- خلق دور تنسيقي لتنظيم اجتماعات التشاور: جمع أحدث المعلومات حول القضايا ذات الصلة، وإجراء تحليل وإعداد الوثائق، إلخ.
- تحديد عملية التشاور، دون إنشاء مؤسسة جديدة.

- مخطط آلية التشاور المقترحة: إشراك جميع الأجهزة والمؤسسات المعنية في منظمة التعاون الإسلامي.

الجدول 12: التوصيات الرئيسية للأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي

المرحلة 1: مراقبة التطورات ذات الصلة	المرحلة 2: تحديد الموعد المناسب للاجتماعات	المرحلة 3: القيام بالأعمال اللازمة لعقد الاجتماعات	المرحلة 4: تنفيذ إجراءات المتابعة
الأمانة العامة، ومكتب تنسيق الكومسيك، وبعثة منظمة التعاون الإسلامي في جنيف، والبنك الإسلامي للتنمية، ومركز أنقرة، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة لإعداد تقارير دورية بشأن المسائل الهامة لمنظمة التجارة العالمية، حيث تدعو الحاجة إلى مشاورات الدول الأعضاء، من أجل مساعدتها في التحضير للاجتماعات التشاورية في الوقت المناسب.	الحفاظ على مواعيد عقد اجتماعات التشاور المقترحة مرنة، من خلال مشاورات منتظمة مع مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي المعنية. اقتراح الأمانة العامة لأفضل المواعيد الممكنة لعقد اجتماعات التشاور، ويمكن أيضا أن يتم التحقق من آراء الممثلين الدائمين للدول الأعضاء في جنيف من خلال مكتب منظمة التعاون الإسلامي في جنيف. بعد ذلك، تقوم منظمة التعاون الإسلامي بتبليغ جميع المعنيين بالموعد المحدد. وفيما يتعلق بالمكان، يعتقد الممثلون الدائمون في جنيف ومنظمة التجارة العالمية وبعثة المراقبة التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي في جنيف والأمانة العامة لجنيف أن جنيف فعالة من حيث التكلفة وأنسب مكان لعقد الاجتماعات التشاورية.	استخدام بعثة منظمة التعاون الإسلامي في جنيف للقيام بالأعمال اللازمة لتنظيم الاجتماع تحت إشراف الأمانة العامة توفير غرفة الاجتماعات وإعداد أوراق العمل من قبل الأمم المتحدة أو البعثة الدائمة لأي دولة عضو. في منظمة التعاون الإسلامي والمؤسسات المعنية وإرسالها إلى الدول الأعضاء في الوقت المناسب.	كمتابعة، يتم تقديم تقرير الاجتماعات إلى الكومسيك للمصادقة عليه. وينبغي إرسال التوصيات والاستنتاجات إلى جميع الدول الأعضاء لإدراجها، قدر الإمكان، في اجتماعات الهيئات أو المنظمات المتعددة الأطراف الأخرى ذات الصلة (مجموعة الـ 77).

المصدر: OIC/COMCEC-FC/13-97/REP؛ تقرير الاجتماع الثالث عشر للجنة متابعة الكومسيك، أنقرة، 10-12 مايو 1997).

القسم الثاني: تحليل توصيات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

من أجل الكشف عن مواقف دول منظمة التعاون الإسلامي المتعلقة بمسألة التنسيق، أجريت دراسة تجريبية في شكل استبيان، متوفر باللغات الثلاث الإنجليزية والعربية والفرنسية (انظر النسخة العربية منه في الملحق 4). وفي هذا الصدد، قام المركز الإسلامي لتنمية التجارة بالاتصال بالوفد الدائم لمنظمة التعاون الإسلامي لدى الأمم المتحدة في جنيف (في 20 مارس 2018) لتوزيع الاستبيان ولتنظيم ورشة عمل للنظر في مشروع الدراسة المقرر إعدادها من قبل المركز الإسلامي لتنمية التجارة والبنك الإسلامي للتنمية لمنظمة التعاون الإسلامي في جنيف بإرسال خطاب إلى بعثات منظمة التعاون الإسلامي في منظمة التجارة العالمية بجنيف في 26 مارس، ومذكرة تذكير في 18 مايو و13 يونيو إلى جميع بعثات منظمة التعاون الإسلامي في منظمة التجارة العالمية تطلب منها، مرة أخرى، ملء واتمام الاستبيانات.

كما تم إرسال رسائل شخصية إلى بعثات منظمة التعاون الإسلامي في منظمة التجارة العالمية وعلى وجه الخصوص: مصر والمغرب وتركيا والمملكة العربية السعودية وماليزيا وجزر المالديف وعمان وباكستان والبحرين وبنغلاديش وبروناي وإندونيسيا والأردن والكويت والإمارات ونيجيريا. ويتضمن هذا الخطاب أن المركز سوف يدرس الاستبيانات التي تم ملأها وسيقوم بتوزيع النتائج والتوصيات على البعثات الدائمة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في 4-5 سبتمبر / أو خلال الأسبوع الثالث من أكتوبر 2018 بجنيف. وإلى غاية منتصف أغسطس 2018، من بين 42 وفداً لمنظمة التعاون الإسلامي التي تتوفر على مسؤول رسمي واحد على الأقل في جنيف، قام أحد عشر وفدا تقريباً بإتمام وإعادة الاستبيان (ما يمثل نسبة 23%). تم تقسيم الأسئلة إلى أربعة أقسام. كل قسم يتوافق مع مستوى المعلومات اللازمة لدراسة مسألة التنسيق: (للاطلاع على الأسئلة التفصيلية، انظر الملحق 4).

الجدول 13: هيكل الاستبيان

القسم / المستوى 1 أهمية ومعرفة النظام التجاري المتعدد الأطراف وآثاره على الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي	**القسم / المستوى 2** التنسيق على المستويات الوطنية والإقليمية والمتعددة الأطراف
القسم / المستوى 3 قدرة دول ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي على تحديد وتنفيذ الإصلاحات المؤيدة للتنمية والسياسات المناسبة للاستفادة من النظام التجاري المتعدد الأطراف	**القسم / المستوى 4** تحسين التواصل وتبادل المعلومات بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وممثلي منظمة التعاون الإسلامي في جنيف ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي والأمانة العامة

بعض الأسئلة مسموح بها للأجوبة الكمية، في حين أن البعض الآخر يخصص للأجوبة النوعية منها، يقودنا تحليل الاستبيانات المكتملة إلى النتائج الرئيسية التالية:

المستوى الأول: أهمية ومعرفة النظام التجاري المتعدد الأطراف وآثاره على الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

- الموظفون العاملون في قضايا منظمة التجارة العالمية: يبلغ متوسط عدد الموظفين العاملين في قضايا منظمة التجارة العالمية في دول منظمة التعاون الإسلامي حوالي 6 مسؤولين في كل بلد. لم يحدد المستجوبون ما إذا كانوا جميعهم تابعين لوزارات التجارة أو يعملون بإدارات أخرى. بالنسبة لبعض الدول الأعضاء، كانت البيانات غير متوفرة؛
- وزارة المصدر: في 7 حالات، ينتمي معظم هؤلاء المسؤولين إلى وزارات التجارة. بينما في الحالات المتبقية (4)، فهم ينتمون إلى وزارات أخرى. في حالة واحدة، كانت البيانات غير متوفرة؛
- المنظمات الدولية و / أو وكالات الأمم المتحدة الأخرى: التي يمثلها المسؤولون في جنيف حسب ترتيب الأهمية:

الأونكتاد	مركز التجارة الدولي	المنظمة العالمية للملكية الفكرية	مجموعة افريقيا والكاريبي والمحيط الهادي، الكومسيك، الاتحاد الأوروبي	منظمة التجارة العالمية، وقانون منظمة التجارة العالمية، ومنظمة التعاون الإسلامي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، واللجنة الاقتصادية لإفريقيا، والاتحاد الدولي للاتصالات، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الصحة العالمية،

				ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، واللجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للأمم المتحدة
8	5	3	2	1

- مستوى المؤهلات أو المهارات أو الخبرات: تم تصنيف مستوى المؤهلات والمهارات للمسؤولين في ثلاث فئات: عالية ومتوسطة وأساسية.

عالية	متوسطة	أساسية	دون مؤهلات سابقة
دولتان من الدول الأعضاء	دولة عضو واحدة	3 دول أعضاء	*4 دول أعضاء

*ربما يتم تعيين المسؤولين وفقًا لمعايير أخرى.

- المزايا / الفوائد المستفادة من مختلف مشاريع / مبادرات تأهيل الكفاءات التي تقدمها مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي (البنك الإسلامي للتنمية، المركز الإسلامي لتنمية التجارة): في حالتين، استفاد المسؤولون بدرجة كبيرة من برامج تأهيل الكفاءات. في 3 حالات، استفاد المسؤولون من برامج مماثلة على أساس متوسط. في 4 حالات، استفاد المسؤولون من تدريب أساسي. بينما في الحالتين المتبقيتين، لم تكن البيانات متوفرة؛
- المزايا / الفوائد المأخوذة من برامج التوعية في منظمة التجارة العالمية: استفاد 4 مسؤولين من الدول الأعضاء بشكل كبير من برامج التوعية لمنظمة التجارة العالمية، واستفاد 4 آخرون من أساس متوسط، ومسؤول واحد من المستوى الأساسي. في حالة واحدة، لم تتم الاستفادة، وفي حالة واحدة، كانت البيانات غير متوفرة.

المستوى الثاني: التنسيق على المستويات الوطنية والإقليمية والمتعددة الأطراف

المؤسسات المشاركة في صياغة وتنفيذ السياسة التجارية: بشكل عام، المؤسسات العاملة في السياسة التجارية هي، حسب ترتيب الأهمية: وزارة التجارة (الأقسام الفنية) (في 8 دول أعضاء)، وزارة الصناعة (2)، وزارة الزراعة (1)، وزارة الاقتصاد (1)، وزارة المالية (1)، ووزارة الشؤون الخارجية (1). (يتوافق التمييز بين مختلف الوزارات مع أجوبة وفود الدول الأعضاء). علاوة على ذلك، في بعض الحالات، ينخرط القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية أيضا. في حالة واحدة، لم تكن البيانات متوفرة.

- إطار التنسيق الوطني: في جميع الحالات تقريباً (باستثناء حالتين حيث لم تكن البيانات متوفرة)، توجد مؤسسات وطنية مختلفة تعمل بمثابة أطر تنسيق وطنية: اللجان الوطنية، المؤسسات، فرق العمل، إلخ؛
- العضوية في مجموعات التنسيق الحالية لمنظمة التجارة العالمية: 8 دول من منظمة التعاون الإسلامي هي أعضاء في مجموعات التنسيق التابعة لمنظمة التجارة العالمية: المجموعة الأفريقية، مجموعة إفريقيا والكاريبي والمحيط الهادي، مجموعة الـ 90، مجموعة الـ 90 زائد الصين، مجموعة الـ 33، القطن 4، الدول الأقل نموا، مجموعة دول W52، المجموعة العربية، إلخ. لم تكن البيانات متوفرة بالنسبة لثلاث دول أعضاء. (لمزيد من المعلومات التفصيلية حول العضوية في مجموعات التنسيق لمنظمة التجارة العالمية، انظر الفصل الأول)؛
- اجتماعات سفراء دول منظمة التعاون الإسلامي بشأن قضايا منظمة التجارة العالمية: بالنسبة لأربع دول، لم تكن البيانات متوفرة. بالنسبة لثلاث دول لم يتم الإبلاغ عن أي اجتماعات

للسفراء. وذكرت 4 دول أعضاء فقط أنه كانت هناك اجتماعات على مستوى السفراء، قبل انعقاد المؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية مباشرة؛

- اقتراح خيارات عملية لتحسين التنسيق على مستوى منظمة التعاون الإسلامي: تعد هذه المسألة ذات أهمية كبيرة. ويبدو أن البيانات التي تم جمعها هنا تتوافق إلى حد كبير مع التوصيات والخيارات المقدمة في هذا الفصل (انظر القسم الثالث). ويمكن تقديمها على النحو التالي:

الدول الأعضاء	2	3	2	4
اقتراحات	إنشاء مجموعة منظمة التعاون الإسلامي بمنظمة التجارة العالمية	تعزيز دور مكتب منظمة التعاون الإسلامي بجنيف	إنشاء آليات مخصصة	عدم توفر البيانات

- مشاركة سفراء منظمة التجارة العالمية في اجتماعات وزراء التجارة التابعة للكومسيك: بالنسبة لدورهم في هذه الاجتماعات، يمكن تنظيم البيانات التي تم جمعها وفقاً لدرجة المشاركة (من القوي إلى الضعيف)، على النحو التالي:

الدول الأعضاء	**الدرجة 1: 6 دول**	**الدرجة 2: دولة واحدة**	**الدرجة 3: دولة واحدة**	**3 دول أعضاء**
الدور المقترح	الانخراط. مزيد من المفاوضات حول التنسيق. تبادل المعلومات. مشاركة المستشارين والخبراء. المتابعة.	دراسة الأولويات	المشاركة	عدم توفر البيانات

المستوى 3: قدرة دول ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي على تحديد وتنفيذ إصلاحات مؤيدة للتنمية وسياسات ملائمة للاستفادة من النظام التجاري المتعدد الأطراف.

- الأولويات والقضايا الحساسة في مفاوضات منظمة التجارة العالمية: كانت البيانات متوفرة بالنسبة لجميع المستجوبين، باستثناء دولة واحدة. تشير النتائج إلى الأولويات التالية كما حددتها الدول الأعضاء. تم تصنيفها حسب الترتيب التنازلي (الترتيب حسب الأهمية).

التنمية المستدامة	**6**
الزراعة، المساعدة الفنية، الوصول إلى الأسواق	**4**
تريبس، تسهيل التجارة، الصحة والصحة النباتية، القطن	**3**
أسواق البيع المباشر، حزمة الدوحة	**2**
بناء القدرات، السلامة الغذائية، المنافسة، المؤشرات الجغرافية، المنتجات الاستوائية، الموز، التجارة الإلكترونية، الصفقات العمومية، الحواجز غير التعريفية، شروط الوصول إلى الأسواق، النظام التجاري المتعدد الأطراف، الوصول إلى الأسواق غير الزراعية (ناما)، الصحة العمومية، المساعدة من أجل التجارة	**1**

- المواقف المشتركة بشأن قضايا منظمة التجارة العالمية ومجالات التركيز: بالنسبة للمناطق التي يمكن فيها توضيح المواقف المشتركة، تمكن البيانات التي تم جمعها من كشف ما يلي:

المساعدة من أجل التجارة	**قضايا منظمة التعاون الإسلامي**	**مسائل متعلقة بالتنسيق**	**أجندات المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية**	**مواقف الدول الأعضاء**	**الزراعة**	**المعاملة الخاصة والتفضيلية**
4	3	2	2	1	1	1

- الفرص الحالية لمنظمة التعاون الإسلامي لتحسين أدائها: تم تصنيفها حسب ثلاثة مستويات: سياسية / نظامية واقتصادية وفنية.

المستوى السياسي / النظامي	المستوى الاقتصادي	المستوى الفني
1. اتصالات ومشاورات مكثفة حول قضايا منظمة التعاون الإسلامي والتعاون البيني لدول المنظمة ونظام الأفضليات التجارية. 2. مراعاة الاعتبارات السياسية وتجاوز أهداف جولة الدوحة. 3. الرفع من القدرات الوطنية.	1. التنمية الاجتماعية والاقتصادية. 2. التجارة والاستثمار والتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي.	1. دعم جسور التجارة العربية الأفريقية (AATB) وبرنامج مبادرة المساعدة من أجل التجارة للدول العربية (AfTIAS)

- رصد منظمة التعاون الإسلامي للقيود التي يجب تحسينها: حددت الدول التي تم استجوابها بعض القيود التي يجب معالجتها ويمكن تصنيفها حسب الفئات التالية:

	سياسية	اقتصادية	فنية	فئات مختلطة	
				سياسية/ اقتصادية	سياسية/ اقتصادية/ فنية
الفئات	توحيد تنفيذ التدابير	تعزيز القدرة الإنتاجية	مزيد من الدراسات حول الفرص التجارية	الاستفادة من النظام التجاري المتعدد الأطراف	مزيد من المشاورات المباشرة
	الابتعاد عن النزاعات السياسية	الاستفادة من التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي	المساعدة الفنية	دعم منظمة التعاون الإسلامي للمساعدة من أجل التجارة	
	الترويج للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية (المركز الإسلامي لتنمية التجارة والبنك الإسلامي للتنمية)	تعزيز تسهيل التجارة		دعم منظمة التعاون الإسلامي لتأهيل الكفاءات	
	تبادل المعلومات			مزيد من المشاريع حول التنمية المستدامة	
	دعم الآليات القائمة				

<u>المستوى 4</u>: تحسين التواصل وتبادل المعلومات بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وممثلي منظمة التعاون الإسلامي بجنيف ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي والأمانة العامة

- طرق / وسائل تحسين آلية التنسيق لمنظمة التعاون الإسلامي في جنيف: لم تكن البيانات متاحة بالنسبة لـ 3 دول أعضاء. اتفق جميع باقي المستجوبين على ضرورة تحسين آلية منظمة التعاون الإسلامي في جنيف؛ ويقترحون دعما عاما لمكتب منظمة التعاون الإسلامي في جنيف، واجتماعات لزيادة تبادل المعلومات والاتصالات، والتنسيق وفقا للحاجيات.

وتختلف وتيرة عقد الاجتماعات: حيث يجب أن تعقد الاجتماعات مرة كل 6 أشهر، أو3 أشهر أو حتى مرة واحدة إلى مرتين في الشهر؛

- فائدة نقاط الاتصال: لم تكن البيانات متوفرة بالنسبة لـدولتين من الدول الأعضاء، ولم تقتنع دولة واحدة من الفائدة من وجود جهة اتصال، واقترحت بدلاً من ذلك تحسين التواصل وعقد اجتماعات مكثفة. تتفق جميع الدول الأعضاء الأخرى على أهمية نقاط الاتصال:
  - إما على أساس كل حالة على حدة؛
  - في شكل نظام دوري؛
  - لتقاسم ونشر المعلومات بين وفود الدول الأعضاء؛
  - لمناقشة قضايا التنسيق؛
  - لتسهيل العمل على القضايا المخصصة.

يجب أن تكون نقاط الاتصال قد استفادت من تدريب جيد.

1	2	3
على أساس كل حالة على حدة؛ للعمل على القضايا المتخصصة	ضمن نظام دوري	تبادل ونشر المعلومات بين وفود الدول الأعضاء؛ دراسة المسائل المتعلقة بالتنسيق.

- رئاسة لجان منظمة التجارة العالمية أو مجموعات التفاوض التجاري: لم تترأس معظم الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية مجموعات التنسيق، باستثناء دولة عضو واحدة (لجنة حول تدابير الاستثمار والتجارة). ترى إحدى الدول الأعضاء أن هذا الأمر يرجع أساسا إلى نقص في الموارد البشرية. (لمزيد من البيانات التفصيلية حول هذه المسألة، انظر الفصل الأول)؛
- تعزيز القدرة اللاحقة لعمليات وإجراءات منظمة التجارة العالمية: تتعلق هذه المسائل بالدول الأعضاء بشكل فردي. أكدت 9 دول أن تحسين الاتصالات وتبادل المعلومات من شأنه أن يزيد من قدرات دول منظمة التعاون الإسلامي. ويتمثل الهدف في خدمة المواضيع التي تمت تغطيتها بشكل أفضل (دولة عضو واحدة)، والقدرة على التفاوض (دولة عضو واحدة). وأعربت إحدى الدول الأعضاء عن قلقها إزاء ضرورة إنشاء هياكل مستقلة في جنيف. وشددت دولة عضو أخرى على ضرورة الاتصال المباشر بين المؤسسات المعنية والوزارات. وكانت البيانات غير متوفرة بالنسبة لدولتين عضوين؛
- تعزيز تأثير منظمة التعاون الإسلامي في عمليات وإجراءات منظمة التجارة العالمية: تهم هذه المسألة منظمة التعاون الإسلامي كنظام عمل جماعي. كانت البيانات غير متوفرة لدولتين عضوين. وترى جميع الدول الأعضاء الأخرى أن تحسين التواصل وتبادل المعلومات بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وممثلي منظمة التعاون الإسلامي في جنيف ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي والأمانة العامة من شأنه أن يوفر المساعدة السياسية والفنية، ويسمح بالدفاع عن مواقف الدول الأعضاء. وهذا من شأنه تحسين قدرة منظمة التعاون الإسلامي على المشاركة في قضايا منظمة التجارة العالمية وزيادة تأثيرها على عمليات منظمة التجارة العالمية. ويتمثل العائق الرئيسي الذي أثارته إحدى الدول الأعضاء في كون منظمة التعاون الإسلامي لا تتوفر على صفة مراقب حتى الآن. ومع ذلك، يمكن للدول الأعضاء الدفاع عن مواقفها بشكل فردي؛
- تعزيز استجابات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بشأن المسائل ذات الأولوية في منظمة التجارة العالمية: من بين 11 من المستجوبين، تعتقد 9 دول أعضاء أن هذا من

شأنه أن يعزز بالضرورة استجابات منظمة التعاون الإسلامي بشأن القضايا ذات الأولوية، من خلال نوعية التقارير والملخصات؛

- إجراءات منح منظمة التعاون الإسلامي صفة مراقب بمنظمة التجارة العالمية: يمكن تصنيف المعلومات التي تم جمعها بشأن هذه المسألة البالغة الأهمية في أربع مراحل، على النحو التالي:

المراحل	1	2	3	4
الإجراءات التي يتعين الاضطلاع بها	مشاورات أكثر فعالية للتنسيق بين دول منظمة التعاون الإسلامي والمواقف الموحدة	اشراك خبراء ومستشارين في هذه العملية	تأييد باقي المجموعات	الاقتراب من منظمة التجارة العالمية (الأمانة العامة) والضغط من خلال المجموعات

ملاحظات عامة حول النتائج:

إن البيانات التي تم جمعها من خلال الاستبيان من طرف 11 بعثة مقيمة بجنيف للدول الأعضاء (من أصل 48 بعثة) لا تكفي للسماح بتعميم واسع أو لتحديد تعقيد قضايا التنسيق. على سبيل المثال، لا توجد بيانات تتعلق بعمليات التفاوض الأفقية وعلاقات القوة العمودية بين المديرين والوكلاء. اعتمادا على البيانات المتوفرة، فإن بعض الأسئلة التي تحاول الدراسة حول التنسيق الإجابة عليها هي: تقسيم الأنشطة الشاملة إلى أهداف؛ تخصيص الموارد لهذه الأنشطة؛ تعيين الأنشطة للمجموعات أو الجهات الفاعلة الفردية؛ تبادل المعلومات بين مختلف الجهات الفاعلة للمساعدة على تحقيق الأهداف العامة. ويمكن أيضًا تنظيم هذه النتائج بشكل مفيد وتحليلها وتفسيرها وفقًا لنموذج Malone و T.W. و K. Crowston (1991) الذي سبق ذكره في المقدمة:

الجدول 14: تحليل النتائج

مكونات التنسيق	عمليات التنسيق المرتبطة: "التنسيق يعني العمل معا"
الأهداف	**تحديد الأهداف: توجيه الأنشطة نحو بعض الأهداف:** - يبدو أن الأنشطة موجهة نحو القضايا المتعلقة بالتنمية (المستدامة) والتجارة؛ - علاوة على ذلك، فإن قطاعات مثل الزراعة، والمساعدة الفنية، والوصول إلى الأسواق، واتفاقية تريبس، وتسهيل التجارة، والصحة النباتية والصحة، والقطن، وما إلى ذلك، مهمة أيضا؛ - زيادة القدرات الوطنية؛ - دعم آليات (التنسيق) القائمة؛ - الوعي بالحاجة إلى تجاوز أهداف جولة الدوحة.
الأنشطة	**ربط الأهداف بالأنشطة (تحليل الأهداف): جهة فاعلة واحدة أو أكثر تقوم ببعض الأنشطة. الأنشطة ليست مستقلة.** حسب ترتيب الأهمية: - مشاريع / مبادرات بناء القدرات؛ - الوعي بالفوائد / المزايا التي يتعين جلبها من برامج منظمة التجارة العالمية. - الوعي بمزيد من المشاورات الفعالة بشأن المواقف الموحدة، من خلال المزيد من تبادل المعلومات، وتحسين الاتصالات، واجتماعات سفراء دول منظمة التعاون الإسلامي المتكررة.
الفاعلون	**ربط الأنشطة بالفاعلين (تحديد المهام): الأنشطة التي يقوم بها الفاعلون بطريقة تساعد على تحقيق الأهداف.** - المؤسسات المشاركة: وزارات التجارة والصناعة والزراعة والاقتصاد والمالية

	والشؤون الخارجية؛ - في بعض الدول الأعضاء، إشراك المنظمات غير الحكومية؛ - إنشاء أطر تنسيق وطنية أو مؤسسات مماثلة؛ - العضوية في بعض مجموعات التنسيق التابعة لمنظمة التجارة العالمية.
أوجه الاعتماد المتبادل	**'إدارة' أوجه الاعتماد المتبادل (تخصيص الموارد، التسلسل، والتزامن): التوصل إلى تنسيق فعال يستند إلى حل وسط / توافق في الآراء فيما يتعلق بجميع الأبعاد الأربعة المذكورة أعلاه. التنسيق الذي يؤدي إلى اتفاقات أكثر أو أقل تفصيلا.** - بشكل عام، منظمة التعاون الإسلامي (باعتبارها منظمة دولية) لا تشارك بما فيه الكفاية في قضايا منظمة التجارة العالمية؛ - بعض الدول الأعضاء تحاول التوصل إلى مواقف مشتركة بشأن القضايا، مثل: المساعدة من أجل التجارة، ومشاكل التنسيق في منظمة التعاون الإسلامي، وأجندات المؤتمر الوزاري، إلخ؛ - أوجه الاعتماد المتبادل السياسي والنظامي: قلة الاتصالات المكثفة والمشاورات بشأن القضايا بين دول منظمة التعاون الإسلامي؛ - الاقتراحات للبدء على أساس كل حالة على حدة (القضايا المخصصة).

القسم الثالث: الخيارات السياسية الرئيسية

وفقاً لتحليل البيانات (القليلة نسبياً) التي تم جمعها من بعثات منظمة التعاون الإسلامي في مكتب جنيف، نستطيع التفكير في ثلاثة خيارات ممكنة لتطوير التنسيق بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في منظمة التجارة العالمية، والتي تتراوح بين الأقل إلى الأكثر تحفظاً:

الجدول 15: خيارات لزيادة التنسيق بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في منظمة التجارة العالمية

الخيار الأول	الخيار الثاني	الخيار الثالث
إنشاء مجموعة منظمة التعاون الإسلامي بمنظمة التجارة العالمية	إصلاح الهياكل والممارسات الحالية	الحفاظ على الوضع الراهن

وينبغي توضيح أن هذه الخيارات لا تستثني بعضها البعض، أي أن تنفيذ خيار واحد يجعل الخيارات الأخرى أقل أهمية. يمكن أيضاً تبني خيارات مختلفة وفقاً لتقدير الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

من الممكن في مرحلة لاحقة إنشاء خارطة طريق واتخاذ قرار بخصوص ما يجب القيام به وكيف يتم ذلك. لكن في البداية لابد من النظر في الخيارات التالية:

أ- الخيار الأول: إنشاء مجموعة منظمة التعاون الإسلامي بمنظمة التجارة العالمية

سيكون الخيار الأول والأكثر جذرية (كونه يتطلب تحولا منهجيا) هو إنشاء مجموعة لمنظمة التعاون الإسلامي داخل منظمة التجارة العالمية تشبه مجموعة الدول الإفريقية في هيكلها وآلياتها وتوافق خصوصيات دول منظمة التعاون الإسلامي. وتتمثل فرضيتنا في أن هذا الخيار الأقوى ينبع من قرارات لجنة المتابعة الثالثة عشرة للكومسيك في سنة 1997، أي سنتين بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية. ولا داعي للقول بأن الحالة الراهنة لعملية التنسيق غير كافية. كيف يمكن لدول منظمة التعاون الإسلامي القيام بحل هذه المشكلة؟

بعض الحقائق عن مجموعة منظمة التعاون الإسلامي:

- منظمة التعاون الإسلامي ليست مجموعة اقتصادية في المقام الأول؛ بدلاً من ذلك، فهي تاريخياً كيان سياسي وفي الوقت الحاضر يغلب عليها التوجه التعاوني الاقتصادي والفني والانساني؛

- دول منظمة التعاون الإسلامي ترغب أيضا في القيام بأعمال تجارية، مثل جميع دول العالم؛
- منظمة التعاون الإسلامي مجموعة غير رسمية في منظمة التجارة العالمية، غير معترف بها؛
- في الوقت الحاضر، لا تملك منظمة التعاون الإسلامي أي صفة وليست عضوا في منظمة التجارة العالمية؛
- منظمة التعاون الإسلامي ليست عضوا مراقبا دائما في منظمة التجارة العالمية. تتم دعوة منظمة التعاون الإسلامي ومؤسساتها على أساس كل حالة على حدة؛
- منظمة التعاون الإسلامي منظمة دولية كبيرة (ثاني أكبر منظمة في العالم)؛ عدد الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ضخم، ولا تلتقي "المجموعة" بأكملها في جنيف.

بعض الملاحظات بخصوص مجموعة منظمة التعاون الإسلامي بمنظمة التجارة العالمية بجنيف

- يوجد ضمن هذه "المجموعة" منسقون. وقد كانت إيران المنسق السابق لها. وبما أن إيران ليست دولة عضو في منظمة التجارة العالمية، فإن المنسق الحالي في منظمة التجارة العالمية هو بنغلاديش؛
- تميل تصرفات منظمة التعاون الإسلامي في منظمة التجارة العالمية إلى أن تكون عملية للغاية (مثل مسألة القطن)؛
- ضمن منظمة التعاون الإسلامي، تنشط مفوضية الدول الأعضاء الإفريقية والأسيوية في مجموعات أخرى.

لذلك، فإن هذه المجموعة المحتملة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بحاجة إلى إعادة إحياء نشاطها.

- ستكون الخطوة الأولى هي إعادة تنشيط مكتب منظمة التعاون الإسلامي في جنيف. تحتاج منظمة التعاون الإسلامي إلى أن تتوفر على صفة مراقب، لتكون قادرة على جذب انتباه منظمة التجارة العالمية والمجموعات الأخرى لمطالبها / خصوصياتها المحددة. على سبيل المثال، تعمل دول إفريقيا والكاريبي والمحيط الهادي الأعضاء في المنظمة بنشاط داخل هذه المجموعة؛
- يجب أن يتحقق ذلك تدريجيا، من خلال الدعوة إلى القيمة المضافة التي يمكن جلبها للدول الأعضاء، وإقناعها بالتشكيل وبدء العمل "كمجموعة".

يمكن لدول منظمة التعاون الإسلامي إنشاء مجموعة، من دون أن تكون منظمة التعاون الإسلامي عضوا مراقبا في منظمة التجارة العالمية. ولكن سيكون من المفيد حصول كليهما: أي أن تكون عضوا في منظمة التجارة العالمية وأن تشكل مجموعة. ولكن يبدو أن هذه الخطوة المتمثلة في إقناع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بتشكيل مجموعة داخل منظمة التجارة العالمية تحتاج أيضاً إلى تنسيق وخطة تسويقية. قد تنشأ هنا العديد من الأسئلة بالنسبة للدول الأعضاء:

- هل ترغب دول منظمة التعاون الإسلامي في منظمة التجارة العالمية حاليا في أن تكون جزءاً من هذه المجموعة الجديدة؟
- ما هي القيمة المضافة بالنسبة لها؟
- ما هي الاهتمامات المشتركة لهذه الدول؟ وهل تتعلق بقطاعات أو خدمات أو منتجات محددة يجب التفاوض بشأنها بشكل مشترك؟
- هل هناك مصلحة بالنسبة لمنظمة التجارة العالمية للسماح بإنشاء مجموعات جديدة؟

على سبيل المقارنة، تتمتع المنظمات الدولية / الحكومية الدولية التالية "بصفة مراقب مخصص" على أساس كل اجتماع على حدة:

الجدول 16: المنظمات الدولية / المنظمات الدولية الحكومية التي تتوفر على "صفة مراقب مخصص":

الاتحاد الإفريقي (AU)	البنك الاسلامي للتنمية (IDB)
اتحاد المغرب العربي (AMU)	منظمة التعاون الاسلامي (OIC)
الصندوق المشترك للسلع (CFC)	منتدى جزر المحيط الهادئ (PIF)
الرابطة الاقتصادية لدول غرب افريقيا (ECOWAS)	مركز الجنوب (SC)
منظمة التعاون الاقتصادي (ECO)	برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)
تعاون ضمان الاستثمار العربي المشترك (IAIGC)	الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا (WAEMU)
منظمة البن الدولية (ICO)	المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO)

ولذلك، فإن المشكلة تكمن في كيفية قبول منظمة التعاون الإسلامي كمجموعة في منظمة التجارة العالمية. في البداية، يجب أن تسعى منظمة التعاون الإسلامي إلى الاعتراف بها كعضو مراقب في منظمة التجارة العالمية، للحصول على مقعد في المنظمة. وفي وقت لاحق، يمكن لمنظمة التعاون الإسلامي أن تطلب الاعتراف بها كمجموعة في منظمة التجارة العالمية. وقد تساعد بعض التوصيات في تحديد هذا الخيار العملي.

خطوات نحو تشكيل مجموعة منظمة التعاون الإسلامي بمنظمة التجارة العالمية

بالنسبة لدول منظمة التعاون الإسلامي الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، من الضروري إنشاء مجموعة غير رسمية لمنظمة التعاون الإسلامي لتنسيق مواقفها في منظمة التجارة العالمية وتوفير منتدى لتبادل وجهات النظر حول كيفية تحسين مشاركة منظمة التعاون الإسلامي على الوجه الأمثل في النظام التجاري المتعدد الأطراف. ينبغي أن يكون الدافع وراء إنشاء المجموعة هو أهداف تنسيق وتعبئة قوة التحالف المحتملة لأضخم مجموعة إقليمية والتعويض عن العجز في القدرات ونقص الخبرة ونقاط الضعف الأخرى.

تجدر الإشارة إلى أنه لا توجد إجراءات رسمية لكيفية الاعتراف بمجموعة معينة من الدول في منظمة التجارة العالمية. حيث يمكن أن تتشكل المجموعات وتختفي بشكل غير رسمي. والفئات الوحيدة "المعترف بها رسمياً" هي "البلدان المتقدمة" و "البلدان النامية" و "الدول الأقل نمواً".

بناء القدرات: يجب أن يستهدف مختلف الأطراف المعنية بمفاوضات منظمة التجارة العالمية. وهذا يشمل تنمية الموارد البشرية وخبرات مفاوضي منظمة التعاون الإسلامي، وممثلي المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات المنتجة والقطاع الخاص. يجب أن تكون هذه الأطراف قادرة على تحديد مواقفها التفاوضية الخاصة التي تتفق مع أهدافها وأولوياتها التنموية، ومن ثم تكون قادرة على الدفاع عنها. وهذا يتطلب استراتيجية تنمية اقتصادية واضحة على المستويين الوطني والإقليمي، وإذا لزم الأمر من خلال تعزيز مؤسسي.

المساعدة الفنية: من الضروري أن تكون على دراية كاملة بالمعايير وأن تكون قادرة على احترامها ولديها القدرة على ضمان احترامها بالكامل.

يجب أن يتخذ **الدعم في المفاوضات** شكل:

- إجراء دراسات تأثير على مختلف الخيارات قيد النظر في مفاوضات منظمة التجارة العالمية ومفاوضات الشراكة الاقتصادية (تأثير درجات مختلفة من المعاملة بالمثل، وتآكل الأفضليات التجارية المرتبطة بإصلاحات بروتوكولات المنتج، وزيادة المرونة في قواعد المنشأ، والتأثير التنافسي لزيادة الواردات. ومن أجل تحديد المنتجات الخاصة المستبعدة من اتفاقيات الشراكة الاقتصادية، وما إلى ذلك)؛
- تنظيم دورات إعلامية / تدريبية ومشاورات بين مختلف الأطراف المعنية.

القيمة المضافة لمجموعة منظمة التعاون الإسلامي في منظمة التجارة العالمية:

ما هي القيمة المضافة من إنشاء مجموعة منظمة التعاون الإسلامي؟

أولا، يمكن لمجموعة منظمة التعاون الإسلامي تقديم أفكار جديدة حول مستقبل منظمة التجارة العالمية، التي تعد في الوقت الحاضر قضية حرجة (بشأن "الحرب التجارية" وأزمة منظمة التجارة العالمية، أنظر قائمة المراجع). تتوفر دول منظمة التعاون الإسلامي على موارد مهمة للغاية وبالتالي يمكنها تحديد قضايا أو حلول جديدة. ويعتمد ذلك، بالطبع، على الخيال السياسي ومهارات صانعي القرار.

الرسم البياني 10: الهيكل المقترح لمجموعة منظمة التعاون الإسلامي في منظمة التجارة العالمية

1. المستوى الوزاري
2. مستوى مكتب منظمة التعاون الإسلامي بجنيف
3. مستوى الخبراء
4. مستوى المركز الإسلامي لتنمية التجارة/ منظمة التعاون الإسلامي بجنيف

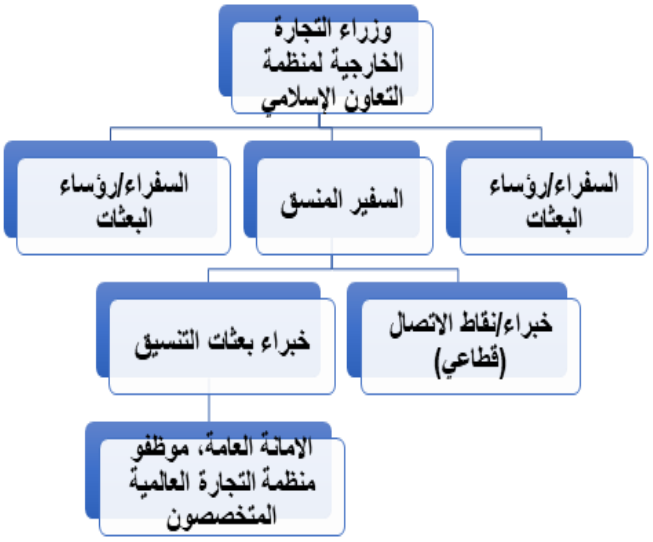

ب- الخيار الثاني: إصلاح الممارسة الحالية

يشمل الخيار الثاني، على الأقل، الخطوات التالية:

- إنشاء بند مستقل في جدول الأعمال، مخصص لقضايا منظمة التجارة العالمية في اجتماعات الكومسيك؛
- عقد اجتماعات استشارية على مستوى كبار المسؤولين في جنيف و / أو في الدار البيضاء وجدة بالتناوب لمناقشة القضايا ذات الأولوية. وقد عمل البنك الإسلامي للتنمية على وجه الخصوص على متابعة هذه الممارسة وعقد هذه الاجتماعات منذ أول اجتماع لمنظمة التجارة العالمية؛
- تنظيم اجتماع وزاري تشاوري حول قضايا منظمة التجارة العالمية (على هامش الاجتماعات الوزارية للكومسيك) قبل انعقاد المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية؛
- تمكين المركز الإسلامي لتنمية التجارة ومكتب منظمة التعاون الإسلامي بجنيف: يمكن إنشاء وحدة منظمة التجارة العالمية بمكتب جنيف بالتعاون مع المركز الإسلامي لتنمية التجارة والبنك الإسلامي للتنمية، مما يعطي دورًا أكثر ديناميكية لمكتب منظمة التعاون الإسلامي في جنيف بشأن قضايا منظمة التجارة العالمية.

وهنا مرة أخرى، من أجل إصلاح الممارسة الحالية، لابد من تطوير تأهيل الكفاءات التي تهتم بالقدرة على التفاوض التجاري وجوانب التنفيذ. يعد تطوير المساعدة الفنية ذات الصلة بالتجارة وبناء القدرات أمراً حيوياً بالنسبة لدول منظمة التعاون الإسلامي لزيادة المشاركة الفعالة في النظام

التجاري المتعدد الأطراف وزيادة قدرة العرض الخاصة بالتجارة لمنظمة التعاون الإسلامي. ينبغي إعادة النظر في بناء قدرات دول منظمة التعاون الإسلامي وتعزيزها من خلال الوسائل التالية:

على مستوى الكومسيك:

- ينبغي إنشاء بند مستقل ودائم في جدول الأعمال، مخصص لقضايا منظمة التجارة العالمية؛
- تنظيم الاجتماعات الوزارية على أساس سنوي على هامش اجتماعات الكومسيك؛
- عقد اجتماعات تنسيق رسمية رفيعة المستوى للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في إطار منظمة التجارة العالمية مرتين في العام في جنيف من قبل مكتب منظمة التعاون الإسلامي بجنيف والبنك الإسلامي للتنمية والمركز الإسلامي لتنمية التجارة.

على مستوى مكتب منظمة التعاون الإسلامي في جنيف:

من أجل إعطاء دور أكثر ديناميكية لمكتب منظمة التعاون الإسلامي في جنيف، من خلال إشراك هذا البعثة الدبلوماسية في قضايا منظمة التجارة العالمية والرفع من قدراتها.

ومن المهم بنفس القدر **تعميم التجارة على المستوى المؤسسي**. تحتاج بلدان منظمة التعاون الإسلامي إلى ضمان تنسيق التجارة على مستوى وزارات الحكومات المختلفة، ولاسيما وزارة التجارة ووزارة الشؤون الخارجية، فضلاً عن وزارات المالية والتخطيط الاقتصادي.

من الضروري أن تضع دول منظمة التعاون الإسلامي أطر مؤسسية محلية قوية لصياغة السياسات التجارية وتحليلها وتنفيذها. علاوة على ذلك، يحتاج مسؤولو منظمة التعاون الإسلامي إلى المهارات والمعرفة المناسبة للقضايا التي يتم التفاوض بشأنها. وفي هذا الصدد، تحتاج دول منظمة التعاون الإسلامي إلى الاستفادة الكاملة من مختلف أنشطة المساعدة الفنية التي تقدمها منظمة التجارة العالمية وباقي الشركاء في التنمية.

تشجيع إنشاء مجموعة غير رسمية لمنظمة التعاون الإسلامي داخل منظمة التجارة العالمية من قبل الدول الأعضاء في المنظمة في جنيف. وفي الوضع الحالي لمنظمة التجارة العالمية، يمكن أن تشكل جهود التشاور بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي قيمة مضافة لمنظمة التجارة العالمية.

ج- الخيار الثالث: الإبقاء على الوضع شبه الراهن / إصلاحات عملية

يعتبر هذا الخيار الأخير هو الأكثر تحفظًا ويمكن أن نسميه في الحقيقة "لا خيار" ويشمل:

- الاضطلاع بالممارسة الحالية إلى جانب برنامج مخصص للبعثات المقيمة بجنيف؛
- المزيد من التنسيق بين أصحاب المصلحة الرئيسيين: الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، والبعثة الدائمة لمنظمة التعاون الإسلامي بجنيف، والكومسيك، ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة، في مجال تقديم المساعدة الفنية للدول الأعضاء؛
- تعزيز أنشطة بناء القدرات في قضايا منظمة التجارة العالمية؛
- تمكين مكتب منظمة التعاون الإسلامي في جنيف وتعزيز دوره في مسائل منظمة التجارة العالمية.

الخاتمة:

إن تحسين آليات التنسيق وزيادتها أمر بالغ الأهمية لأن عملية التفاوض تكون مهمة فيما يتعلق بحسن استخدام الدول للنظام المؤسسي لمنظمة التجارة العالمية. إن عضوية منظمة التعاون الإسلامي في منظمة التجارة العالمية شرط ضروري للحصول على النفوذ من خلال التأطير القانوني؛ حيث من شأنها أن تمنح دول منظمة التعاون الإسلامي إمكانية زيادة نفوذها من خلال عمل التحالف. إن عمق وتيرة مشاركة دول منظمة التعاون الإسلامي في هيكل منظمة التجارة العالمية سيكون بلا شك علامة على المكانة واعتراف الأقران والقدرات الفنية.

الملاحق

الملحق 1: لائحة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

الأعضاء في منظمة التجارة العالمية

البلد	تاريخ الانضمام	البلد	تاريخ الانضمام
1. ألبانيا	8 سبتمبر 2000	2. المالديف	31 مايو 1995
3. البحرين	1 يناير 1995	4. مالي	31 مايو 1995
5. بنغلاديش	13 ديسمبر 1993	6. المغرب	1 يناير 1995
7. بنين	1 يناير 1995	8. موريتانيا	31 مايو 1995
9. بروناي دار السلام	1 يناير 1995	10. موزامبيق	26 أغسطس 1995
11. بوركينا فاسو	3 يونيو 1995	12. النيجر	13 ديسمبر 1996
13. الكاميرون	13 ديسمبر 1995	14. نيجريا	1 يناير 1995
15. تشاد	19 أكتوبر 1996	16. عمان	9 نوفمبر 2000
17. كوت ديفوار	1 يناير 1995	18. باكستان	1 يناير 1995
19. جيبوتي	31 مايو 1995	20. قطر	13 يناير 1996
21. مصر	30 يونيو 1995	22. العربية السعودية	11 ديسمبر 2005
23. الغابون	1 يناير 1995	24. السنغال	1 يناير 1995
25. غامبيا	23 أكتوبر 1996	26. سيراليون	23 يوليوز 1995
27. غينيا	25 أكتوبر 1995	28. سورينام	1 يناير 1995
29. غينيا-بيساو	31 مايو 1995	30. طاجكستان	2 مارس 2013
31. غويانا	1 يناير 1995	32. توغو	31 مايو 1995
33. إندونيسيا	1 يناير 1995	34. تونس	29 مارس 1995
35. الأردن	11 أبريل 2000	36. تركيا	26 مارس 1995
37. الكويت	1 يناير 1995	38. أوغندا	1 يناير 1995
39. كازاخستان	30 نوفمبر 2015	40. الإمارات العربية المتحدة	10 أبريل 1996
41. قيرقيزيا	20 ديسمبر 1998	42. اليمن	26 يونيو 2014
43. ماليزيا	1 يناير 1995	44. أفغانستان	29 يوليو 2016

الملحق 2: لائحة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المرشحة للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية (المراقبون)

لائحة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المرشحة للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية (المراقبون)		الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي غير الأعضاء في منظمة التجارة العالمية
1. الجزائر 2. أذربيجان 3. القمر الاتحادية 4. إيران 5. العراق 6. لبنان	7. ليبيا 8. السودان 9. سوريا 10. أوزبكستان 11. الصومال	1. فلسطين 2. تركمانستان

الملحق 3: المجموعات المعنية بالمفاوضات

المصدر: https://www.wto.org/english/tratop_e/dda_e/negotiating_groups_e.htm

ACP	African, Caribbean and Pacific countries with preferences in the EU Issues: Agricultural preferences Nature: Geographical Website: http://www.acp.int/	WTO members (62): Angola, Antigua and Barbuda, Barbados, Belize, Benin, Botswana, Burkina Faso, Burundi, Cameroon, Cabo Verde, Central African Republic, Chad, Congo, Côte d'Ivoire, Cuba, Democratic Republic of the Congo, Djibouti, Dominica, Dominican Republic, Fiji, Gabon, Gambia, Ghana, Grenada, Guinea, Guinea-Bissau, Guyana, Haiti, Jamaica, Kenya, Lesotho, Liberia, Madagascar, Malawi, Mali, Mauritania, Mauritius, Mozambique, Namibia, Niger, Nigeria, Papua New Guinea, Rwanda, Saint Kitts and Nevis, Saint Lucia, Saint Vincent and the Grenadines, Samoa, Senegal, Sierra Leone, Seychelles, Solomon Islands, South Africa, Suriname, Swaziland, Tanzania, Togo, Tonga, Trinidad and Tobago, Uganda, Vanuatu, Zambia, Zimbabwe WTO observers (8): Bahamas, Comoros, Equatorial Guinea, Ethiopia, Sao Tomé and Principe, Somalia, Sudan, Timor-Leste Not WTO members or observers (9): Cook Islands, Eritrea, Kiribati, Marshall Islands, Micronesia, Federated States of, Nauru, Niue, Palau, Tuvalu
African Group	African members of the WTO Issues: General Nature: Regional	WTO members (43): Angola, Benin, Botswana, Burkina Faso, Burundi, Cameroon, Cabo Verde, Central African Republic, Chad, Congo, Democratic Republic of the Congo, Côte d'Ivoire, Djibouti, Egypt, Gabon, Gambia, Ghana, Guinea, Guinea-Bissau, Kenya, Lesotho, Madagascar, Malawi, Mali, Mauritania, Mauritius, Morocco, Mozambique, Namibia, Niger, Nigeria, Rwanda, Senegal, Seychelles, Sierra Leone, South Africa, Swaziland, Tanzania, Togo, Tunisia, Uganda, Zambia, Zimbabwe
Asian Developing Members	Asian developing WTO members. Announced in document WT/GC/COM/6 of 27 March 2012 Issues: General Nature: Regional Documents: WT/GC/COM/6	WTO members (31): Bahrain, Kingdom of, Bangladesh, Brunei Darussalam, Cambodia, China, Hong Kong, China, India, Indonesia, Jordan, Korea, Republic of, Kuwait, the State of, Kyrgyz Republic, Lao People's Democratic Republic, Macao, China, Malaysia, Maldives, Mongolia, Myanmar, Nepal, Oman, Pakistan, Philippines, Qatar, Saudi Arabia, Kingdom of, Singapore, Sri Lanka, Chinese Taipei, Thailand, Turkey, United Arab Emirates, Viet Nam
APEC	Asia-Pacific Economic Cooperation forum Issues: General Nature: Regional Website: http://www.apec.org	WTO members (21): Australia, Brunei Darussalam, Canada, Chile, China, Hong Kong, China, Indonesia, Japan, Korea, Republic of, Malaysia, Mexico, New Zealand, Papua New Guinea, Peru, Philippines, Singapore, Chinese Taipei, Thailand, United States, Viet Nam, Russian Federation
ASEAN	Association of Southeast Asian Nations	WTO members (10): Brunei Darussalam, Cambodia, Indonesia, Lao People's Democratic Republic, Malaysia, Myanmar, Philippines,

	Issues: General Nature: Regional Website: http://www.asean.org	Singapore, Thailand, Viet Nam
MERCOSUR	Common Market of the Southern Cone, a customs union (Mercosul in Portuguese) Issues: General Nature: Customs union Website: http://www.mercosur.int	WTO members (4): Argentina, Brazil, Paraguay, Uruguay
G-90	African Group + ACP + least-developed countries Issues: General	WTO members (72): Afghanistan, Angola, Antigua and Barbuda, Bangladesh, Barbados, Belize, Benin, Botswana, Burkina Faso, Burundi, Cambodia, Cameroon, Cabo Verde, Central African Republic, Chad, Congo, Côte d'Ivoire, Cuba, Democratic Republic of the Congo, Djibouti, Dominica, Dominican Republic, Egypt, Fiji, Gabon, Gambia, Ghana, Grenada, Guinea, Guinea-Bissau, Guyana, Haiti, Jamaica, Kenya, Lesotho, Madagascar, Malawi, Maldives, Mali, Mauritania, Mauritius, Morocco, Mozambique, Myanmar, Namibia, Nepal, Niger, Nigeria, Papua New Guinea, Rwanda, Saint Kitts and Nevis, Saint Lucia, Saint Vincent and the Grenadines, Senegal, Sierra Leone, Solomon Islands, South Africa, Suriname, Swaziland, Tanzania, Togo, Trinidad and Tobago, Tunisia, Uganda, Zambia, Zimbabwe, Lao People's Democratic Republic, Liberia, Samoa, Seychelles, Vanuatu, Yemen WTO observers (10): Bahamas, Bhutan, Comoros, Equatorial Guinea, Ethiopia, Sao Tomé and Principe, Somalia, South Sudan, Sudan, Timor-Leste Not WTO members or observers (9): Cook Islands, Eritrea, Kiribati, Marshall Islands, Micronesia, Federated States of, Nauru, Niue, Palau, Tuvalu
Least-Developed Countries (LDCs)	Least developed countries: the world's poorest countries. The WTO uses the UN list (pdf) available here: www.un.org/en/development/desa/policy/cdp/ldc_info.shtml Issues: General Website: https://www.un.org/development/desa/dpad/wp-content/uploads/sites/45/publication/ldc_list.pdf	WTO members (36): Afghanistan, Angola, Bangladesh, Benin, Burkina Faso, Burundi, Cambodia, Central African Republic, Chad, Democratic Republic of the Congo, Djibouti, Gambia, Guinea, Guinea-Bissau, Haiti, Lao People's Democratic Republic, Lesotho, Liberia, Madagascar, Malawi, Mali, Mauritania, Mozambique, Myanmar, Nepal, Niger, Rwanda, Senegal, Sierra Leone, Solomon Islands, Tanzania, Togo, Uganda, Vanuatu, Yemen, Zambia WTO observers (8): Bhutan, Comoros, Ethiopia, Sao Tomé and Principe, Somalia, South Sudan, Sudan, Timor-Leste Not WTO members or observers (3): Eritrea, Kiribati, Tuvalu
Small, Vulnerable Economies (SVEs)	Group of developing countries seeking flexibilities and enhanced special and differential treatment for small, vulnerable economies in the negotiations. Issues: General	WTO members (26): Antigua and Barbuda, Barbados, Belize, Bolivia, Plurinational State of, Cuba, Dominica, Dominican Republic, El Salvador, Ecuador, Fiji, Grenada, Guatemala, Honduras, Jamaica, Mauritania, Nicaragua, Panama, Papua New Guinea, Saint Kitts and Nevis, Saint Lucia, Saint Vincent and the Grenadines, Samoa, Seychelles, Sri Lanka, Tonga, Trinidad and Tobago WTO observers (1): Bahamas
Article XII Members	Article XII Members, or acceded members (RAMs), ie, countries that negotiated and joined the WTO after 1995, seeking lesser commitments in the negotiations because of the liberalization they have undertaken as part of their	WTO members (22): Albania, Armenia, Cabo Verde, China, Ecuador, The former Yugoslav Republic of Macedonia, Georgia, Jordan, Kazakhstan, Kyrgyz Republic, Moldova, Republic of, Mongolia, Oman, Panama, Russian Federation, Saudi Arabia, Kingdom of, Seychelles, Chinese Taipei, Tajikistan, Tonga, Ukraine, Viet Nam

	membership agreements. Excludes least-developed countries because they will make no new commitments, and EU members Issues: General	
Low-Income Economies in Transition	Seeking to secure the same treatment as least-developed countries. (Georgia formally withdrew, but in the agriculture draft the full list is: Albania, Armenia, Georgia, Kyrgyz Rep, Moldova) Issues: Agriculture	WTO members (3): Armenia, Kyrgyz Republic, Moldova, Republic of
Cairns Group	Coalition of agricultural exporting nations lobbying for agricultural trade liberalization. Issues: Agriculture Website: http://www.cairnsgroup.org	WTO members (19): Argentina, Australia, Brazil, Canada, Chile, Colombia, Costa Rica, Guatemala, Indonesia, Malaysia, New Zealand, Pakistan, Paraguay, Peru, Philippines, South Africa, Thailand, Uruguay, Viet Nam
Tropical Products	Coalition of developing countries seeking greater market access for tropical products Issues: Agriculture	WTO members (8): Bolivia, Plurinational State of, Colombia, Costa Rica, Ecuador, Guatemala, Nicaragua, Panama, Peru
G-10	Coalition of countries lobbying for agriculture to be treated as diverse and special because of non-trade concerns (not to be confused with the Group of Ten Central Bankers) Issues: Agriculture	WTO members (9): Iceland, Israel, Japan, Korea, Republic of, Liechtenstein, Mauritius, Norway, Switzerland, Chinese Taipei
G-20	Coalition of developing countries pressing for ambitious reforms of agriculture in developed countries with some flexibility for developing countries (not to be confused with the G-20 group of finance ministers and central bank governors, and its recent summit meetings) Issues: Agriculture	WTO members (23): Argentina, Bolivia, Plurinational State of, Brazil, Chile, China, Cuba, Ecuador, Egypt, Guatemala, India, Indonesia, Mexico, Nigeria, Pakistan, Paraguay, Peru, Philippines, South Africa, Tanzania, Thailand, Uruguay, Venezuela, Bolivarian Republic of, Zimbabwe
G-33	Also called "Friends of Special Products" in agriculture. Coalition of developing countries pressing for flexibility for developing countries to undertake limited market opening in agriculture Issues: Agriculture	WTO members (47): Antigua and Barbuda, Barbados, Belize, Benin, Bolivia, Plurinational State of, Botswana, China, Congo, Côte d'Ivoire, Cuba, Dominica, Dominican Republic, Ecuador, El Salvador, Grenada, Guatemala, Guyana, Haiti, Honduras, India, Indonesia, Jamaica, Kenya, Korea, Republic of, Madagascar, Mauritius, Mongolia, Mozambique, Nicaragua, Nigeria, Pakistan, Panama, Philippines, Saint Kitts and Nevis, Saint Lucia, Saint Vincent and the Grenadines, Senegal, Sri Lanka, Suriname, Chinese Taipei, Tanzania, Trinidad and Tobago, Turkey, Uganda, Venezuela, Bolivarian Republic of, Zambia, Zimbabwe
Cotton-4	West African coalition seeking cuts in cotton subsidies and tariffs Issues: Agriculture (Cotton)	WTO members (4): Benin, Burkina Faso, Chad, Mali

NAMA-11	Coalition of developing countries seeking flexibilities to limit market opening in industrial goods trade Issues: NAMA	WTO members (10): Argentina, Brazil, Egypt, India, Indonesia, Namibia, Philippines, South Africa, Tunisia, Venezuela, Bolivarian Republic of
Paragraph 6 Countries	Group of countries with less than 35% of non-agricultural products covered by legally bound tariff ceilings. They have agreed to increase their binding coverage substantially, but want to exempt some products. (In paragraph 6 of the first version of the NAMA text, later paragraph 8.) Issues: NAMA	WTO members (12): Cameroon, Congo, Côte d'Ivoire, Cuba, Ghana, Kenya, Macao, China, Mauritius, Nigeria, Sri Lanka, Suriname, Zimbabwe
Friends of Ambition (NAMA)	Seeking to maximize tariff reductions and achieve real market access in NAMA. (Some nuanced differences in positions.) Issues: NAMA	WTO members (35): Australia, Austria, Belgium, Bulgaria, Canada, Cyprus, Czech Republic, Denmark, Estonia, European Union (formerly EC), Finland, France, Germany, Greece, Hungary, Ireland, Italy, Japan, Latvia, Lithuania, Luxembourg, Malta, Netherlands, New Zealand, Norway, Poland, Portugal, Romania, Slovak Republic, Slovenia, Spain, Sweden, Switzerland, United Kingdom, United States
Friends of A-D Negotiations (FANs)	Coalition seeking more disciplines on the use of anti-dumping measures Issues: Rules (anti-dumping)	WTO members (15): Brazil, Chile, Colombia, Costa Rica, Hong Kong, China, Israel, Japan, Korea, Republic of, Mexico, Norway, Singapore, Switzerland, Chinese Taipei, Thailand, Turkey
Friends of Fish	Informal coalition seeking to significantly reduce fisheries subsidies. From time to time other WTO members also identify themselves as "Friends of Fish" Issues: Rules (fisheries subsidies)	WTO members (11): Argentina, Australia, Chile, Colombia, Ecuador, Iceland, New Zealand, Norway, Pakistan, Peru, United States
"W52" Sponsors	Sponsors of TN/C/W/52, a proposal for "modalities" in negotiations on geographical indications (the multilateral register for wines and spirits, and extending the higher level of protection beyond wines and spirits) and "disclosure" (patent applicants to disclose the origin of genetic resources and traditional knowledge used in the inventions). The list includes as groups: the EU, ACP and African Group. * Dominican Rep. is in the ACP and South Africa is in the African Group, but they are sponsors of TN/IP/W/10/Rev.2 on geographical indications Issues: Intellectual property (TRIPS) Documents: TN/C/W/52	WTO members (109): Albania, Angola, Antigua and Barbuda, Austria, Barbados, Belgium, Belize, Benin, Botswana, Brazil, Bulgaria, Burkina Faso, Burundi, Cameroon, Cabo Verde, Central African Republic, Chad, China, Colombia, Congo, Côte d'Ivoire, Croatia, Cuba, Cyprus, Czech Republic, Democratic Republic of the Congo, Denmark, Djibouti, Dominica, Dominican Republic, Ecuador, Egypt, Estonia, European Union (formerly EC), Fiji, Finland, The former Yugoslav Republic of Macedonia, France, Gabon, Gambia, Georgia, Germany, Ghana, Greece, Grenada, Guinea, Guinea-Bissau, Guyana, Haiti, Hungary, Iceland, India, Indonesia, Ireland, Italy, Jamaica, Kenya, Kyrgyz Republic, Latvia, Lesotho, Liechtenstein, Lithuania, Luxembourg, Madagascar, Malawi, Mali, Malta, Mauritania, Mauritius, Moldova, Republic of, Morocco, Mozambique, Namibia, Netherlands, Niger, Nigeria, Pakistan, Papua New Guinea, Peru, Poland, Portugal, Romania, Rwanda, Saint Kitts and Nevis, Saint Lucia, Saint Vincent and the Grenadines, Senegal, Sierra Leone, Slovak Republic, Slovenia, Solomon Islands, South Africa, Spain, Sri Lanka, Suriname, Swaziland, Sweden, Switzerland, Tanzania, Thailand, Togo, Tonga, Trinidad and Tobago, Tunisia, Turkey, Uganda, United Kingdom, Zambia, Zimbabwe
Joint Proposal (in	Sponsors of TN/IP/W/10/Rev.4	WTO members (20): Argentina, Australia, Canada, Chile, Costa Rica, Dominican Republic, Ecuador, El Salvador, Guatemala, Honduras, Israel,

Intellectual Property)	proposing a database that is entirely voluntary Issues: TRIPS GI register Website: http://www.wto.org/trips#issues Documents: TN/IP/W/10/Rev.4	Japan, Korea, Republic of, Mexico, New Zealand, Nicaragua, Paraguay, South Africa, Chinese Taipei, United States
Pacific Group	Developing Country Members of the Pacific Islands Forum (PIF) Issues: General Nature: Geographical Website: http://www.forumsec.org/	WTO members (6): Fiji, Papua New Guinea, Samoa, Solomon Islands, Tonga, Vanuatu Not WTO members or observers (8): Cook Islands, Kiribati, Marshall Islands, Micronesia, Federated States of, Nauru, Niue, Palau, Tuvalu

الملحق 4: استبيان حول الخيارات العملية لتطوير التنسيق بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بشأن قضايا منظمة التجارة العالمية

الاسم:
المهنة:
المهمة:

القسم الأول: أهمية النظام التجاري المتعدد الأطراف وتأثيره على الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

- ما هي الدولة التي تمثلونها؟
- كم عدد الموظفين في مؤسستكم المكلفين بقضايا منظمة التجارة العالمية؟
- هل جميعهم من الوزارة المكلفة بالتجارة الدولية؟
- هل يغطي هؤلاء الموظفون أيضاً منظمات دولية أخرى أو وكالات الأمم المتحدة؟ إذا كان الأمر كذلك، المرجو ذكرها؟
- فيما يخص الموظفين في جنيف الذين يشتغلون على قضايا منظمة التجارة العالمية، هل يستفيدون مسبقا من أي تدريب أو يتمتعون بمؤهلات أو مهارات أو خبرات معينة؟
- إلى أي حد استفدتم من مختلف مشاريع / مبادرات تأهيل الكفاءات التي تقدمها مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي (البنك الإسلامي للتنمية، المركز الإسلامي لتنمية التجارة)، على سبيل المثال: دورات السياسات التجارية (Trade Policy Courses)؟
- إلى أي حد استفدتم من برامج التوعية لمنظمة التجارة العالمية لفائدة المهتمين الرئيسيين، مثل: قطاع الأعمال، البرلمانيون، المجتمع المدني، فيما يتعلق بالنظام التجاري المتعدد الأطراف ومنظمة التجارة العالمية؟

القسم الثاني: التنسيق على المستويات الوطنية والإقليمية والمتعددة الأطراف

- ما هي المؤسسات التي تشارك في صياغة وتنفيذ السياسة التجارية في بلدكم؟
- هل تتوفرون على إطار تنسيق وطني لصياغة المواقف بشأن الاتفاقيات التجارية الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف؟ من هم أصحاب المصلحة؟
- ما هي مجموعات التنسيق الحالية لمنظمة التجارة العالمية التي يشارك فيها وفدكم؟ كم مرة تجتمع هذه المجموعات لتنسيق المواقف؟
- هل يعقد سفراء الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي اجتماعات منتظمة حول قضايا منظمة التجارة العالمية؟
- ما هي الخيارات العملية التي تقترحونها لتحسين تنسيق منظمة التعاون الإسلامي فيما يتعلق بقضايا منظمة التجارة العالمية في جنيف؟

- هل ينبغي دعوة سفراء منظمة التعاون الإسلامي في منظمة التجارة العالمية لحضور اجتماعات الكومسيك الوزارية؟ إذا كان الجواب نعم، ما هو في رأيكم دورهم في هذه الاجتماعات.

القسم الثالث: تمكين الدول الأعضاء ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي من تحديد وتنفيذ الإصلاحات المصاحبة للتنمية والسياسات المناسبة للاستفادة من النظام التجاري المتعدد الأطراف

- ما هي أولويات بلدكم في مفاوضات منظمة التجارة العالمية؟ وما هي القضايا ذات الأولوية؟
- هل ينبغي لمنظمة التعاون الإسلامي أن تطور موقفا مشتركا بشأن قضايا منظمة التجارة العالمية وما هي المجالات التي ينبغي التركيز عليها (على سبيل المثال: المساعدة من أجل التجارة، حزمة البلدان الأقل نموا، الإمكانيات التجارية من أجل التنمية المستدامة، التجارة العالمية مع فوائد الرفاهية للمجتمعات، جدول أعمال بوينس آيرس)؟
- بالنظر إلى تعثر جولة الدوحة للتنمية، ما هي الفرص المتاحة لمنظمة التعاون الإسلامي لتسريع مبادراتها التجارية الإقليمية؟
- كيف يمكن لمنظمة التعاون الإسلامي معالجة قيود العرض التي تعيق معظم الدول الأعضاء من الاستفادة الكاملة من مَواطِن المرونة التي يوفرها النظام التجاري المتعدد الأطراف؟

القسم الرابع: تحسين الاتصالات وتبادل المعلومات بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وممثلي منظمة التعاون الإسلامي بجنيف ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي والأمانة العامة

- هل تعتقد أن إنشاء آلية تنسيق لمنظمة التعاون الإسلامي في جنيف ترعاها الممثلية الدائمة لمنظمة التعاون الإسلامي لدى الأمم المتحدة، وتجتمع بشكل منتظم، يمكن أن تحسن من تبادل المعلومات والاتصالات؟ كم مرة يجب أن تجتمع هذه الآلية؟
- بالنظر إلى صغر حجم العديد من بعثات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (لاسيما البلدان الأقل نمواً) في العديد من اجتماعات اللجان المنتظمة والهيئات التفاوضية، هل تعتقدون أن نظام تعيين جهات التنسيق في المجالات المتفق عليها ذات الأولوية سوف يكون مفيد؟
- هل سبق لكم أن ترأستم أية لجنة لمنظمة التجارة العالمية أو مجموعة تفاوضية؟
- هل تعتقدون أن تعيينكم كنقطة اتصال أو ترأسكم لمجموعة تفاوضية سيحسن من قدراتكم على الانخراط بشكل كامل في أنشطة وفعاليات منظمة التجارة العالمية؟
- هل تعتقدون أن هذا المستوى من المشاركة سيعزز فرصة منظمة التعاون الإسلامي للدفاع عن المصالح التجارية للدول الأعضاء بدلاً من مجرد متابعة أنشطة وفعاليات منظمة التجارة العالمية؟
- هل تعتقدون أن مثل هذه المسؤولية لترأس مجموعة تفاوضية ستحسن من جودة الأوراق الموجزة التي ستقدم للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ووزراء التجارة والأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي وستؤدي بالتالي إلى تحسين استجابة منظمة التعاون الإسلامي بخصوص المسائل ذات الأولوية في جولة الدوحة الحالية للتنمية والقضايا الجديدة المقترحة حاليا في منظمة التجارة العالمية؟
- بالنظر إلى أن اتفاقية نظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي تم إبلاغها إلى منظمة التجارة العالمية بموجب قاعدة التمكين (Enabling Clause)، ما الذي ينبغي على سفراء الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي فعله لضمان منح منظمة التعاون الإسلامي صفة مراقب في منظمة التجارة العالمية؟

قائمة المحتويات

دراسة حول الخيارات العملية لزيادة تنسيق الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية

مقدمة

الفصل الأول: الوضع الحالي للتنسيق بين دول منظمة التعاون الإسلامي الأعضاء في منظمة التجارة العالمية

القسم الأول: الخلفية: التطورات

القسم الثاني: دور منظمة التعاون الإسلامي في قضايا منظمة التجارة العالمية

- إدارة الشؤون الاقتصادية التابعة للأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي؛
- مكتب منظمة التعاون الإسلامي بجنيف؛
- الكومسيك؛
- المركز الإسلامي لتنمية التجارة؛
- مجموعة البنك الإسلامي للتنمية: أنشطة البنك الإسلامي للتنمية فيما يتعلق بقضايا منظمة التجارة العالمية.

القسم الثالث: أنشطة دول منظمة التعاون الإسلامي في منظمة التجارة العالمية

الفصل الثاني: ديناميكية التحالف داخل منظمة التجارة العالمية

القسم الأول: الوضعية الراهنة للتحالفات في منظمة التجارة العالمية

القسم الثاني: التحديات التي تواجه الدول النامية في التزامها مع التحالفات

القسم الثالث: التنسيق من خلال بعض المجموعات المختارة داخل منظمة التجارة العالمية

- مجموعة الدول العربية؛
- المجموعة الإفريقية:
  - ✓ الإنشاء المؤسسي للمجموعة؛
  - ✓ التنسيق على أرض الواقع؛
  - ✓ تقييم المجموعة.
- مجموعة رابطة دول جنوب شرق آسيا (الأسيان):
  - ✓ الإنشاء المؤسسي للمجموعة
  - ✓ التنسيق على أرض الواقع
  - ✓ تقييم المجموعة
- مجموعة دول إفريقيا والكاريبي والمحيط الهادي
  - ✓ الإنشاء المؤسسي للمجموعة
  - ✓ التنسيق على أرض الواقع:
  - ✓ تقييم المجموعة

الفصل الثالث: سبل المضي قدما: مقترحات لزيادة مستوى التنسيق بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في إطار منظمة التجارة العالمية

القسم الأول: توصيات الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي في سنة 1997

القسم الثاني: تحليل توصيات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

- أهمية ومعرفة النظام التجاري المتعدد الأطراف وآثاره على الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛
- التنسيق على المستويات الوطنية والإقليمية والمتعددة الأطراف؛

- قدرة دول ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي على تحديد وتنفيذ إصلاحات مؤيدة للتنمية وسياسات ملائمة للاستفادة من النظام التجاري المتعدد الأطراف؛
- تحسين التواصل وتبادل المعلومات بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وممثلي منظمة التعاون الإسلامي بجنيف ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي والأمانة العامة.

القسم الثالث: الخيارات السياسية الرئيسة

- **الخيار الأول**: إنشاء مجموعة منظمة التعاون الإسلامي بمنظمة التجارة العالمية؛
- **الخيار الثاني**: إصلاح الممارسة الحالية
- **الخيار الثالث**: إبقاء الممارسة الحالية 'كما هي': QUASI – STATU – QUO / إصلاحات عملية

الخاتمة

قائمة المراجع

الملاحق

الملحق 1: لائحة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الأعضاء في منظمة التجارة العالمية

الملحق 2: لائحة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المرشحة للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية (المراقبون)

الملحق 3: المجموعات المعنية بالمفاوضات

الملحق 4: استبيان حول الخيارات العملية لتطوير التنسيق بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بشأن قضايا منظمة التجارة العالمية

قائمة الجداول

الجدول 1: مكونات التنسيق

الجدول 2: عوامل النجاح

الجدول 3: بعض أنشطة المركز الإسلامي لتنمية التجارة المتعلقة بتقديم المساعدة الفنية وتأهيل الكفاءات في مسائل منظمة التجارة العالمية التي تم تنظيمها منذ الدورة السابعة والعشرين للكومسيك

الجدول 4: العناصر الرئيسية للبرنامج

الجدول 5: بعض أنشطة مجموعة البنك الإسلامي للتنمية المتعلقة بالمساعدة الفنية وبناء القدرات في منظمة التجارة العالمية منذ الدورة السابعة والعشرين للكومسيك

الجدول 6: محادثات التجارة المتعددة الأطراف منذ سنة 1947

الجدول 7: مشاركة منظمة التعاون الإسلامي في اتفاقية الغات/ جولات منظمة التجارة العالمية منذ سنة 1973

الجدول 8: الرئاسة السابقة لدول منظمة التعاون الإسلامي للجان/ هيئات منظمة التجارة العالمية 1995-2017

الجدول 9: رئاسة دول منظمة التعاون الإسلامي لفرق العمل في منظمة التجارة العالمية

الجدول 10: مختلف أنواع المجموعات والتحالفات

الجدول 11: تحسين كفاءة عملية صنع القرار لرابطة دول جنوب شرق آسيا

الجدول 12: التوصيات الرئيسية للأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي

الجدول 13: هيكل الاستبيان

الجدول 14: تحليل النتائج
الجدول 15: خيارات لزيادة التنسيق بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في منظمة التجارة العالمية
الجدول 16: المنظمات الدولية / المنظمات الدولية الحكومية التي تتوفر على "صفة مراقب مخصص":

قائمة الرسوم البيانية

الرسم البياني 1: مشاركة منظمة التعاون الإسلامي في اتفاقية الغات/ جولات منظمة التجارة العالمية
الرسم البياني 2: عضوية دول منظمة التعاون الإسلامي في مجموعات منظمة التجارة العالمية حسب الدول
الرسم البياني 3: مجالات/ قضايا ذات أهمية بالنسبة لدول منظمة التعاون الإسلامي بالنسب %
الرسم البياني 4: عدد حالات رئاسة دول منظمة التعاون الإسلامي لمنظمة التجارة العالمية
الرسم البياني 5: هيئات منظمة التجارة العالمية التي ترأستها بلدان منظمة التعاون الإسلامي، حسب القطاع خلال الفترة 1995-2017
الرسم البياني 6: هيئات منظمة التجارة العالمية التي ترأستها بلدان منظمة التعاون الإسلامي، حسب القطاع خلال الفترة 1995-2017
الرسم البياني 7: هيكل المجموعة الإفريقية
الرسم البياني 8: هيكل مجموعة رابطة دول جنوب شرق آسيا
الرسم البياني 9: هيكل مجموعة إفريقيا والكاريبي والمحيط الهادي
الرسم البياني 10: الهيكل المقترح لمجموعة منظمة التعاون الإسلامي في منظمة التجارة العالمية

لائحة المختصرات

AATB	جسور التجارة العربية الأفريقية
ACP	مجموعة أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادي
AFT	المساعدة من أجل التجارة
AFTIAS	مبادرة المساعدة من أجل التجارة للدول العربية
AMS	دول جنوب شرق آسيا
AMU	اتحاد المغرب العربي
ASEAN	رابطة دول جنوب شرق آسيا (الأسيان)
ASEC	الرابطة الاقتصادية لدول الأسيان
ASMEX	الجمعية المغربية للمصدرين
AU	الاتحاد الإفريقي
AG	المجموعة الإفريقية
C4	القطن 4
CARICOM	المجموعة الكاريبية
CFC	الصندوق المشترك للسلع
CFCIM	غرفة التجارة والصناعة الفرنسية بالمغرب
CGTF	المجموعة الأساسية لتسهيل التجارة
COMCEC	الكومسيك: اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي
CRNM	آلية التفاوض الإقليمي للجماعة الكاريبية
CUTS	مركز التجارة الدولية والاقتصاد والبيئة
DDA	أجندة الدوحة للتنمية

DDR	جولة الدوحة للتنمية
DFQF	الحصص المعفاة من الضرائب
DM Process	عملية إدارة النزاعات
DSS	نظام تسوية النزاعات
DWP	برنامج عمل الدوحة
EBA	كل شيء ما عدا الأسلحة
ECA	الجماعة الاقتصادية لأفريقيا
ECO	منظمة التعاون الاقتصادي
ECOWAS	الرابط الاقتصادية لدول غرب افريقيا
EPA	اتفاقية الشراكة الاقتصادية
ESM	آلية الحماية في حالات الطوارئ
EU	الاتحاد الأوروبي
GATS	الاتفاقية العامة بشأن تجارة الخدمات
GATT	الاتفاقية العامة بشأن التعريفات والتجارة
GSP	نظام الأفضليات المعمم
IAIGC	تعاون ضمان الاستثمار العربي المشترك
IBSA	الهند - البرازيل- جنوب أفريقيا
ICC	غرفة التجارة الدولية
ICCIA	الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة
ICDT	المركز الإسلامي لتنمية التجارة
ICO	منظمة البن الدولية
ICTSD: International Centre for Trade and Sustainable Development	المركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة
IDB	البنك الإسلامي للتنمية
IF: Integrated Framework	إطار عمل متكامل
IGO: Inter-Governmental Organization	منظمة بين حكومية
IICRA: International Islamic Center for Reconciliation and Arbitration	المركز الإسلامي الدولي للتحكيم والمصالحة
ILO: International Labor Organization	منظمة العمل الدولية
IO: International Organization	منظمة دولية
IOS: International Organization of Standardization	المنظمة الدولية للمعايير
ITC: International Trade Center	مركز التجارة الدولي
ITFC: International Islamic Trade Finance Corporation	المؤسسة الدولية الإسلامي لتمويل التجارة
ITU: International Telecommunications Union	الاتحاد الدولي للاتصالات
JITAP: Joint Integrated Technical Assistance Program	برنامج المساعدة الفنية المتكامل المشترك
LAS: League of Arab States	جامعة الدول العربية
LDCs: Least Developed Countries	الدول الأقل نموا
LLDCs: Landlocked Developing Countries	البلدان النامية غير الساحلية
MC: Ministerial Conference	المؤتمر الوزاري
MERCOSUR: Mercado Común del Sur	السوق المشتركة الجنوبية (ميركوسور)

MS: Member States	الدول الأعضاء
MTC: Ministerial Trade Committee	اللجنة الوزارية للتجارة
MTS: Multilateral Trading System	النظام التجاري المتعدد الأطراف
NAMA: Non-Agriculture Market Access	الوصول إلى الأسواق غير الزراعية
NTB: Non-Tariff Barriers	الحواجز غير التعريفية
OAU: Organization of African Unity	منظمة الوحدة الإفريقية
OECS: Organization of East Caribbean States	منظمة دول شرق البحر الكاريبي
OIC: Organization of Islamic Cooperation	منظمة التعاون الإسلامي
OTC: Over the Counter	أسواق البيع المباشر
PIF: Pacific Islands Forum	منتدى جزر المحيط الهادئ
PIF(S): Pacific Islands Forum (Secretariat)	(أمانة) منتدى جزر المحيط الهادئ
RIA: Regional Integration Agreement	اتفاقية التكامل الإقليمي
RISC: Regional and Issue Specific Coalition	التحالف الإقليمي والقائم على قضايا خاصة
SC: South Center	مركز الجنوب
SDG: Sustainable Development Goals	أهداف التنمية المستدامة
SESRIC: Statistical, Economic and Social Research and Training Centre for Islamic Countries	مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية
SPS: Sanitary and Phytosanitary Measures	تدابير الصحة والصحة النباتية
SS CTD: WTO Committee on Trade and Development Special Session	دورة استثنائية للجنة التجارة والتنمية التابعة لمنظمة التجارة العالمية
SS DSB: Dispute Settlement Body Special Session	دورة استثنائية لهيئة تسوية النزاعات
SVEs: Small and Vulnerable Countries	الدول الصغرى والهشة
TOBB: The Union of Chambers and Commodity Exchanges of Turkey	اتحاد الغرف التجارية وتبادل السلع التركي
TPR: Trade Policy Review (Process)	(عملية) مراجعة السياسة التجارية
TPS: Trade Preferential System	نظام الأفضليات التجارية
TRIMS: Trade Related Investment Measures	التدابير التجارية المتعلقة بالاستثمار
TRIPS: Trade Related Intellectual Property Rights	الاتفاقية حول الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية
TST: Technical Support Team	فريق الدعم الفني
UNCITRAL: United Nations Commission on International Trade Law	لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي
UNCTAD: United Nations Conference on Trade and Development	مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية
UNDP: United Nations Development Program	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
UNECA: United Nations Economic Commission for Africa	اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة

UNECE: United Nations Economic Commission for Europe	لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا
UNEP: United Nations Environment Organization	منظمة البيئة
UNIDO: United Nations Industry Development Organization	منظمة الأمم المتحدة للصناعة والتنمية
WAEMU: West African Economic and Monetary Union	الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب افريقيا
WCO: World Customs Organization	منظمة الجمارك العالمية
WG: Working Group	فريق العمل
WHO: World Health Organization	منظمة الصحة العالمية
WIPO: World Intellectual Property Organization	المنظمة العالمية للملكية الفكرية
WTO: World Trade Organization	منظمة التجارة العالمية

BIBLIOGRAPHY/WEBOGRAPHY

ALPHA, Arlène, FAUCHEUX, Benoît, HERMELIN, Bénédict and FAUTREL, Vincent: "WTO and EPA Negotiations: For an Enhanced Coordination of ACP Positions on Agriculture", December 2005. www.ecdpm.org/dp70

AMDY FALL, Amadou: Toward Sub-Sahara African negotiations and strategic interactions in the WTO. Ecole Supérieure Polytechnique, Cheikh Anta Diop University of Dakar, Senegal. Received 17 September 2014; Accepted 27 April, 2015.

ANDERSON, J. E. and VAN WINCOOP, E.: Trade Costs. Journal of Economic Literature 42(3), 2004, 691-751.

ANDERSON, Kym: World trade: How to rescue the WTO. Jul 6, 2018
https://www.elgar.com/shop/books?book_series=Critical%20Perspectives%20on%20the%20Global%20Trading%20System%20and%20the%20WTO%20series

APERCU, Joan: « The Level of African Engagement at the World Trade Organization from 1995 to 2010. », *International Development Policy | Revue Internationale de Politique de Développement* [Online], 4.2 | 2013h ttp://journals.openedition.org/poldev/1492; DOI : 10.4000/poldev.1492

ATPC: African Trade Policy Centre: Work in Progress, No. 32, February 2006, Paper presented at the FAO workshop on "WTO Rules for Agriculture Compatible with Development" held in Rome February 2-3, 2006.

AUDET, René : Du Tiers-monde au Sud Global. Le renouveau de l'activisme diplomatique des pays en développement à l'OMC. Une analyse du discours et des formes organisationnelles. Thèse de Doctorat en Sociologie, Université du Québec à Montréal, Septembre 2009.

BAGWELL, Kyle, STAIGER, Robert W.: Multilateral trade negotiations, bilateral opportunism and the rules of GATT/WTO. Journal of International Economics 67 (2005) 268– 294
www.elsevier.com/locate/econbase

BAIER, S. L. and BERGSTRAND, J. H.: The Growth of World Trade: Tariffs, Transport. Costs, and Income Similarity, Journal of International Economics 53(1), 2001, 1-27.

BALASSA, B.: "Trade Liberalization and 'Revealed' Comparative Advantage," Manchester School 33, 1965, 99-123.

BALDWIN, R. E.: "Determinants of Trade and Foreign Investment: Further Evidence," The Review of Economics and Statistics 61(1), 1979, 40-48.

BIZUMUREMYI, Edouard : L'agriculture ouest-africaine à l'épreuve de la libéralisation des échanges. Situation, défis et opportunités, 9-10 mars 2005, Ouagadougou, dialogue organisé par le Bureau de la Coopération Suisse au Burkina Faso, ICTSD.

BLACKHURST, Richard, LYAKURWA, Bill and OYEJIDE, Ademola: Improving African Participation in the WTO. https://www.iatp.org/files/Improving_African_Participation_in_the_WTO.htm

CAMPBELL, J.L. 2004. Institutional Change and Globalization. Princeton and Oxford: Princeton University Press.

CEPALUNI, Gabriel, GALDINO, Manoel and JORGE DE OLIVEIRA, Amâncio: The Bigger, the Better: Coalitions in the GATT/WTO. Center for International Negotiations Studies (CAENI), University of São Paulo, Brazilian Political Science Review, 6 (2), 2012, 28 – 55

CEPII, Paris, Rédaction : Centre d'Etudes Prospectives et d'Informations Internationales, N° 337 – 28 novembre 2013. www.cepii.fr

CHRISTOPHER, Ronald: Costs and Benefits of Coordination of United Nations Operational Activities for Development. A background paper prepared for DESA, April 2011.
http://www.un.org/esa/coordination/pdf/final_report_2011.pdf

COE, D. T., HELPMAN, E. and HOFFMAISTER A. W.: North-South R&D spillovers., The Economic Journal 107, 1997, 134-149.

COGLIANESE, Cary: Globalization and the Design of International Institutions.
https://sites.hks.harvard.edu/m rcbg/research/c.coglianese_governance_globalization.and.design.pdf

COGLIANESE, Cary: Globalization and the Design of International Institutions, in NYE, Joseph S. Jr. and DONAHUE, John D. (Eds.): Governance in a Globalizing World 297-318, Brookings Institution Press, 2000.

DAMRO, C.: EU Delegation and Agency in International Trade Negotiations, Journal of Common Market Studies, 45 (4), 2007, 883-904.

DAVIS, Christina L.: Do WTO Rules Create a Level Playing Field? Lessons from the Experience of Peru and Vietnam. Department of Politics, Princeton University.

DEARDORFF, A.V.: Testing Trade Theories and Predicting Trade Flows. In Jones, R.W. and Kenen, P.B., Handbook of international Economics, Elsevier, 1984, pages 467-517.

DOBSON, W.: Deeper Integration in East Asia: Regional Institutions and the International Economic System. The World Economy 24(8), 2001, 995-1018.

DRAPER, Peter, LACEY, Simon and RAMKOLOWAN, Yash: Mega-Regional Trade Agreements: Implications For the African, Caribbean and Pacific Countries, ECIPE Occasional Paper, No. 2/2014 www.ecipe.org, Brussels, Belgium

DUTTA, Soumitra and CURY, Mazen E.: Free Trade Agreements in the Arab Region. Challenges for the Arab World. Proceedings Report of a Regional Workshop organized by The Arab NGO Network for Development, (ANND), Cairo, Egypt, 9-10-11 December 2006, in partnership with the Third World Network, in collaboration with the Arab States Program of United Nations Development Program.
ELDER, Mark and MIYAZAWA, Ikuho: A Survey of ASEAN's Organizational Structure and Decision Making Process for Regional Environmental Cooperation and Recommendations for Potential External Assistance. IGES Policy Report No. 2014-03, March 2015, Institute for Global Environmental Strategies (IGES).
EUROPEAN UNION: African, Caribbean and Pacific (ACP) Countries' Position on Economic Partnership Agreements (EPAs). Directorate-General for External Policies of the Union, Directorate B, Policy Department, 2014.
EVANS, P.B., JACOBSON, H. and PUTNAM, R.: Double-Edged Diplomacy: International Bargaining and Domestic Politics, 1993, Berkeley: University of California Press.
FAGERBERG, J., HANSSON, P., LUNDBERG, L. and MELCHIOR, A. (eds): Technology and international trade, Edward Elgar, UK, 1997.
FATH-ALLAH, Mahmoud Reda: "Trade Agreements in Arab Countries: What Are the Effects on Their Trade? (A Gravity Modelling Approach)". Economics World, December 2015, Vol. 3, No. 11-12, 270-282.
FEENSTRA, R. C., LIPSEY, R. E., DENG, H., MA, A. C. and MO, H.: World Trade Flows: 1962-2000. Working Paper No. 11040, issued in January 2005, NBER (National Bureau of Economic Research).
FEENSTRA, R. C.: "Integration of Trade and Disintegration of Production in the Global Economy," Journal of Economic Perspectives 12(4), 1998, 31-50.
FERGUSSON, Ian F.: Foreign Affairs, Defence, and Trade Division, Congressional Research Service, World Trade Organization Negotiations: The Doha Development Agenda, 2008.
FINK, C., MATTOO, A. and NEAGU, I. C.: "Assessing the impact of communication costs on international trade". Journal of International Economics, 67(2), 2005, 428-445.
FRANKEL, J., STEIN, E. and WEI, S-J.: "Continental Trading Blocs: Are they Natural or Supernatural?" In
FRANKEL, Jeffrey, (ed.): The Regionalization of the World Economy. Chicago: University of Chicago Press, 1998, 91-113.
FRANKEL, J.: "Integrating transportation costs and geography into trade analysis" In Technological changes in the transport sector, Washington 2000, Oyle and Ballenger Eds., 5-20.
FREUND, C. L. and WEINHOLD, D.: The effect of the Internet on international trade. Journal of International Economics 62(1), 2004, 171-189.
GIBBS, Murray: A Positive Agenda for Developing Countries: Issues for Future Trade Negotiations. The Positive Agenda and the Seattle Conference, United Nations, New York and Geneva, 2000.
GIULIANO, P., SPILIMBERGO, A. and TONON, G.: Genetic, Cultural and Geographical Distances. CEPR Discussion Paper no. 5807. London, Centre for Economic Policy Research, 2006.
http://www.cepr.org/pubs/dps/DP5807.asp
HAJER, M.: Discourse Analysis and the Study of Policy Making. European Political Science 2 (1), 2000, 61-65.
HAJER, M.: The Politics of Environmental Discourse - Ecological Modernization and the Policy Process. Oxford: Oxford University Press, 1995.
HARRIGAN, J.: "OECD imports and trade barriers in 1983," Journal of International Economics 35(1-2), 1993, 91-111
HARRIGAN, J.: Specialization and the Volume of Trade: Do the Data Obey the Laws?. NBER Working Paper No. 8675, 2001.
HASSANIEN, Mohamed R.: Bilateral WTO-Plus Free Trade Agreements In The Middle East: A Case Study Of OFTA In The Post-Trips Era. Wake Forest, Intellectual Property Law Journal, Volume 8, 2007/2008 Number 2.
HAVEMAN, J. and HUMMELS, D.: Alternative hypotheses and the volume of trade: the gravity equation and the extent of specialization. Canadian Journal of Economics/Revue Canadienne d'Economique, 37 (1), 2004, 199-218.
HELLIWELL, J. F.: Language and trade. In Exploring the economics of language, edited by Albert Breton, Department of Economics, University of Toronto, 1999.
http://www.pch.gc.ca/offlangoff/perspectives/english/explorer/page_01.html
HELPMAN, E. and KRUGMAN, P. R.: Market Structure and Foreign Trade. Increasing Returns, Imperfect Competition, and the International Economy, Cambridge, MA: MIT Press, 1996.
HERTOG, Steffen: "Two-level Negotiations in a Fragmented System: Saudi Arabia's WTO Accession.", Durham Research Online, 2008.
HESSE, Martin: WTO Faces Existential Threat in Times of Trump. June 30, 2018.
http://www.spiegel.de/international/world/world-trade-organization-in-trouble-amid-trump-trade-war-a-1215802.html
HUANG, R. R.: Distance and trade: Disentangling unfamiliarity effects and transport cost effects., European Economic Review 51(1), 2007, 161-181.
ICTSD Africa Dialogue on WTO Dispute Settlement and Sustainable Development, Mombasa, Kenya, 2-3 November 2006. Organized by ICTSD in collaboration with the Centre for International Trade and Investment Law (CITIL).
ITC (International Trade Centre): "African, Caribbean and Pacific Trade Prospects for Stronger Performance and Cooperation". ACP Trade: Prospects for Stronger Performance and Cooperation, Geneva: ITC, 2014. x, 54 pages

(Technical paper). Doc. No. DMD-14-263.EDigital images on the cover: ©Shutterstock © International Trade Centre 2014
KASTENG, Jonas, KARLSSON, Arne, LINDBERG, Carina: "Differentiation between Developing Countries in the WTO", Swedish Board of Agriculture, International Affairs Division, June 2004.
KAWAI, H.: International comparative analysis of economic growth: Trade liberalization and productivity. The Developing Economies 32 (4), 1994, 373.97.
KESSIE, Edwini and ADDO, Kofi: African Countries and the WTO Negotiations on the Dispute Settlement Understanding.
KONE, Slif : "Economic Partnership Agreement between West Africa and the European Union in the Context of the World Trade Organization(WTO) and the Regional Integration Process". Journal of Economic Integration, 25(1), March 2010; 105-129, University of Cocody/CIRES.
LEAMER, E. and LEVINSON, J.: International Trade Theory: The Evidence, in GROSSMAN, G. and ROGOFF, K.(Eds.), Handbook of International Economics, vol. 3, Elsevier Science BV: Amsterdam, 1995, 1339-1394.
LEAMER, E. E.: "Latin America as a target of trade barriers erected by the major developed countries in 1983," Journal of Development Economics 32(2), 1990, 337- 368.
LEE, J-W. and SWAGEL, P.: "Trade Barriers And Trade Flows Across Countries And Industries," The Review of Economics and Statistics 79(3), 2000, 372-382.
LOVE, Patrick and LATTIMORE, Ralph: « Les cycles de négociations commerciales et l'OMC », dans Le commerce international : Libre, équitable et ouvert ?, Éditions OCDE, 2009.
http://dx.doi.org/10.1787/9789264060289-6-fr
LOW, Patrick, MCHUMO, Zainab and MUYAMBO, Vonai: Africa in the World Trading System: Prospects and Challenges. Paper prepared for the Conference on Accelerating Africa's Development – Five Years into the 21st Century, African Development Bank, Tunis, 22-24 November, 2006.
MALKAWI, Bashar H.: Arab Countries' (Under) Participation in the WTO Dispute Settlement Mechanism. Flinders Law Journal, 2012.
MALONE, T.W., and K. CROWSTON: Toward an interdisciplinary theory of coordination. Working paper No. 120, MIT Centre for Coordination Science, 1991.
MALONE, T.W., K. CROWSTON, et al. 1993. Tools for inventing organizations: Toward a handbook of organizational processes, 2nd IEEE Workshop on Enabling Technologies Infrastructure for Collaborative Enterprises (WET ICE). Morgantown, WV, USA, 1993.
MARCHETTI, Juan, A. : Developing Countries in the WTO Services Negotiations. Article in SSRN Electronic Journal ·September 2004, DOI: 10.2139/ssrn.923096,
MÁRQUEZ-RAMOS, L., MARTÍNEZ-ZARZOSO, I. and SUÁREZ-BURGUET, C.: The Role of Distance in Gravity Regressions: Is There Really a Missing Globalization Puzzle?. The B. E. Journal of Economic Analysis and Policy 7(1), 2007, Topics, Article 6.
http://www.bepress.com/bejeap/vol7/iss1/art6
MÁRQUEZ-RAMOS, Laura : "Understanding The Determinants Of International Trade In African Countries: An Empirical Analysis for Ghana And South Africa", Universitat Jaume I, Instituto de Economía Internacional, August 2015 Retrieved from: https://www.cram.com/essay/Determinants-of-International-Trade/PK57ZNJER32Y
MARTÍNEZ-ZARZOSO, I. and MÁRQUEZ-RAMOS, L.: "Does Technology Foster Trade? Empirical Evidence for Developed and Developing Countries," Atlantic Economic Journal 33(1), 2005, 55-69.
MATTHEWS, Alan: The position of the developing countries in the WTO negotiations on agricultural trade liberalization. Trinity Economic Papers Series, Paper No. 2001/03, JEL Classification: F13, Q17, Trinity College Dublin.
MATTOO, Aaditya and SUBRAMANIAN, Arvind: The WTO and the Poorest Countries: The Stark Reality, May 2004. © 2004 International Monetary Fund WP/04/81, IMF Working Paper, Research Department.
MORAVCSIK, A. : "Introduction: Integrating International and Domestic Theories of International Bargaining". Double-Edged Diplomacy. International Bargaining and Domestic Politics. In, EVANS, P.B., JACOBSON, H. and PUTNAM, R. (Eds.) Berkeley: University of California Press, 1993, 3-42.
NARLIKAR, Amrita: International Trade And Developing Countries: Bargaining Coalitions In The Gatt And WTO, 2003.
NEDERGAARD, Peter: Coordination Processes in International Organizations: The EU at the International Labor Conference in 2005. European Integration online Papers (EIoP), Vol. 12 (2007), N° 3; http://eiop.or.at/eiop/texte/2008-003a.htm DOI: 10.1695/2008003. Date of Publication in European Integration Online Papers: 8.7.2008
OSAKWE, Patrick N.: "Emerging Issues and Concerns of African Countries in the WTO Negotiations on Agriculture and the Doha Round". Trade and Regional Integration Division UN Economic Commission for Africa Addis Ababa, Ethiopia, February 2006.
OSTRY, S.: "The Uruguay Round North-South Grand Bargain: Implications for Future Negotiations," Paper presented at The Political Economy of International Trade Law Conference, University of Minnesota, September 2000.

PAGE, Sheila: Developing Countries in GATT/WTO Negotiations, Working Paper, Overseas Development Institute, London, February 2002.
PATSY, Lewis: "Negotiating with Unequal Partners: Small States in the New Global Economy". Sir Arthur Lewis Institute for Social and Economic Studies, University of the West Indies, Mona, Jamaica, Paper Presented at the Foundation for Development Cooperation/Development Research Symposium, South Pacific Futures, 2002, Women's College, University of Queensland.
PÖYHÖNEN, P.: A tentative model for the volume of trade between countries., Weltwirtschaftliches Archiv 90, 1963, 93-99.
RAUCH, James E.: "Networks versus markets in international trade," Journal of International Economics 48(1), 1999, 7-35.
REICH, Arie: The Threat of Politicization of the WTO. University of Pennsylvania Journal of International Law, Vol. 26, Iss. 4, 2014.
Retrieved from: https://www.ictsd.org/sites/default/files/downloads/2008/05/african-countries-and-the-wto-negotiations-on-the-dispute-settlement-understanding.pdf
RODRIK, D.: "Understanding South Africa's Economic Puzzles," CEPR Discussion Papers 5907, C.E.P.R. Discussion Papers, 2006.
ROLLAND, Sonia E.: Developing Country Coalitions at the WTO: In Search of Legal Support. Harvard International Law Journal ,Volume 48, Number 2, Summer 2007.
ROSE, A.: Do we really know that the WTO increases trade? American Economic Review 94(1), 2004, 98-114.
SAJJANHAR, Ashok: "Interregional Workshop on Development of a Positive Agenda for Future Trade Negotiations", Seoul, Korea, 8-10 June 1999.
SHAHIN, Magda: Egypt's Challenges and Future Options for Participating in the WTO Dispute Settlement System, (Working draft, commissioned by ICTSD as part as part of ICTSD's project on WTO Dispute Settlement and Sustainable Development, forth coming publication), 2007.
SIROËN, Jean-Marc: L'OMC face à la crise des négociations multilatérales, Les Études du CERI, N° 160 - décembre 2009, Centre d'études et de recherches internationales/Sciences Po.
STEVENS, C., IRFAN, I., MASSA, I. and KENNAN, J.: "The Impact of Free Trade Agreements between Developed and Developing Countries on Economic Development in Developing Countries: A Rapid Evidence Assessment. London: Overseas Development Institute." © Copyright Overseas Development Institute, 2015.
SUBRAMANIAN, A. and WEI, S-J.: "The WTO Promotes Trade, Strongly But Unevenly," CEPR Discussion Papers 5122, C.E.P.R. Discussion Papers, 2005.
TANG, L.: What accounts for the growth of trade in differentiated goods: Economic causes or technological imperatives? Economics Letters 91, 2006, 204-209.
THE NORTH-SOUTH INSTITUTE: The Reality of Trade: The WTO and Developing Countries. Part I: The Great North-South Bargain? The Uruguay Round and Developing Countries http://www.nsi-ins.ca/wp-content/uploads/2012/10/2002-The-Reality-of-Trade-the-Uruguay-Round-and-Developing-Countries.pdf
TINBERGEN, J.: Shaping the world economy. Suggestions for an international economic policy., The Twentieth Century Fund, New York, 1962.
UNCTAD/UNDP: "Trade Capacity Development For Africa", Trade Negotiations and Africa Series: No. 3, Policy Issues for African Countries in Multilateral and Regional Trade Negotiations, United Nations, New York and Geneva, 2006.
YU, V.: Enhancing Developing Country Participation in Global Trade Governance through South-South Coalitions in the World Trade Organization", in BIRKBECK, Deere, C. (Ed.): Making Global Trade Governance Work for Development: Perspectives and Priorities from Developing Countries, 2011, Cambridge University Press.
YU, Vicente Paolo B.: "Unity In Diversity: Governance Adaptation In Multilateral Trade Institutions Through South-South Coalition-Building", South Centre, July 2008.